

أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية

مركز
الدراسات
والبحوث

أبحاث حلقة علمية حول

الجريمة المنظمة وأساليب مكافحتها

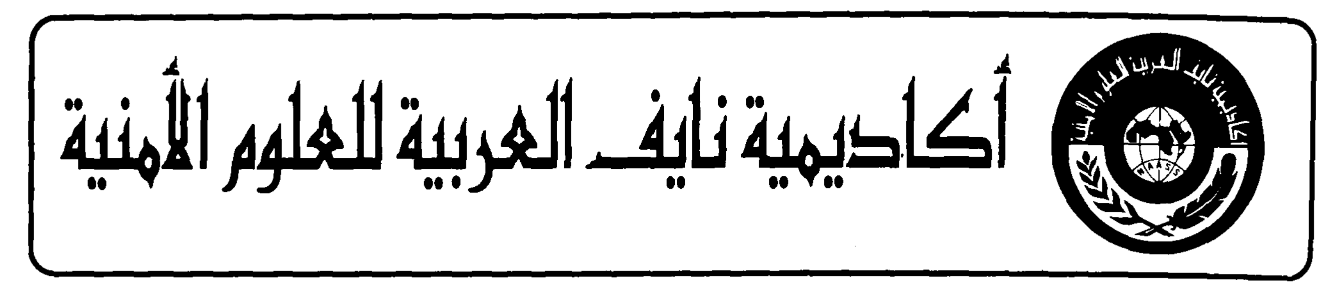
(٢٥ ـ ٢٨ رجب ١٤١٨هـ الموافق ١٤ ـ ١٨ نوفمبر ١٩٩٨م)

الرياض

١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م

٢٠٧

ردمك: ٩ ـ ٦٦ ـ ٧٢٥ ـ ٩٩٦٠



أبحاث حلقة علمية حول

الجريمة المنظمة وأساليب مكافحتها

نظم معهد التدريب بأكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية هذه الحلقة
بالتعاون مع وزارة الداخلية لدولة الإمارات العربية المتحدة
بأبو ظبي في الفترة من ٢٥ ـ ٢٨ رجب ١٤١٨هـ
الموافق ١٤ ـ ١٨ نوفمبر ١٩٩٨م

الريـــاض

١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

ندوة الجريمة المنظمة وأساليب مكافحتها (١٤١٨: الرياض)

الجريمة المنظمة وأساليب مكافحتها. ـ الرياض.

٣٠٠ ص ، ١٧ × ٢٤ سم

ردمك: ٩ ـ ٦٦ ـ ٧٢٥ ـ ٩٩٦٠

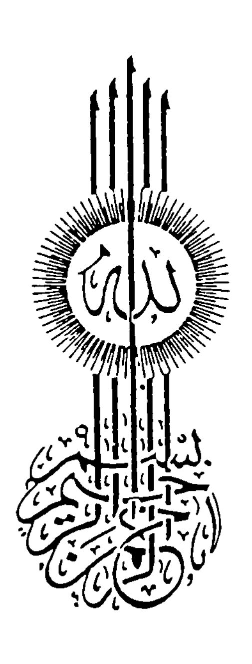
نظمت هذه الندوة بالتعاون مع وزارة الداخلية في دولة الإمارات العربية المتحدة في الفترة من ٢٥ ـ ٢٨ رجب ١٤١٨هـ.

١ ـ الجريمة والمجرمون ـ العالم العربي أ ـ العنوان

ديو ي٣٦٤ ١٩/٣١٣٣

رقم الايداع: ١٩/٣١٣٣

ردمك: ٩ ـ ٦٦ ـ ٧٢٥ ـ ٩٩٦٠


الله
بسم الله الرحمن الرحيم

تم إخراج وتنظيم المادة العلمية من قبل
مركز الدراسات والبحوث
بأكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية

١٤١٩هـ - ١٩٩٩م

المحتويـــــات

التقديـــــم

في أواخر القرن العشرين بدأت الجريمة المنظمة تحتل مكان الصدارة بين المشكلات الأمنية الأكثر خطورة في العالم ومع إطلالة القرن الحادي والعشرين قفزت ظاهرة الجريمة المنظمة إلى مقدمة المخاطر الأمنية كنتاج للمتغيرات الكبيرة التي أفرزتها الظروف والمعطيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية العالمية ولعل من أبرز هذه المتغيرات النمو الشامل والمتسارع للأنشطة التجارية والمالية والاقتصادية وما صاحبها من تطور في وسائل الاتصال الحديثة وأجهزة الحاسوب وتقنيات وأبعاد العولمة بما تعنيه من تسهيلات تمكنها من تجاوز الحدود الوطنية في التجارة وتداول الأموال

ومما يضاعف خطورة الجريمة المنظمة ارتباطها بالاقتصاد وحركة المال وتهديدها المباشر لبرامج التنمية الاجتماعية والقيم والتقاليد الإنسانية فالجريمة المنظمة ترتبط بكافة الممارسات اللاأخلاقية كالغش والاحتيال وترويج المخدرات وتهريب أسلحة الدمار وتجارة الجنس وغسيل الأموال والاتجار بالمعلومات

وتحسباً لعواقب هذه الظاهرة بدأت الأجهزة الأمنية والمنظمات الدولية المعنية بالتصدي لظاهرة الجريمة المنظمة من خلال برامجها وسياساتها الجنائية .

وكانت أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية سباقة في التنبؤ بمخاطر الجريمة المنظمة وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية ، لذا سخرت لها أنشطة علمية متمثلة في دراسات وبحوث وحلقات علمية ودورات تدريبية وبرامج توعوية بدأت قبل عقدين من الزمان ويجري تطويرها لمواكبة متغيرات الجريمة واتجاهاتها

وفي هذا الإطار بادرت الأكاديمية بالتعاون مع وزارة الداخلية في دولة الإمارات العربية المتحدة بتنظيم هذه الحلقة العلمية واختارت لها نخبة من الكفاءات المتخصصة التي تجمع بين العلم والخبرة. وإذ تقوم الأكاديمية بنشر أعمال هذه الحلقة العلمية لتضعها بين أيدي القائمين على مكافحة الجريمةمن مخططين ومنفذين، فإن الأمل يحدوها في أن يحقق هذا العمل الأهداف المتوخاة منه بتزويد المسؤولين بأحدث المستجدات في أساليب مكافحة الجريمة أملاً في القضاء عليها وتخليص البشرية من شرورها وآفاتها

والله من وراءالقصد،،،

رئيس

أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية

أ.د. عبدالعزيز بن صقر الغامدي

المقـدمـــة:

لقد باتت الجريمة بمختلف صورها وأشكالها المتجددة على رأس قائمة اهتمامات صناع القرار على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية لكونها المعضلة الدائمة التي تقلق طمأنينة المجتمعات كافة، تأخذ من مالها وجهدها، وتعكر صفوها وتعيق نموها وازدهارها

ومما يدعو للخوف أن الجريمة تسجل كل يوم تطوراً جديداً في أنماطها واستحداثاً في أساليبها ومضاعفات في الخسائر الناجمة عنها وفي تكاليفها المالية.

لقد أصبحت الجريمة مهنة تستقطب مختلف الكفاءات والخبرات إذ أن عائداتها الاقتصادية المغرية باتت تنافس عائدات غيرها من المهن الشريفة، فبعد أن كانت الجريمة تأخذ أصبحت تدفع وتقدم عائدات مجزية للعاملين بها من الأشرار والمارقين على الأنظمة والقوانين.

ولخطورة هذه الظاهرة وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية انتقلت المنظمات الدولية وفي مقدمتها الأمم المتحدة بكثير من برامجها وسياساتها الجنائية إلى التصدي للجريمة المنظمة والجرائم الأخرى المتصلة بها مثل الاتجار في المخدرات والمعلومات، وغسيل الأموال والتهرب من الضرائب.

ومن أجل ذلك عقدت خلال الأعوام القلية الماضية عدة لقاءات ومؤتمرات علمية لمواجهة مخاطر الجريمة المنظمة، ومس أهم تلك اللقاءات، علم الإجرام الدولي الذي عقد في سيئول عام ١٩٩٨م، ومؤتمر التحقيق في قضايا الجريمة المنظمة الذي عقد في جوهانسبيرج بجنوب أفريقيا عام ١٩٩٨م، والندوة العلمية التي نفذتها أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية

بالاسكندرية بالتعاون مع الأكاديمية العربية للعلوم والتقنية عام ١٩٩٨م. وتعتبر هذه الحلقة العلمية تتويجاً للجهود السابقة لأنها تأتي بخلاصة ما توفر من نتائج وبرامج توصلت إليها تلك اللقاءات والمؤتمرات العلمية.

روعي في اختيار أعضاء الهيئة العلمية والموضوعات المطروحة في هذه الحلقة أن يكون اللقاء ترجمة لجذور وأبعاد مشكلة الجريمة المنظمة القائمة على منابع الثروة وحركة التجارة الدولية ومؤشرات الاقتصاد العالمي الممتدة من طوكيو إلى نيويورك وأوروبا والمنطقة العربية لما يربط بين هذه المناطق من مصالح اقتصادية مشتركة وحركة تجارية واسعة قد تكون منافذ سهلة تلج منها الجريمة المنظمة.

موضوعات الحلقة العلمية:

قدمت في هذه الحلقة العلمية ستة موضوعات وهي :

الموضوع الأول : الجريمة المنظمة (تعريفها، أنماطها وجوانبها التشريعية) :

قدم هذا الموضوع الأستاذ الدكتور محمد ابراهيم زيد ـ أستاذ القانون الجنائي والأمين العام للاتحاد الدولي للدراسات الأمنية، وقد تناول الجريمة المنظمة وجذورها محاولاً استنباط تعريف عبارة الجريمة المنظمة مستمداً من مختلف التشريعات في الدول العربية والأجنبية. وقد ربط الباحث الجريمة المنظمة بالعولمة ونظم المعلومات. وقسم الباحث العولمة إلى مجالات ثلاثة هي :

١ ـ المجال الاقتصادي

٢ ـ المجال السياسي

٣ ـ المجال القانوني.

ومن ثم قسم المجال القانوني إلى :

١ ـ الجريمة المنظمة.

٢ ـ الإرهاب.

ثم تناول البيان في أربعة محاور هي :

١ ـ المشكلة بين الأمس واليوم

٢ ـ التنظيمات الإجرامية والجريمة المنظمة.

٣ ـ الجريمة المنظمة بين التجريم التقليدي والتجريم الخاص.

٤ ـ الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية

أشار الباحث إلى الصراع الفكري الذي لازم محاولات تطوير استراتيجية دولية لمواجهة الجريمة المنظمة خاصة فيما يتصل بالجريمة المنظمة، تمييزها عن غيرها من الجرائم الإرهابية، مؤكداً تخوفه من فشل المنظمات الدولية في تعريف الجريمة المنظمة كما فشلت في تعريف الإرهاب

ولتعريف الجريمة المنظمة وأنماطها استعرض الباحث تاريخ الجريمة المنظمة وجذورها واستعرض عدداً من الدراسات والبحوث التي عالجت التعريف والأنماط، وركز على أهداف الجريمة كعنصر أساسي من عناصر تعريف الجريمة المنظمة. كما تناول الباحث المؤتمرات الدولية التي كانت الجريمة المنظمة أحد محاورها، ومن تلك المؤتمرات مؤتمر نابلي للجريمة المنظمة لعام ١٩٩٤م، ومؤتمر الأمم المتحدة التاسع لمنع الجريمة ومعاملة المذنبين الذي عقد عام ١٩٩٥م في القاهرة، ومؤتمر أولتراخت عام ١٩٩٧م، ومؤتمر كوبي في اليابان ١٩٩٨م، والمؤتمر الدولي لعلم الإجرام الذي عقد في سيئول ١٩٩٨م. مشيراً إلى دور الدول العربية في هذا المؤتمر الأخير حيث نظمت شرطة الشارقة ندوة حول الجريمة المنظمة على هامش ذلك المؤتمر

عرض الباحث عدداً من التعريفات طرحت في تلك المؤتمرات والمسميات المعروفة كالمافيا والياكوزا والترياد الصينية، الكارتل الكولوميث والمافيا الروسية

خلص الباحث في ختام دراستة إلى صعوبه تعريف مصطلح الجريمة المنظمة، كما أوضح صعوبة التمييز بين الجريمة المنظمة والجريمة المنظمة العابرة للحدود ورأى أن يقسم التعريف إلى :

١ - التعريف الإجرائي

٢ - التعريف بالمثل

كمنهج مقبول لتعريف مصطلح الجريمة المنظمة وعلى ضوء ذلك خلص إلى تحديد سمات هي

١ - التشكيل الهرمي.

٢ - القواعد العرفية الملزمة.

٣ - تنظيم منهجي عصري

٤ - الاحتكار

٥ - التهديد والعنف

كسمات مميزة تساعد على تعريف الجريمة المنظمة ثم حاول الباحث حصر أنماط الجريمة وبيان حجمها وقدم قائمة من الممارسات غير المشروعة لأنماط يمكن أن توصف بأنها جريمة منظمة وهي :

١ - غسيل الأموال

٢ - الإرهاب

٣ - سرقة الأعمال الفنية.

٤ - تهريب الأسلحة.

٥ ـ خطف الطائرات .

٦ ـ القرصنة البحرية .

٧ ـ سرقة السيارات

٨ ـ الغش (في التأمينات)

٩ ـ جرائم الكمبيوتر

١٠ ـ جرائم تلوث البيئة .

١١ ـ تهريب المهاجرين .

١٢ ـ تجارة الأعضاء البشرية

١٣ ـ الإفلاس بطريق الغش .

١٤ ـ التسرب إلى عالم رجال الأعمال .

١٥ ـ الفساد .

١٦ ـ جرائم أخرى .

أما بالنسبة للإحصاءات وبيان حجم الجريمة، فقد أوضح الباحث أن الجريمة المنظمة شكلت (١ـ٢٪) من الجرائم المرتكبة في إيطاليا عام ١٩٩١ـ١٩٩٦م. إذ أن المدانين في الجريمة المنظمة شكلوا (٩ , ١٣ـ١٥٪) من نزلاء السجون في إيطاليا في الأعوام ١٩٩٣ـ١٩٩٧م، وأن معدل الجريمة المنظمة في إيطاليا يقدربحولي (٥ ، ٪ إلى ٤٪) لكل (١٠٠) ألف من السكان.

وأوصى الباحث في ختام دراسته لأهمية التشريعات الوطنية ودورها في بيان وتعريف الجريمة المنظمة وتحديد المسئولية الجنائية والنص على عقوبات محددة للجريمة المنظمة، عملاً بالقاعدة الأصولية لا عقوبة دون نص عقابي ساري المفعول. كما نوه إلى ضرورة مراجعة الإجراءات الجنائية المتخذة حيال الجريمة المنظمة والخروج منها عن القواعد التقليدية وإدخال

تنظيمات قانونية جنائية جديدة مع الالتزام بالمبادئ القانونية المستقرة وأشار لأهمية إجراء الدراسات والبحوث في الجامعات ومراكز البحوث حول الظاهرة المستجدة ومخاطرها الحالة .

الموضوع الثاني. الآثار الاقتصادية والاجتماعية للجريمة المنظمة ومحاولات مواجهتها إقليمياً ودوليا.

قدم الموضوع الدكتور محسن عبد الحميد، مدير إدارة التعاون الدولي في أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية بدأ الباحث ورقته العلمية بتعريف الجريمة المنظمة وعرض العبارات المختلفة المستعملة في هذا الميدان، مشيراً إلى عدم دقة تعريف المصطلح (Transnational) بمصلح «عبرالوطنيةد» أو «عبر الحدود» المستعمل في تقارير الأمم المتحدة موضحاً أن اصطلاح عبر الدول أكثر دقة في التعبير عن الواقع

عرض الباحث حصراً لصور الجريمة المنظمة المتفق عليها على نطاق الأمم المتحدة، كما قدم الباحث عرضاً لإحصاءات حول المخاطر الاقتصادية التي تشكلها الجريمة المنظمة في الولايات المتحدة الأمريكية التي تنفق (٤٥) بليون دولار في شراء المخدرات سنوياً، بينما تخسر الشركات الأمريكية (٢٣) بليون دولار من جراء جرائم الغش التجاري وهو أحد عناصر الجرائم المنظمة .

كما أوضح عن وجود (٤١٠٠٠) شركة في روسيا تعمل في ميدان الجريمة المنظمة، بينما يفقد المجتمع الكندي (٤٦) بليون دولار من جراء الجريمة سنوياً

ثم تناول الباحث الآثار الاقتصادية والاجتماعية للجريمة المنظمة بدءاً بالخسائر المالية التي تخرجها الجريمة المنظمة عن النظام المالي مسببة الأضرار

بالحرية الاقتصادية وحركة الأسواق واستقرارها وتحويل ميزانيات التنمية إلى مجال صرف يخدم مصالح الأفراد دون المجتمع ومن جهة أخرى ـ يرى الباحث، أن الجريمة المنظمة تؤثر على نظم الحكم وتنقل بعض الأحزاب الضعيفة إلى السلطة عن طريق إفساد المواطنين والموظفين العموميين.

وصف الباحث الجريمة بأنها تفسد الكيان الاقتصادي للدولة والنظام المالي المصرفي وغير المصرفي، كما تفسد الجهاز الإداري ورجال إنفاذ القوانين وتفسد الجهاز السياسي وتنحرف بالقيم الاجتماعية وتؤثر على التوازن الاجتماعي بإعلاء قيمة المال بصرف النظر عن مدى مشروعيته

تناول الباحث الجهود المبذولة دولياً وإقليمياً مشيراً إلى أن مسألة الجريمة المنظمة التى أصبحت مدرجة في كافة اللقاءات والأنشطة الأمنية الدولية بدءاً من لقاءات قمة الدول السبع الكبرى ومروراً بمؤتمرات الأمم المتحدة والمجلس الأوروبي وأنشطة الجمعيات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية وقدم شرحاً للاتفاقيات الدولية والإقليمية المبرمة لمكافحة الجريمة المنظمة، وبيان الاتجاهات الحديثة في نشاط الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية التي أصبحت تركز على مكافحة الجريمة المنظمة وما يتصل بها من جرائم كالاتجار غير المشروع في المخدرات والإرهاب الدولي.

انتقل الباحث بعد ذلك للحديث عن مساعي الدول العربية في مجال التعاون والعمل المشترك الرامي لمواجهة الجريمة بدءاً بالجامعة العربية وأجهزة مجلس وزراء الداخلية وجهود تلك الأجهزة في التصدي لظاهرة الجريمة، مركزاً على أدوات التعاون الأمني العربي لمواجهة الجريمة المنظمة والتي لخصها في :

١ ـ الاستراتيجية الأمنية العربية.

٢ ـ الخطط الأمنية العربية .

٣ ـ الاستراتيجية العربية لمكافحة الاستعمال غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية .

٤ ـ الاستراتيجية العربية الإعلامية للتوعية الأمنية والوقاية من الجريمة .

٥ ـ الاستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب .

٦ ـ الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب .

وقد خلص الباحث في ختام ورقته إلى القول بأن تأثير الجريمة المنظمة خطير وبالغ وأن التطور العلمي يوفر كل يوم تقنيات متقدمة تسهم في تفاقم مشكلة الجريمة المنظمة ولايمكن مواجهة الجريمة المنظمة في القرن الحادي والعشرين دون تطوير تقني لآليات العمل الأمني ودعم للتعاون التقني العربي والدولي بتبادل المعلومات والخبرات والقدرات الفنية .

الموضوع الثالث : التحقيق في قضايا الجريمة المنظمة

قدم هذا الموضوع اللواء الدكتور محمد الأمين البشرى ، عميد مركز الدراسات والبحث بأكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الذي تناول الآراء المختلفة حول تعريف مصطلح الجريمة المنظمة مركزاً على عناصر الجريمة المنظمة وسماتها التي ينبغي بيانها للمحققين

إذ أن البحث عن الأدلة والبيانات يقوم على الوقائع والعناصر وأركان الجريمة . حدد الباحث سمات الجريمة المنظمة وأوضح المكونات التنظيمية الرئيسية للجريمة المنظمة وعصاباتها ومجالات عمل تلك العصابات المشروعة منها وغير المشروعة مع شرح لكيفية التحقيق والبحث الجنائي عبر المراحل الثلاث التي تمر بها الجريمة عادة وهي :

١ ـ مرحلة ما قبل وقوع الجريمة المنظمة

٢ ـ مرحلة أثناء وقوع الجريمة المنظمة

٣ ـ مرحلة مابعد وقوع الجريمة المنظمة .

قدم الباحث عرضاً لاستراتيجية التحقيق في الجريمة المنظمةوالتي تقوم على :

١ ـ إجراء البحوث العلمية للتعرف على مشكلة الجريمة المنظمة والظواهر الاجتماعية التي تساعد على انتشارها .

٢ ـ اقتراح التشريعات الجنائية والمدنية التي تسد منافذ الجريمةالمنظمة .

٣ ـ توعية المواطنين .

٤ ـ تطوير أجهزة الشرطة ورفع كفاءتها العلمية والتقنية .

٥ ـ جمع المعلومات حول الأشخاص والأماكن والأنشطة الاقتصادية .

٦ ـ سرية التحيق .

٧ ـ الاعتماد على الفرق المتخصصة

٨ ـ الاستفادة من مصادر المعلومات الخارجية .

٩ ـ تأمين سلامة أطراف القضية من متهمين وشهود وضحايا ومحققين وخبراء

١٠ ـ تأمين الوثائق والمستندات والسيطرة على وسائل الاتصالات

١١ ـ رصد حركة أطراف الجريمة المنظمة بعد المحاكمة داخل وخارج المؤسسات العقابية .

خلص الباحث إلى أهمية المعلومات الجنائية والمعلومات الحديثة في مواجهة الجريمة المنظمة مع ضرورة الاعتماد على أساليب وآليات جمع المعلومات وتحليلها وحسن استخدامها

الموضوع الرابع : المنظور الاقتصادي والتقني والجريمة المنظمة:

قدم الموضوع الدكتور ذياب البداينة، رئيس قسم العلوم الاجتماعية في معهد الدراسات العليا بأكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، وتناول الباحث بيان أهمية التطور الاقتصادي والتقني وانعكاساتها على الجريمة المنظمة بتوظيف التقنية كأداة للجريمة المنظمة وكهدف من أهدافها كما ركز الباحث على إمكانية استخدام التقنيات في مكافحة الجريمة المنظمة ومتابعتها وضبطها استعرض الباحث تطور الجريمة المنظمة وتنظيماتها ومخاطرها، كما بين الوضع الراهن واحتمالات المستقبل على ضوء التطور التقني المحتمل في مجال الحاسب الآلي والانترنت والعولمة الاقتصادية والتي من المحتمل أن تساعد على انتشار الجريمة المنظمة عبر الحدود الدولية.

اقترح الباحث توظيف التقنيات الحديثة وإنشاء قوات شرطية خاصة لمواجهة الجريمة المنظمة مع الاهتمام بالتعاون الدولي والإقليمي لرصد حركة الأموال القذرة والمشبوهة وتطوير التشريعات التي من شأنها أن تعالج المعضلات الثلاث وهي حجم جرائم التقنيات، هوية مجرمي التقنيات والأساليب الفعالة في حماية ضحايا الجرائم الألكترونية.

الموضوع الخامس : اتجاهات الجريمة المنظمة في آسيا والتدابير المتخذة لمكافحتها:

قدمت هذه الورقة البروفسورة توموكو أكاني الاستاذة بمعهد الأمم المتحدة لآسيا والشرق الأقصى لمنع الجريمة ومعاملة المذنبين

تناولت الورقة تعريف الجريمة المنظمة وحددت أنواع المنظمات العاملة في مجال الجريمة المنظمة وهي المافيا، ولاكوسا نوسترا، وبوريوكودان، والمثلث الصيني، والكارتل الكولومبية

أشارت الباحثة إلى أنشطة هذه المنظمات مع التركيز على «الياكوزا»

أو «البوريوكودان» بالتفصيل وعرضت تاريخ الياكوزا في اليابان منذ عهد الامبراطورية القديمة حيث كانت أنشطتهم تنحصر في الممارسات السرية في مجال القمار والدعارة وغيرها

ومنذ عام ١٩٦٨م، ومع بداية النهضة اليابانية نشطت حركة الياكوزا وتطورت مع التطور الاجتماعي والاقتصادي وامتدت أنشطتهم وسط رجال الأعمال والمؤسسات المالية وأخذت أنشطتهم شكلاً قانونياً إلا أنها تتحول إلى عمل غير قانوني عندما تحدث الخلافات التي يحسمونها بالعنف والقوة. تحدثت الباحثة عن الشكل النظامي والتكوين الهرمي لجماعات العنف «البوريوكودان» وطريقة عمل تلك الجماعات في الحصول على الأموال عن طريق الضرائب والأتاوات التي يفرضونها على الشركات والأفراد ومن ثم يقومون باستثمارها في المؤسسات الاقتصادية

قدمت الورقة استعراضاً عاماً لعصابات الجريمة المنظمة في كل من :

١ ـ الصين.

٢ ـ هونكونغ

٣ ـ الهند.

٤ ـ اندونيسيا.

٥ ـ كوريا.

٦ ـ الباكستان.

٧ ـ تايلاند.

٨ ـ ماليزيا

واعتبرت الباحثة تجارة المخدرات القاعدة الأساسية للجريمة المنظمة في هذه الدول، موضحة المساحات التي تمتد فيها أنشطة هذه المنظمات والتي تقودها العصابات الصينية حيث تم ضبط (٥٤٠٠) طن من الهيروين خلال

عام ١٩٩٧م، علاوة على المجتمع الأسود الذي يقوم بأنشطة مريبة وسرية توصف بأنها نوع آخر من الجريمة المنظمة. بينما تتجه جماعات «المجتمع الأسود» في الهند إلى تجارة المخدرات والأسلحة وخطف الأشخاص وأعمال البنوكة «حوالة» التي تستخدم في نقل الأموال من دولة إلى أخرى.

وقدمت الباحثة شرحاً مفصلاً عن عصابات الجريمة المنظمة في اليابان وتقاليدها في الإدارة والتنظيم وكيفية تأمين الولاء والطاعة لرئيس العصابة بقطع إحدى الأصابع لليد اليسرى وتقديمها في شكل هدية في برامج احتفالية خاصة. كما أوضحت الباحثة المكانة الاجتماعية لأعضاء عصابات الجريمة المنظمة التى أصبحت انشطتها الاقتصادية تمتد اليوم إلى الولايات المتحدة والتعامل مع العصابات الأخرى في أوروبا وآسيا.

الموضوع السادس: الجريمة المنظمة في المملكة المتحدة والدول الأوروبية ــ الاتجاهات الرئيسية والتدابير المتخذة لمكافحتها: (تجارب عملية)

قدم الموضوع المفتش جون فرانكس المحقق بالوكالة الوطنية للاستخبارات الجنائية في بريطانيا، موضحاً أنماط الجريمة المنظمة في بريطانيا ودول أوروبا الغربية، مشيراً إلى انتشار الظاهرة في الآونة الأخيرة خاصة وسط البريطانيين بعد أن كانت في الماضي قاصرة على البريطانيين من الأصول الكولومبيةوالآسيوية والمهاجرين من شرق آسيا ركز الباحث في ورقته على تعريف الجريمة المنظمة في القوانين الأوروبية وتحديد أنماطها وأساليب ارتكابها كما أوضح الباحث مضاعفات خطورة الظاهرة في ظل المتغيرات التي حدثت في أوروبا وبعد تفكك دول أوروبا الشرقية، حيث أصبحت عصابات المافيا الروسية وعصابات من دول البلقان تغزو بريطانيا ودول أوروبا الغربية. كما استعرض الباحث عدداً من نماذج الجريمة المنظمة موضحاً أساليبها الإجرامية والإجراءات التي اتخذت لاكتشافها بالتعاون مع الدول المجاورة.

كما قدم شرحاً لأنواع عصابات الجريمة المنظمة المهاجرة إلى بريطانيا ودول أوروبا الغربية من تركيا وغرب أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا وما تجلبه تلك العصابات المنظمة من أنماط مستحدثة وأساليب احتيالية بالغة الخطورة يروح ضحية لها عدد من الأبرياء من السواح ورجال الأعمال العرب والآسيويين الذين يتخذون من بريطانيا وأوروبا محوراً لأعمالهم التجارية.

تناول الباحث بالعرض والتحليل نماذج من الجرائم المنظمة التى أسهم في التحقيق فيها موضحاً التقنيات التي استخدمت في تنفيذها والأساليب الشرطية التى نجحت في حل طلاسمها ودور التعاون الأمني الأوروبي في كشف تلك الجرائم. ثم عرض الباحث شرحاً للجهاز الأمني الجديد الذي استحدث في بريطانيا عام ١٩٩٨م، وأطلق عليه الوكالة الوطنية للاستخبارات المحلية والإقليمية والدولية لمواجهة الجريمة المنظمة عبر الحدود الدولية كما قدم الأدلة التي تؤكد نجاح الجهاز الجديد وذلك بعرض إحصاءات عن إنجازات الجهاز وخططه العلمية المتقدمة

وخلص الباحث إلى ضرورة التعاون الأمني العربي الأوروبي والبريطاني على وجه الخصوص لوجود علاقات اقتصادية متداخلة بين أوروبا والشرق الأوسط قد تجد الجريمة المنظمة فيها مرتعاً خصباً

الخلاصـــة

اتسمت مناقشة الموضوعات المطروحة بالجدية واهتمام المشاركين وتركيزهم على البحث عن الحلول ووضع أساليب لمكافحة الجريمة المنظمة والتصدي لأنماطها المستحدثة، الشيء الذى مكن من بلورة أهم النتائج والتوصيات التالية :

١ ـ في ظل المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والصناعية المتسارعة ليس

من الممكن وضع تعريف قانوني للجريمة المنظمة ، كما أنه ليس من حسن السياسة الجنائية التقيد بصيغ تشريعية جامدة لمواجهة الجريمة المنظمة عناصرها المتجددة . ولكن من الضروري تحديد السمات العامة للجريمة المنظمة وهي السمات التنظيمة والاقتصادية والاستمرارية والفساد والعنف التي تميز الجريمة المنظمة عن غيرها من الجرائم .

٢ ـ ضرورة الاتفاق حول قائمة الجرائم والممارسات السلوكية المعروفة بصلتها القوية بالجريمة المنظمة وهي

١ ـ غسيل الأموال

٢ ـ الاتجار في المخدرات والمؤثرات العقلية

٣ ـ سرقة الأعمال الفنية

٤ ـ تهريب الأسلحة .

٥ ـ خطف الطائرات .

٦ ـ الإرهـــــاب .

٧ ـ القرصنة البحرية .

٨ ـ سرقة السيارات .

٩ ـ الغش .

١٠ ـ جرائم الحاسب الآلي .

١١ ـ جرائم البيئة .

١٢ ـ تهريب المهاجرين .

١٣ ـ تجارة الأعضاء البشرية .

١٤ ـ الإفلاس عن طريق الغش .

١٥ ـ التسرب إلى عالم رجال الأعمال

١٦ ـ الفساد .

١٧ ـ جرائم أخـرى .

٣ ـ العمل على تشديد العقوبات على الجرائم الواردة في قائمة الجرائم ذات العلاقة بالجريمة المنظمة ، أي التي تتصف بإحدى سمات الجريمة المنظمة

٤ ـ سن تشريعات تساعد أجهزة الشرطة والتحقيق على رصد حركة عصابات الجريمة المنظمة وتحقيق العدالة الجنائية بشأنها .

٥ ـ إنشاء أجهزة أمنية متخصصة داخل قوات الشرطة لها كفاءة علمية عالية وقدرات تقنية متقدمة أو علاقات خارجية محكمة تؤهلها لمواكبة تطور الجريمة المنظمة والجريمة عبر الحدود الدولية وتحديات الجريمة في القرن الحادي والعشرين

٦ ـ العمل على دعم التعاون الإقليمي والدولي بين أجهزة الشرطة الجنائية وتوفير وسائل الاتصال وأساليب تبادل المعلومات والخبرات وفق ضوابط قانونية وآلية واضحة .

٧ ـ إجراء الدراسات والبحوث حول الظواهر الاجتماعية المستجدة للتعرف على اتجاهات الجريمة المستقبلية ووضع حسابات مواجهتها مسبقاً

٨ ـ الاهتمام بتوعية أفراد المجتمع بمختلف قطاعاته ونشر ثقافة أمن الوطن بمفهومه الشامل ، وإحياء الحس الأمني لدى الكافة

المشرف العلمي على الحلقة

لواء د. محمد الأمين البشرى

عميد مركز الدراسات والبحوث

أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية



الجريمة المنظمة تعريفها أنماطها وجوانبها التشريعية

أ.د. محمد إبراهيم زيد

أمين عام الجمعية الدولية للدراسات الأمنية ـ روما

الجريمة المنظمة تعريفها أنماطها وجوانبها التشريعية

مقدمـــــة:

لم تشهد الإنسانية وخاصة في السنوات العشر الأخيرة من القرن العشرين تطوراً وتلاحقاً للأحداث في جميع القطاعات الاجتماعية والاقتصادية انعكاساً لوقائع الحياة السياسية والاقتصادية التى أجبرت الفكر الإنساني على ملاحقتها وتحليلها والبحث عن قواعد ومعايير تحكمها لاستعصائها على النظريات العلمية والقانونية، الأمر الذي أثار الجدل في الأوساط العلمية والقانونية، بل والصراع من أجل فرض نظريات ونظم لم تكن مقبولة من قبل وصارت اليوم حديث القاصي والداني وخاصة في المجتمعات الغربية.

وإذا كانت العولمة في المجال الاقتصادي ثم الحياة السياسية قد أصبحت حديث العامة ومصدراً لردود فعل علمية من جانب الأوساط العلمية والأكاديمية، فإن الأمن الشامل قد برز اليوم باعتباره حاجة دولية وإقليمية وقومية لتحقيق الاستقرار والأمن والعدالة[1]، وتسود الأوساط العلمية اليوم نظرة تشاؤمية تجاه الفكر التأصيلي الذي يتطابق مع القواعد والمناهج العلمية، مواكباً لتفاؤل الإدارة نحو استقطاب الواقع مع البحث عن تفسير علمي يواكبه نظام فعال ذو قواعد ومعايير جديدة.

ومن هنا كان الصراع الفكري بين نظريات الماضي والنظم القاعدية،

---

(١) محمد، ابراهيم زيد. *الأمن الشامل والنظام العالمي الجديد: دارسات استرايجية* الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، ١٩٩١م، ص ١٢

حيث يجد أصحاب النظم القاعدية أنفسهم أمام مسلمات وسوابق تكبل حرية الإبداع، ودوافع وضغوط تفتح الطريق نحو الخضوع والاستسلام.

ولقد كان من المعتقد أن لتهاوي وسقوط بعض الفلسفات والنظريات التي تفشت بعد الحرب العالمية الثانية أثر في استيعاب الآفات الاجتماعية، خاصة في رحاب الحرية والديمقراطية إلا أن الأحجام الجديدة للظاهرة الإجرامية القومية والدولية قد أجبرت الباحثين على إعادة النظر في مسلمات النظريات التقليدية والبحث عن حلول جديدة لمواجهة التيار الجارف المتزايد والخطر على الفرد والمجتمع[1]

ولم يقتصر الصراع الفكري على المجال العلمي وهو الأمر العادي بين الأوساط العلمية والأكاديمية، بل انعكس بصورة واضحة على المجال القانوني حيث بدأت في البروز نظم قانونية تسعى إلى تحقيق أهداف ظاهرة تخفي وراءها نوايا ورغبات غير منظورة قوامها عودة الروح إلى الفلسفات والنظريات التي هوت بهدم حائط برلين، وزوال الأيدولوجيات التسليطة، ورفع شعار الديمقراطية الليبرالية وبرزت إرهاصات السياسات التحريرية عن القواعد والنظم التقليدية والتقليدية الحديثة، وبدأ انتشار لفكر جديد على المستويات القومية والدولية ينادي بضرورة التركيز على الأحجام الجديدة للآفات الاجتماعية والدولية وخاصة الجريمة المنظمة (Organized Crime) والإرهاب (Terrorism) ولقد كان من المعتقد حتى فترة قريبة أن الآفات الاجتماعية من السهل استيعابها عن طريق سياسة منهجية رادعة

---

(١) محمد، ابراهيم زيد. «الجوانب العلمية والقانونية للجريمة المنظمة». *الفكر الشرطي*، المجلد السابع، العدد الأول، أبريل ١٩٩٨م، ص ١٣٧

تتخذ لها إعادة الأقلمة إلى الحياة الاجتماعية شعاراً دائماً، إلا أن الاتجاه الرادع قد أصبح يسيطر على أصحاب اتخاذ القرار نتيجة لردود فعل انفعالية فورية على النحو الذي ظهر من خلال معاملة بعض الأحداث البارزة حتى على المستوى الدولي كما هو الحال بالنسبة للإرهاب العابر للحدود الإقليمية

إن الماضي القريب كان ينظر إلى الانحراف على أنه سلوك يعمل على الإخلال بالتوازن الطبيعي للحياة الفردية والاجتماعية، وفي المجال القانوني، كان ينظر إلى الجريمة على أنها سلوك إيجابي أو سلبي يقرر له المشرع الوضعي عقوبة أو تدابيراً احترازية، ثم في تحليل أخير تدبيراً بديلاً

والمسئولية فردية كانت أو جماعية تعتمد على الإسناد وتوفر القصد الجنائي، وقام رجال القانون الجنائي بتحليل المسئولية المعنوية، والمسئولية عن أعمال الغير

وفجأة ظهرت في الحياة العلمية والقانونية القومية والدولية دعوات تنادي بالخطر الداهم على الإنسانية والشعوب من الجريمة المنظمة والجريمة العابرة للحدود الإقليمية

وانطلقت البرامج والمشروعات ثم القوانين والتشريعات تنادي بالتجريم والعقاب وتلي ذلك اتفاقيات إقليمية ومشروعات لاتفاقيات أوروبية ودولية، وكذلك على خطط عمل بناء على استراتيجية هادفة قوامها مكافحة الجريمة المنظمة، والجريمة المنظمة العابرة للحدود الإقليمية (Trans-National Organizes Crime) وتبين من الدراسات المقارنة أن هذا التيار يتحرر من قواعد ومعايير التجريم والعقاب التقليدية، ويوسع من نطاق

المسئولية، مما كان له الأثر الواسع النطاق على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية(*)

ولم يهتم العالم العربي بهذه الظواهر الجديدة إلا مؤخراً ولو أنه قد ركز على الأنشطة الإرهابية المحلية والعابرة للحدود الوطنية. ربما كانت هناك اهتمامات فردية انعكست بشكل قانوني على تشريعات التنظيمات التي تعمل في مجال المخدرات، كما سنرى لم تصل إلى ذلك الحجم الذي سجل في الدول الغربية.

وفي هذه الحلقة العلمية سنحاول الرد على كثير من التساولات والاستفسارات حول الجريمة المنظمة في الماضي والحاضر والمستقبل ولتحقيق ذلك سنحاول التعرض للموضوعات التالية :

أولاً : المشكلة بين عالم الأمس وعالم اليوم.

ثانياً التنظيمات الإجرامية والجريمة المنظمة

ثالثاً الجريمة المنظمة بين التجريم التقليدي والتجريم الخاص.

رابعاً · الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

أولاً : المشكلة بين عالم الأمس وعالم اليوم:

يستخدم الباحثون في العلوم الاجتماعية منهجاً علمياً قوامه تحديد المشكلة، والبحث عن أسبابها وتفسير الظاهرة محل الدراسة من خلال إطار نظري مرجعي وقد تكون المشكلة بسيطة من السهل التعامل

(*) ويكفي في ذلك الاشارة إلى المحاكمات الجارية حالياً في إيطاليا بناء على القواعد الخاصة بالتنظيمات ذات صبغة المافيا والصراع السياسي القائم بين اليمين واليسار بإستخدام إتهامات المافيا والفساد والرشوة.

معها، وقد تكون معقدة يقف الباحث أمامها حائراً لا يجد جواباً شافياً لتساؤلاته واستفساراته فيكتفي بالعرض الوصفي للسمات والخصائص تاركاً الإجابة لفترة تالية من الزمن مع تطور المنهج أو النظرية.

وتمر الجريمة المنظمة في هذا المساق حيث يعترف الجميع ابتداء من العاملين في مجال تطبيق القانون (من الشرطة والادعاء العام والقضاء) إلى مجموعة أصحاب اتخاذ القرار (من سياسيين ومشرعين وحكام) فإن ظاهرة الجريمة المنظمة قد أصبحت اليوم من الأحجام الجديدة للسلوك الإجرامي ذات الجوانب العديدة المعقدة وتتمثل هذه الجوانب المعقدة للمشكلة في العناصر التالية:

١ ـ المشكلة من حيث التعريف.

٢ ـ المشكلة من حيث الأنماط والحجم والاتجاه

٣ ـ المشكلة من حيث التنظيم القانوني

ولم تكن الأوساط العلمية تهتم بالجريمة المنظمة في الماضي على الرغم من وجود أحد أنماطها وهي المافيا (Mafia) في أحد المجتمعات الغربية (إيطاليا منذ عام ١٨٧٥م) ثم في الولايات المتحدة الأمريكية[1] وبدأ الاهتمام يزداد رويداً رويداً حتى أصبح الحديث اليوم عن الجريمة المنظمة هو السائد في الأوساط القومية والإقليمية والدولية. وإذا ما حاولنا حصر مظاهر الاهتمام في الفترة الأخيرة فيكفي الإشارة إلى الاجتماعات والمؤتمرات الدولية التالية

---

(1) Letizia, Paoli. ***The Pledge to Secrecy, Culture, Structure and Action of Mafia Associations***. European University, Departement of Political & Social Sciences, Firenze, 1997, p. 5.

أ - المؤتمر الدولي العالمي الذي نظمته الأمم المتحدة مع الحكومة الإيطالية لمناقشة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والذي عقد في نابولي عام ١٩٩٤م[1].

ب - مؤتمر الأمم المتحدة التاسع لمنع الجريمة ومعاملة المذنبين الذي خصص قسم منه للجريمة المنظمة، والذي عقد بالقاهرة - جمهورية مصر العربية في الفترة ما بين ٢٩ أبريل حتى ٨ مايو ١٩٩٥م

ج - الاجتماع الأول للجمعية الدولية لقانون العقوبات الذي عقد في نابولي، إيطاليا ١٨ـ٢٠ سبتمبر ١٩٩٧م، لدراسة الأحكام العامة للجريمة المنظمة[2]

د - الاجتماع الثاني للجمعية الدولية لقانون العقوبات الذي عقد في الإسكندرية، جمهورية مصر العربية في الفترة ما بين ٨ـ١٢ نوفمبر ١٩٩٧م، لدراسة مدى تطبيق أحكام القسم الخاص من قانون العقوبات على الجريمة المنظمة[3]

هـ - الاجتماع الثالث للجمعية الدولية لقانون العقوبات الذي عقد في جوردا - لاخارا - المكسيك ١٤ـ١٧ أكتوبر ١٩٩٧م، لدراسة الإجراءات الجنائية والجريمة المنظمة.

---

(1) United Nations. ***World Ministerial Conference on Organized Transnational Crime.*** Napoli, Italy : 21-23 November 1994.

(٢) انظر : أعمال المؤتمر التي نشرتها المجموعة الإيطالية للجمعية الدولية لقانون العقوبات في المجلة الدولية لقانون العقوبات بعنوان: Les Systemes Penaux A' Lepreuve Du Crime Organise.

(٣) وكان عنوان الإجتماع The Criminal Justice Systems Facing the Challenge of Organized Crime : "Special Part"

و - الاجتماع الرابع للجميعة الدولية لقانون العقوبات الذي عقد في مدينة اوترخت بواسطة المجموعة الهولندية في الفترة مابين ١٤ـ١٧ مايو ١٩٩٨ ، لدراسة التعاون الدولي والجريمة المنظمة[١]

ح - مؤتمر كوبي ، اليابان الذي عقد في أغسطس ١٩٩٨م ، بعنوان «الجريمة المنظمة والجرائم التنظيمية من حيث الدراسات الميدانية والبحوث النظرية والسياسة الجنائية» .

ط - المؤتمر الثاني عشر للجميعة الدولية لعلم الإجرام الذي عقد في مدينة سيئول ، كوريا الجنوبية في الفترة مابين ٢٤ـ٢٩ أغسطس ١٩٩٨م ، حيث نظمت المجموعة العربية من خلال التعاون بين شرطة الشارقة والاتحاد الدولي للدراسات الأمنية - روما مائدة مستديرة عن الجريمة المنظمة والاستراتيحية العربية والاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب

وتنفيذاً لقرارات مجلس وزراء الداخلية العرب تنظم أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية بالرياض عدة ندوات عن الجريمة المنظمة وأساليب مواجهتها لمواكبة الاهتمام الدولي والعلمي بالمشكلة حيث عقدت الندوة الأولى بالاسكندرية (١٨ـ٢٠ مايو ١٩٩٨م) والثانية الحالية في أبوظبي ، الإمارات العربية المتحدة (١٤ـ١٧ نوفمبر ١٩٩٨م) بالاشتراك مع وزارة الداخلية في دولة الإمارات العربية المتحدة

١ـ المشكلة من حيث التعريف.

لقد كان مصطلح الجريمة المنظمة (Organized Crime) هو المسيطر على

---

(1) Revue International de Droit Penal;" les Systemes Penaux A' L'epreuve du Crime Organise". Preparation du XVI Conges International de Droit Penal, 67 Annee-Nouvelle Serie, 3et 4 Trimestres 1996, pp. 514, 515.

اهتمامات الباحثين وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية بعد نشر مجموعة التقارير التي صدرت عن لجنة مجلس الشيوخ الأمريكية - لجنة كيفوير (Kefauer) في بداية الخمسينيات حول التحقيق في شنأن الجريمة المنظمة وانتشارها بين الولايات وخاصة في المجال التجاري[١]

ومنذ ذلك الحين تدفقت الكتب والبحوث وانتشرت المؤلفات الإعلامية على نطاق واسع تبحث عن المعلومات من أي مصدر كان وخاصة في إيطاليا ثم بعد ذلك في الدول الأوروبية فالآسيوية تحت بند التعاون الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة.

ويعتبر المؤتمر الوزاري الذي نظمته الأمم المتحدة في نابولي ١٩٩٤م، منطلقا لمرحلة ثانية استخدم فيها مصلح جديد هو «الجريمة العابرة للحدود الوطنية» (Trans-National Crime) فما هو المقصود بالجريمة المنظمة ؟ وهل هناك فوارق بين الجريمة المنظمة والجريمة العابرة للحدود الوطنية؟

إذا ما ركزنا هنا على المصطلح الأول تاركين تفاصيل المصطلح الثاني وتعريفاته إلى المبحث الخاص بذلك فيما بعد، نريد هنا أن نؤكد مسبقاً أن الدراسات والمؤتمرات التى تعرضت للجريمة المنظمة تحتاج إلى تعريف جامع شامل ويعترف الجميع بعدم الوصول إلى هذا التعريف الجامع الشامل حتى الآن مما أدى إلى المناداة بطرح التحليلات الأكاديمية بل والقانونية والأخذ بالواقع العملي الذي يكشف عن خطورة اجتماعية من الضروري استيعابها بكل الطرق

(1) Jean Paul Brodeur. "Organized Crime Trends in theLiterature" *Internatioal Annals of Criminology*, Vol. 35-1/2,1997. p. 90.

ويؤكد هذا الاتجاه العاملون في تطبيق القانون من الشرطة والمنادين بحتمية التجريم والعقاب الفوري من رجال السياسة وقد ظهر هذا التيار أخيراً على مستوى الأمم المتحدة وخاصة المركز الدولي لمنع الجريمة الذي أسس في فينا مؤخراً، ومن قرارات الاجتماع السابع للجنة (Commission) الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية الذي عقد في فينا ٢١-٣٠ أبريل ١٩٩٨م. ومع ذلك يبحث الجميع عن التعريف الجامع الشامل الأمر الذي اعترف به المجلس الاستشاري الإعلامي لبرنامج الأمم المتحدة الذي عقد في كومايير ٢٥-٢٧ سبتمبر ١٩٩٨م، لدراسة الرد على التحدي المرتبط بالجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية

وإذا كان الاهتمام حالياً ينصب على الجريمة المنظمة في حد ذاتها دون البحث عن تعريف لها فإن المحاولات مازالت قائمة سواء بالنسبة للمجال العلمي النظري أو بالنسبة للتعريفات القانونية التي وجدت في قلة نادرة من التشريعات كما هو الحال في قوانين الولايات المتحدة وعلى رأسها قانون (Rico) وكذلك المادة (٤١٦) مكرر من تقنين العقوبات الإيطالي(*)

ويرجع الجميع عند محاولاتهم التعريف إلى النموذج الإيطالي المرتبط بالمافيا (Mafia) على الرغم من أن تشريعات الولايات المتحدة ترتبط عادة بالتعريفات الخاصة بجرائم الخاصة (White Collar Crimes) وجرائم الشركات (Corporate Crimes) وجرائم المشروعات الاقتصادية (Business Interprises Crime)

(*) هناك في الولايات المتحدة القانون الشهير : Racketeer لعام ١٩٧٠، Influenced and Corrupt Organizations، وقانون Continuing Criminal Entreprise وقانون لعام ١٩٨٦ Money - Laudring Controlo Act.

ويرى البعض أن صعوبة الوصول إلى االمعلومات الحقيقية المرتبطة بالجريمة المنظمة هي التي بالجريمة المنظمة هي التي عرقلت وتعرقل محاولات تأصيل المشاكل التي أثارتها التشريعات الخاصة ونظراً لأن الجهود التي بذلت من الأجهزة القائمة على تطبيق القانون مازالت قاصرة وغير ملائمة للسيطرة على ضبط الجريمة المنظمة فإنه من الضروري الكشف عن طبيعة وأنماط ومدى حجم واتجاه هذا النمط من الجريمة(١).

وتعترف تقارير الأمم المتحدة بأن مصطلح «الجريمة المنظمة» كان محلاً للخلاف وملتقى لاختلاف الآراء وربما يكون ذلك بسبب اختلاف طرق تناول السمات الخاصة للمشكلة ومع ذلك كان هناك اقتناع عام وقبول واضح لبعض هذه السمات التي يمكن الإمساك بها قبل الوصول إلى مصطلح جامع شامل يكون صالحاً للتطبيق (٢).

ومما يزيد من صعوبة المشكلة أن التعريفات القانونية ذات الاتجاه الأنجلو سكسوني التي تناول محورين مستقلين في آن واحد حيث أنها تجمع فكرتين للنموذج الإجرامي (Fattisfecie) هما الجريمة (Crime) والتنظيم الإجرامي (Organization)

ومن هنا ظهرت في تحليلات الباحثين وخاصة في كندا محاولات التعريف الاجرائي (Procedural Definition) والتعريف بالمثل (DefInition (Ostensive Definition) by Example) ويتمثل التعريف الأول في أن

---

(1) Fred Adler, Gerhard O.W. Mueller, William Lauver. *Criminology.* Second Edition, N.Y., 1995, p. 304.

(2)United Nations. ***Problems and Dangers posed by Organized Transnational Crime in the Various Regions of the world.*** World Ministerial Conference, Op. Cit., E [Conf. 88], P. 4.

الجريمة المنظمة هي الأفعال الناتجة عن التنظيم الذي يبني على أساس تشكيل هرمي من مجرمين محترفين يعملون على احترام وإطاعة قواعد خاصة (ثقافة فرعية) ويخططون لارتكاب أعمال غير مشروعة مع استخدام التهديد والعنف والقوة. وتعطي منظمة الشرطة الدولية (الانتربول) تعريفاً للجريمة المنظمة على أساس أنها الأنشطة الصادرة عن التنظيمات أو الجماعات ذات التشكيل الخاص والتي تهدف إلى تحقيق الربح بالطرق غير المشروعة، وتستخدم ذلك النشاط الصادر عن التهديد والرشوة لتحقيق الأهداف المعتبرة

وهناك من يعتبر الجريمة المنظمة في أي تجمع للمجرمين المنحرفين الذين ينضمون إلى تشكيل خاص ويحترمون القواعد التي تحكم المشروع الإجرامي ويحققون الاحتكار في هذا المجال عن طريق استخدام العنف المنظم[١].

ومثل هذه التعريفات تتطلب توفر سمات وخصائص محددة في هذا التنظيم الذي يطلق على نشاطه الجريمة المنظمة، والتي يمكن تلخيصها في التالي.

أ - وجود تشكيل هرمي في التنظيم يعتمد على سلطة مركزية.

ب - يحكم هذا التنظيم مجموعة من القواعد العرفية الملزمة وذات الأثر الحاسم في تنظيم العلاقات بين الأفراد المنضمين إلى التنظيم

ج - توفر تنظيم منهجي للعمليات حيث تكون للإدارة فيه مهارة عصرية لا تكون بالضرورة في العناصر التقليدية للمافيا

(1) Maurice Cusson. ***La Notion de Crime Organise***. Colloque Aix-En-Provence, Juin1966, ISPAC 1997, p.29.

د- ظهور صفة الاحتكار في العمليات التنظيمة والتي سيطرت على القطاعات الاقتصادية والتجارية والمالية والثقافية وتبحث عن السيطرة في المجال السياسي والمجال العقائدي

هـ- الاتجاه إلى التهديد والعنف بصورة منتظمة وبشكل عقلاني على الأفراد والجماعات[1].

ويراد بالتعريف بالمثل هو محاولة الوصف عن طريق الإشارة إلى ما يعد مثلاً مشاعاً ومعروفاً بصورة جيدة من الوقائع والظواهر والمثال على ذلك القول بأن «الجريمة المنظمة هي ما تفعله المافيا، أو ما ترتكبه عصابة المثلث الصينية، أو ما تقوم به عصابات الجريمة المنظمة الروسية أو عصابة الياكوزا اليابانية (والتي تعرف حالياً باسم عصابة البوريوكودان) أو التنظيمات الإجرامية النيجيرية إلخ ويشير هذا النمط من التعريف على الأقل إلى نوعين من المشاكل والعقبات

أولاً : إن مثل هذه التنظيمات لم يتم التعريف بها علمياً وكانت محلاً للتحديد والتعريف والوصف الحقيقي والخيالي من جانب وسائل الإعلام

ثانياً : إن الاقتصار على نمط واحد (مثل التنظيمات ذات نمط المافيا) كمقياس للتعريف يؤدي إلى تضييق حدود الفهم لظاهرة الجريمة المنظمة، فالجريمة المنظمة أكثر اتساعاً وأشد تعقيداً من ذلك الخاص ببعض التنظيمات التي أصبحت طبيعتها الحقيقية اليوم مختلطة بشعار المافيا[2]

---

(1) Feliciano Marruzzo." Les Organisation de Type Mafieux a L'Horizon 2000" ***Revue Inter. de Criminologie et de Police Technique***, Vol. L. No. 2, 1997, p. 221.

(2) Jean, Paul Brodeur. ***Organized Crime***. Op. Cit. pp. 94-116

ولذلك يرى أصحاب هذا الاتجاه أن وصف «المنظمة» الذي جاء موافقاً لـ «الجريمة» يؤدي إلى نوع من الجمود، ويركز على أبنية ترتبط كل منها بالأخرى عند ارتكاب النشاط الإجرامي. ويقترح البعض أن يفهم من مصطلح «الجريمة المنظمة» التي دخلت اليوم في مصطلح العلوم الأمنية ومس الصعب تغييره، على أنه (جريمة منظمة (Organizing Cirme) ومس ثم فإن معنى كلمة «المنظمة» هو الإشارة إلى أن تلك الأبنية الخاصة بالتنظيمات الإجرامية التي هي في حالة انفتاح وعدم تمام وكمال، وفي صورة متغيرة. ويكون معنى التنظيم في هذه الحالة هو تنظيم الذات وتنظيم الغير، وتنظيم الجماعات الأخرى في شبكة أو تحالف دولي، وتنظيم العمل المشروع (Legitimate Business) الذي يستخدم حالياً في تحقيق أهداف التنظيم الإجرامي.

٢ـ المشكلة من حيث الأنماط والحجم والاتجاه:

يستخدم الباحثون في تحديد الأفعال والأنماط التي تنطوي تحت مصطلح «الجريمةالمنظمة» سياسة الباب المفتوح، فإذا كانت هناك أنماط معينة كانت ترتكب وما تزال من المافيا الإيطالية فإن الأنماط التي تعتبر من الجريمة المنظمة تختلط في الولات المتحدة بالمؤامرة (Conspiracy) والجرائم التنظيمة (Organization Crime) (مثل جرائم خاصة، والإفلاس، وجرائم الكمبيوتر، وجرائم الشركات (Corporate Crime)، وجرائم البيئة (Environmental Crime)، وهناك من يعتبر الأنماط والجرائم التالية تندرج تحت لواء مصطلح الجريمة المنظمة، وهذه الجرائم قد وردت على سبيل المثال لا على سبيل الحصر تبعاً لسياسة الباب المفتوح بمعنى أن التنظيمات الإجرامية ترتكب هذه الآفعال وغيرها سعياً وراء تحقيق الربح وهي الخاصية الأساسية لنشاط التنظيمات الإجرامية :

- غسيل الأموال (Money Laundering)
- جرائم الإرهاب (Terrorism) (مع العلم بأن هناك خلافاً حول اعتبارها من الجرائم المنظمة نظراً لصعوبة تحديد التعريف الخاص بالإرهاب)
- سرقة التحف الفنية والآثار التاريخية والمنقولات ذات القيمة الفنية - الثقافية.
- تهريب الأسلحة
- خطف الطائرات.
- القرصنة البحرية والنصب البحري.
- الغش في عمليات التأمين.
- جرائم الكمبيوتر.
- جرائم تلوث البيئة.
- تهريب المهاجرين بصورة غير مشروعة (Illegal Migration)
- الاتجار غير المشروع في أجزاء وأجهزة الجسم الإنساني.
- الإفلاس عن طريق الغش والنصب
- التسرب غير المشروع إلى عالم رجال الأعمال (Infiltration of Legal Business)
- الفساد في الحياة السياسية ورشوة الموظفين العامين.
- الجرائم الأخرى التي ترتكبها المجموعات الإجرامية المنظمة[1]

(1) Fred A. Adler. "Criminology of the World and Science of Art" in : ***the American Society of Criminology***, 43,1995, p. 1-9.

ويجدر الإشارة هنا إلى أن كثيراً من هذه الأنماط ذات طبيعتين على النحو الذي سنراه فيما بعد ذلك لأنها على غرار وجهي العملة المعدنية حيث تعد من الجريمة المنظمة العادية من جهة ومن الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية من جهة أخرى

وإذا كان الباحثون يرددون هذه الأنماط وما شابهها فإنهم عاجزين عن التدليل على مدى شيوعها، أو على الأقل يختلفون ويتناقضون في تحليل حجمها، وإتجاهاتها وإذا ما تصفحنا الحلقات العلمية، والمؤتمرات الدولية فإننا لا نجد سوى تعليمات عن الجريمة المنظمة مع التدليل بقصص وحالات يكون من الصعب اخضاعها للتحليل العلمي الاحصائي لقياس مدى خطورة المشكلة بصورة حقيقية. ولذلك نجد أن الباحثين ورجال السياسة ورجال الشرطة يتخذون معيار البروز (Visibility) مقياساً للأهمية وضرورة للتجريم والعقاب. ومن هنا كانت مشكلة تحديد الحجم والاتجاه لظاهرة الجريمة المنظمة.

ولقد حاولنا في مقال سابق قياس حجم واتجاهات الجريمة المنظمة من واقع ما تنشره الدول وخاصة في القارة الأوروبية (فرنسا، إيطاليا) وركزنا على تلك الأنماط التي تعد من هذا القبيل في الإحصائيات الجنائية الإيطالية وفي الأحكام التي تنفذ في المؤسسات العقابية الإيطالية [1] وبتحليل هذه الإحصائيات الصادرة من هيئة الإحصائيات العامة (ISTAT) والتي تتعلق بالبلاغات للتنظيمات ذات نمط المافيا (المادة ٤١٦ / مكرراً) وجرائم خطف الأشخاص من أجل ابتزاز الأموال (المادة ٦٣٠ تقنين جنائي إيطالي) وجرائم

---

(١) محمد، ابراهيم زيد. *الجوانب العلمية والقانونية*، مرجع سابق، ص ص ١٤٦ ١٥١

تهريب المخدرات (المادة ٧٤ من القانون ٣٩ لسنة ١٩٩٠) وذلك في الفترة مابين ١٩٩١-١٩٩٦م، تبين أن نسبة الجريمة المنظمة إلى مجموع الجرائم المرتكبة جميعها في إيطاليا تدور بين (١-٢٪) في السنة وتبين أيضاً أن نسبة عدد المتهمين في الجريمة المنظمة إلى عدد المتهمين في الجرائم التى سجلت في السنة ذاتها تدور بين (٣, ٥٪ إلى ١, ٧٪) في الفترة السابقة ذاتها. وتبين من التحليل السابق أيضاً أن عدد المتواجدين في السجون الإيطالية على بند الجريمة المنظمة في الفترة ما بين ١٩٩٣م إلى ١٩٩٧م تدور حول (٩٧, ١٣٪ إلى ٠٦, ١٥٪) من عدد المسجونين جميعاً

ومن الملاحظ أن هذه النسبة تتضمن من المحبوسين احتياطياً والنزلاء المحكوم عليهم بعقوبات نهائية. ويلاحظ من الإحصائيات التي نشرت من هيئة الإحصائيات وحللت بواسطة مجموعة البحث للجريمة المنظمة في جامعة ترنتو أنه حتى عام ١٩٩٨م، لم تكن هناك إحصائيات تتعلق بالجريمة المنظمة وتبين من هذه الإحصائيات الخاصة بجرائم المافيا (المادة ٤١٦ / مكرراً) أن البلاغات التي سجلت في إيطاليا في الفترة ما بين ١٩٨٨-١٩٩٦م هي على النحو التالي [1] :

(1) Transcrime. Gruppo di Ricerca Sulla Criminalita Transnatzionale, Universita di Trento, Dipartemento di Scienze Giuridiche, Facolta di Giurisprudenz, Italia

ويلاحظ هنا أنه لا توجد إحصائيات منشورة عن كثير من الأنماط الأخرى للجرائم مثل غسيل الأموال.

السنة	مجموع الجرائم	الجاني معروف	الجاني مجهول
١٩٨٨	٣٢	٢٩	٣
١٩٨٩	٥٧	٤٩	٨
١٩٩٠	٣١	٢٤	٧
١٩٩١	٩١	٦٤	٢٧
١٩٩٢	١٨٤	٦٨	١١٦
١٩٩٣	١٦٦	٧٩	٨٧
١٩٩٤	٢٢٥	١١٩	١٠٦
١٩٩٥	٢١١	٨٨	١٢٣
١٩٩٦	١٧٨	٧٥	١٠٣

وبتحليل هذه الإحصائيات تبين أن معدلات جرائم المافيا والمتهمين في هذه الجرائم قد بلغ في كل (١٠٠) ألف من السكان ما يلي :

السنة	معدل جرائم المافيا	معدل المتهمين
١٩٨٨	٠,٠٦	٠,٠٥
١٩٨٩	٠,١	٠,١
١٩٩٠	٠,٠٥	٠,٢
١٩٩١	٠,١٦	٠,٨
١٩٩٢	٠,٣٢	١,١
١٩٩٣	٠,٢٩	١,٥
١٩٩٤	٠,٣٩	٣,٢
١٩٩٥	٠,٣٧	١,٧
١٩٩٦	٠,٣١	١,٣

ولا توجد في إيطاليا أو الدول الأوروبية الأخرى، وحتى الولايات المتحدة الأمريكية، دراسة شاملة لجميع الأنماط التي تدخل تحت لفظ «الجريمة المنظمة» الأمر الذي دعى المؤتمرات الدولية ومؤتمرات الأمم المتحدة التوصية بإنشاء مكاتب متخصصة لجمع المعلومات والبيانات والإحصائيات الضرورية في هذا المجال

٣ ـ المشكلة من حيث التنظيم القانوني.

تتحدد المسئولية الجنائية في القوانين الوضعية بناء على قواعد ثابتة وخاصة مس حيث المحل والإسناد، إلا أن الفقه الجنائي قد بدأ يناقش ويحلل في السنين الأخيرة المسئولية عن أفعال الغير والمسئولية المعنوية والمسئولية بدون خطأ. وظهرت الاختلافات الواضحة بين مواقف الفقه المقارن عند مناقشة اتجاهات الفقه الآنجلو سكسوني في محاولة الخروج عن القواعد

التقليدية والبحث عن الأدوات التي بواسطتها يمكن نسب المسئولية التي لا تتأكد بواسطة التشريعات الجنائية العادية . وبذلك التجأ الفقه الجنائي الحديث إلى استخدام التشريعات الاستثنائية والتشريعات الخاصة بعد اقتناعه بفشل القواعد التقليدية للمسئولية التي تنص عليها تقنيات العقوبات العادية وكانت هذه التشريعات الاستثنائية والخاصة مرتبطة في أول الأمر بالإجراءات الجنائية ثم بدأت رويداً تبرز في قانون العقوبات الموضوعي وذلك على غرار تشريعات المخدرات والجريمة المنظمة .

وتحت بند «الخطورة الإجرامية» التي نادت بها المدرسة الوضعية استخدمت التدابير الاحترازية مع التقيد بالمبدأ المعروف «لا جريمة ولا عقوبة ولا تدبير إلا بنص» واليوم نجد تطوراً في الفكر القانوني الجنائي حين يتكلمون عن رفع الصفة التجريمية ورفع الصفة العقابية ، والتوسع في استخدام بدائل العقوبات السالبة للحرية .

وواكب هذا التيار المعاصر محاولات لتغيير ركائز تقنية العقوبات التقليدي ، فبعد أن كانت التجارب تجري في إطار التشريعات الاستثنائية والخاصة أصبحت التعديلات اليوم تنصب على بعض المبادئ الأساسية في القسم العام والقسم الخاص من تقنين العقوبات ، وهذا ما حدث في تقنين العقوبات الإيطالي ، وتقنين الإجراءات الجنائية الإيطالي (خاصة المادة ٤١٦ , ٤١٦ مكرر / ١ , ٤١٦ مكرر / ٢)

وكانت المبررات التي تعطى أن مقتضيات سياسة الردع تتطلب بالضرورة توسيع المسئولية واتخاذ تدابير تعمل على شل التنظيمات الإجرامية أو على الأقل جعلها في موقف لا تستطيع فيه العمل أو التحرك . وهناك اعتقاد سائد وخاصة بين رجال السياسة والعاملين في تطبيق القانون

من الشرطة أن هذه التعديلات قد جاءت متأخرة في الدول الغربية مما جعل السلطات في موقف أضعف من التنظيمات الإجرامية . وكلما عملت الدول الغربية على تعديل تشريعاتها لاحتواء الجريمة المنظمة ، كلما استطاعت هذه التنظيمات استغلال نقاط الضعف والقصور في هذه التشريعات مستغلة في ذلك طبيعة النظام الديمقراطي وكان السبب وما يزال يبدو في ضعف وبطء رد الفعل من جانب السلطات العامة رغبة في احترام الحقوق والحريات الأساسية وحمايتها [١]

ويتعرف الفقه المقارن بالمخاطر التي تثيرها هذه الاتجاهات الجديدة لمكافحة الجريمة المنظمة حيث يؤكد ضرورة التمهل في اتخاذ أدوات تشريعية قد تضحي بأي جزء في قانون العقوبات التقليدي وخاصة بالنسبة للمبادئ الأساسية مثل المساواة (Fairness) والشرعية (Due Process) والمسئولية الفردية (Individual Responsapility) والعدالة الفردية أو الشخصية (Individual Justice) [٢]

وأجمعت التقارير القومية في اجتماع الجمعية الدولية لقانون العقوبات نابولي ١٩٩٧م، على أنه لا مكان لتفضيل هذه المبررات في سبيل توفير الفعالية للأجهزة العاملة في مجال تطبيق القانون والتضحية بالمبادئ الأساسية والدستورية ومثل هذا الاتجاه سوف يفتح الطريق أمام نظام تسلطي دون التأكد من فعالية الأدوات الخاصة للمكافحة

---

(1) Jean Marie, Pontier. ***Les Rapports Entre Criminalite Organises et Lordre Politique***. Colloque Aix-En-Provance ... Op. Cit., p. 152.

(2) Christopher L. Blakesley. ***The Criminal Jusitice System Facing the Challenge of Organized Crime: General Report***. Inter. Association of Penal Law Meeting, Alexandria 8-12 Nov. 1997, p. 22.

ومن هنا كانت توصية اجتماع نابولي للجمعية الدولية لقانون العقوبات بأنه من الضروري في محاولة إدخال تنظيمات قانونية جديدة أو إدخال التعديلات على تلك الموجودة فعلاً لمواجهة تحديدات الجريمة المنظمة، أن تتقيد بالمبادئ الأساسية للقانون الجنائي مثل شرط السلوك الخطر كافتراض للعقاب، ومبدأ «لا عقوبة بدون خطأ» ومبدأ «التناسب بين الجريمة والعقوبة» ومبدأ «عند الشك تفضل مصلحة المتهم» إن قانون العقوبات لا يجب أن يكون أداة اضطهاد بمجرد وجود احتمال بخطر اجتماعي(*)

وهناك جانب آخر من المشكلة القانونية يبدو بصورة واضحة عند ذلك الخلاف الدائر حول الجزاء في الجريمة المنظمة ويحاول الفقه المقارن في هذا الشأن البحث عن إجابة لسؤالين هامين

١ـ هل يمكن تطبيق الجزاءات الجنائية الجماعية (Group) ككل كنتيجة عن الأفعال التي ترتكبها أجهزته أو أعضاؤه أو موظفوه ؟

٢ـ ما نوع الجزاء الذي يمكن تطبيقه على التنظيم الإجرامي في الجريمة المنظمة؟

يرى البعض بالنسبة للسؤال الأول أنه لا يجوز على أهمية كبيرة في مجال مكافحة الجريمة المنظمة ذلك لأن الجزاءات الجماعية لا يمكن إدراكها إلا بالنسبة للجماعات ذات الشخصية المعنوية مثل الشركات (Corporations) إن التنظيمات الإجرامية لا تسعى إلى تسجيلها بصورة

(*) أنظر توصيات الإجتماع الذي سينشر في المجلة الدولية لقانون العقوبات التي تصدرها الجمعية الدولية لقانون العقوبات، والتي ستقدم مع توصيات الاجتماعات الأخرى إلى المؤتمر الدولي السادس عشر الذي سيعقد في بودابست المجر في الفترة ما بين ٥ ـ ١١ سبتمبر ١٩٩٩ بعنوان : نظم العدالة الجنائية والجريمة المنظمة "Les Systemes de Justice Penale A Lepreuve du Crime Organise"

رسمية ولا تحوز عادة على اعتمادات رسمية أو ميزانية رسمية يمكن اقتضاء العقوبات المالية منها[1]

ولقد تبين من تقارير الوفود المشاركة في هذا الاجتماع الدولي أن هناك كثيراً من الدول لا تعترف بالمسئولية الجنائية (Criminal Liablity) للشخصيات المعنوية فيما عدا الولايات المتحدة. ولقد اقترحت هذه المسئولية في تعديل تشريعي بسويسرا وتم الموافقة على التعديل بالنسبة لبعض الجرائم فقط، وهذا ما حدث أيضاً في فرنسا وفنلنده واليونان واليابان أما تلك الدول التي رفضت هذه المسئولية فقد استبدلت العقوبات الجنائية بالعقوبات المنصوص عليها في القانون الإداري والقانون المدني كما هو الحال في فرنسا وإيران وبولندة.

وإذا ما وضعنا العقوبات البدنية (استئصالية أو بدنية بالمعنى الدقيق) جانباً لعدم قبولها من جانب الفقه الوضعي المقارن، فإن الإجابة عن السؤال الثاني ستتركز على العقوبات السالبة للحرية والعقوبات المالية والعقوبات التبعية. وتستخدم التشريعات التي عالجت الجريمة المنظمة العقوبات السالبة للحرية طويلة الأمد وقصيرة الأمد إلى جانب الغرامة والمصادرة كعقوبة مالية. وكذلك حل التنظيم وغلق المحل كعقوبة تبعية. وتثير المصادرة نقاشاً حاداً في الفقه المقارن نظراً لاختلاف مفهومها في التشريعات اللاتينية والتشريعات الأنجلو سكسونية

ويفرق الفقه الأنجلو سكسوني بين المصادرة بالمعني الضيق (Confiscation) والمصادرة الكلية (Forfeiture) والمصادرة بالمعنى الضيق

(1) Thomas Weigend. *The Criminal Justice Systems Facing the Challenge of Organized Crime: General Report*. Napoli Meeting of IAPL 1998, p. 15.

تتعلق بالأشياء التي استخدمت في ارتكاب الجريمة (مثل الأداة أو السلاح) أو نتجت عن الجريمة (مثل أوراق النقد المزيفة) أما المصادرة الكلية فإنها تتسع لتتضمن الربح (Profits) من أي نوع كان بما في ذلك المبالغ المودعة في حسابات البنوك، والربح الناتج عن النشاط العادي أو من الأموال الناتجة عن تبادل سلع النشاط العادي

وهناك من الدول من تأخذ بمصادرة كل الأموال التي يقتنيها الفرد (Assets) مثل فرنسا بالنسبة لجرائم المخدرات والجرائم ضد الإنسانية، كما أن هناك دولاً أخرى تعتبر المصادرة الكلية بالنسبة لبعض الهيئات والمؤسسات القانونية كما هو الحال في إيران وسويسرا

وقد وجهت المصادرة الكلية بنقد شديد لأنها استخدمت بصورة تعسفية من جانب النظم الشمولية، مما دعى إلى إلغائها في كثير من النظم القانونية واستخدمت المصادرة الكلية في بعض النظم (الولايات المتحدة-ريكو) قبل الإدانة وخلال التحقيق (قانون المصادرة لعام ١٩٩٤م) مما كان موضع نقد على أساس أن ذلك استخدام لسلاح إضافي تجاه التنظيمات الإجرامية كما أن النقد قد وجه إلى عملية المصادرة الكلية خلال الدعوى المدنية على أساس أن الإجراءات المدنية لا يجوز استخدامها للوصول إلى الأموال الأصلية والبديلة، وهي عبارة عن انتهاك للقواعد الإجرائية الجنائية تبعاً لمبدأ «عدم معاقبة الشخص عن الفعل مرتين» (Twice in Jeopardy)[1]

وتتعقد المشكلة القانونية وخاصة في شأن المشاكل التي ثارت تجاه استخدام الأساليب غير المشروعة في البحث والتنقيب والضبط والإحضار،

---

(1) Peter J. Henning. ***Individual Liability for Conduct by Criminal Organizations in the United State***. American National Section, IAPL. Napoli Meeting 1997, pp. 22-23, 26.

وجلب الأدلة والإثبات وهي الخاصة بالإجراءات الجنائية في الجريمة المنظمة وبصفة عامة يكفي هنا الإشارة إلى الانتقادات التي وجهت إلى هذه الإجراءات وخاصة من أتباع حقوق الإنسان.

ثانياً : التنظيمات الإجرامية والجريمة المنظمة:

تتوجه الأنظار عند الكلام عن التنظيمات الإجرامية لأول وهلة إلى تنظيمات المافيا (Mafia) في إيطاليا ذات التاريخ الطويل الذي بدأ عند البعض في القرن الماضي. وتعتبر المافيا اليوم النموذج الذي على أساسه تكون المقارنة بالنسبة للتنظيمات الإجرامية الأخرى وخاصة عند الكلام عن التشكيل والبناء الذاتي لهذه التنظيمات.

واليوم يتكلم الباحثون ورجال الإعلام وبعض رجال السياسة عن مسميات أخرى للتنظيمات الإجرامية مثل المافيا الأمريكية، عصابة المثلث الصينية، عصابات الياكوزا اليابانية، مجموعة الكارتل الكولمبية، والرابطة الكندية، والمافيا التركية، المافيا الروسية، والمافيا اليوغسلافية. ومن الواضح أن بروز هذه التنظيمات كان سببه أنها قد خرجت في نشاطها من المجال الداخلي إلى إقليم الدول الأخرى فحازت بناءً على ذلك لقباً جديداً هو التنظيمات الإجرامية العابرة للمجالات الوطنية. وتختلف هذه التنظيمات فيما بينها من حيث الشكل والحجم والمهارات والتخصصات طبقاً لتقارير الأمم المتحدة.

وتعمل هذه التنظيمات في مجالات جغرافية مختلفة وفي أنشطة اقتصادية وأسواق مختلفة وتستخدم مجموعة من الآليات والتكتيكات للتغلب على كل القيود وبخاصة تجنب الاصطدام بتطبيق القانون. وتختلف هذه التنظيمات الإجرامية من حيث التنظيم بين مستوى أعلى وتشكيلات

ميدانية بسيطة في شبكة واسعة ديناميةو بلغة رجال الأعمال تمتد هذه التقنيات من الشركات الكبيرة (Corporation) إلى الوحدات المحلية التابعة (Franchises).

وتختلف هذه التنظيمات الإجرامية من حيث الهدف والأنشطة، فمثلاً تنخرط التنظيمات الإجرامية في نيجيريا في مجموعة واسعة من الأنشطة الإجرامية بما في ذلك النصب في بطاقات الائتمان والاحتيال في مجال الأعمال، وتعمل المافيا الروسية الآن في مجال واسع من العمليات وخاصة في تهريب المخدرات، وتهريب الأسلحة، والآلات الصناعية، والمواد المشعة الذرية ويرى البعض أن المافيا الروسية تعمل كذلك في مجال النصب والاحتيال في البنوك، والابتزاز، والبغاء، والسرقة، وخطف الأشخاص.

وتعمل التنظيمات الإجرامية في آسيا مثل الياكوزا وعصابة المثلث الصينية في الأنشطة غير المشروعة، أما مجموعة الكارتل الكولمبية فقد تخصصت كما نعرف في صناعة المخدرات، الرشوة، والعنف، وتبييض أو غسيل الأموال القذرة المرتبطة بتلك الصناعة[1]

وفيما يلي وصف لبعض هذه التنظيمات الإجرامية من حيث التشكيل والنشاط

١ـ المافيا الإيطالية (Mafia)

قد يعتقد البعض أن المافيا هي التنظيم الإجرامي الوحيد في إيطاليا ولكن

---

(1) United Nations. ***Problems and Dangers Posed by Organized Transational Crime in the Vaicus Rigions of the Wrold***. Op. Cit, pp. 11-12.

تتعدد هذه التنظيمات في الشمال والجنوب مثل تنظيم «الكاموا» في نابولي، تنظيم «ناند نجيتا» في كالابريا، وتنظيم «ساكراكرونا المتحدة» في سردينيا.

ويعتبر البعض أن كلمة «المافيا» التي شاعت في جزيرة صقّلية مشتقة من كلمة عربية معناها « الملجأ» وقد استخدم ذلك المعنى خلال الحكم العربي والذي تطور تدريجياً بعد ذلك ليدل على طريقة الحياة ووسيلة الإعاشة. فالمافيا هي التي توفر الحماية تجاه شطط القوة والسلطة، وتعمل عائلة المافيا على إعداد العلاج لكل نوع من الضرر وتعضد أمن النفس وتحقق أفضل وسيلة للتمتع بالحياة.

وقد تعددت عمليات التفسير لظاهرة المافيا وخاصة في الأوقات الحاضرة حيث كانت في أغلبيتها غائبة ونادراً ما تجد دراسة علمية بالمعني الصحيح ومع ذلك هناك فروض تعتبر المافيا نمطاً من التنظيمات الإجرامية، أو حقيقة تاريخية أو نمطاً ثقافياً، أو نتيجة لمجموعة تم استغلالها لمصلحة الغير، أو بناء وهيكلاً يتسم بالعنف يتصارع مع النظام القانوني في جميع أشكاله بالدولة[(١)]

والواقع أن صقلية والجنوب الإيطالي كانا على مر التاريخ محلاً للإهمال من جانب الحكومة المركزية في روما بعد عصر الوحدة، ولذلك سادت روابط العائلات التي أصبحت مصدراً للعمل في هذه المناطق غير النامية وتعتبر العائلة في صقلية من جانب رجال الاجتماع على أنها عائلة ممتدة أو عشيرة (Clan) وتعتمد على العلاقات الرأسية (الجد-الأب-الأبناء

---

(1) Arlacchi Pino. ***Mafia Business : The Mafia Ethic and the Spirit of Capitalism***. London; Verso, 1986.

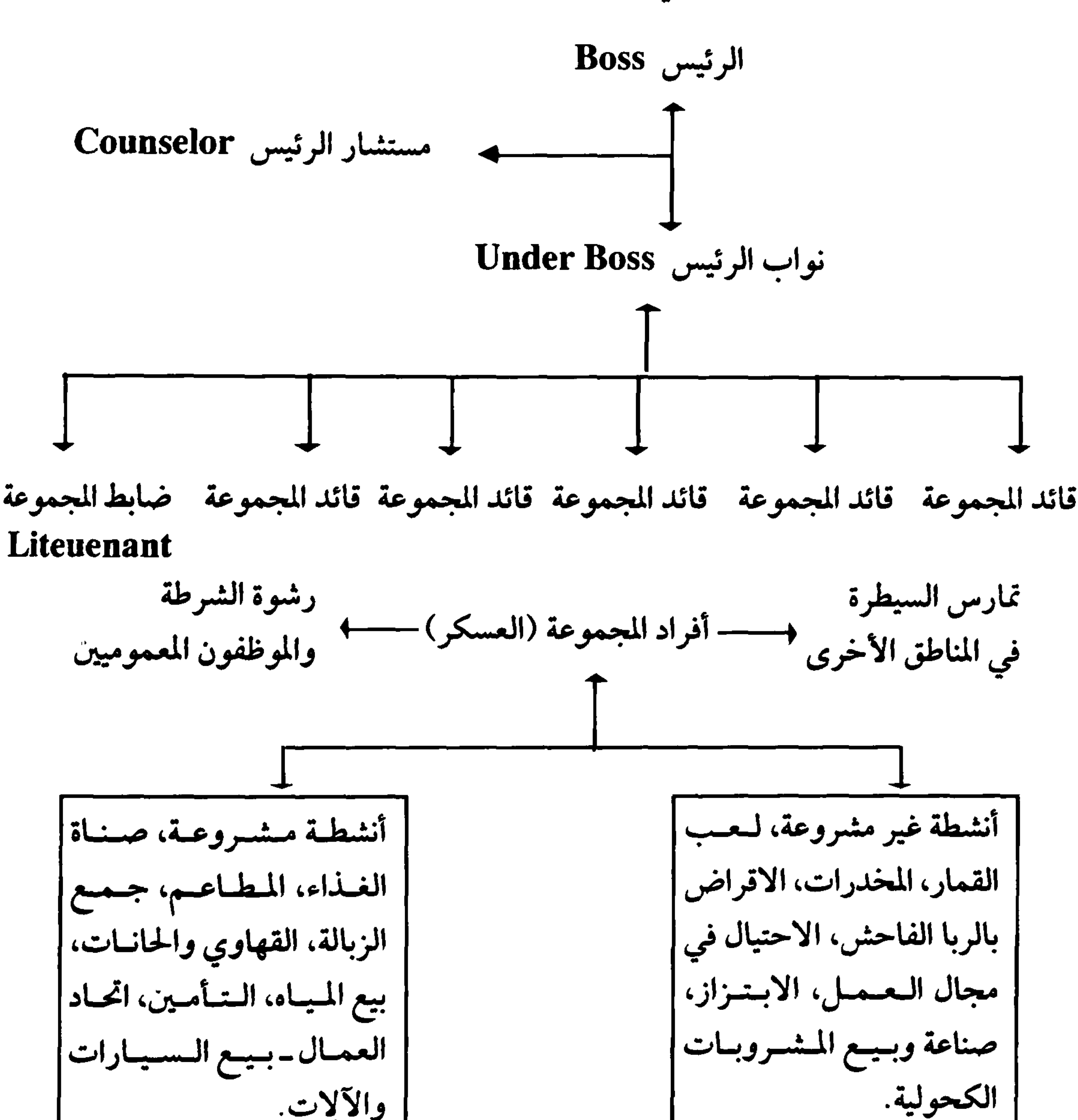
Ernesto Savona. ***Organized Crime the World.*** Heuni, Helsinki, 1998.

ـ الأحفاد) وعلاقات الدم والمصاهرة (الأعمام ـ الأخوال ـ الخالات) وتدار هذه العائلة وتنظم بواسطة كبير العائلة (Capo di Famiglia) حيث يدين جميع أعضائها له بالولاء والطاعة.

وتعرف المافيا كذلك باسم «كوزانوسترا Cosa Nostra» وهو ما يعني باللغة الإيطالية «أمورنا الخاصة» ويرى الباحثون أن المافيا والتنظيمات الإجرامية تعتمد على قانون الصمت والسرية والروابط الوظيفية والشخصية والعائلية وأحياناً على الرهبة والخوف. ويلاحظ أن للمافيا الإيطالية دوراً كبيراً في تاريخ إيطاليا الحديث حيث يقال أنها قد ساهمت مع القوات الأمريكية في الحرب العالمية الثانية في تحرير صقلية من القوات الفاشية والنازية وأن المافيا تزداد قوة كلما ضعفت الحكومة المركزية، وهو الأساس الذي بناء عليه استطاعت المافيا السيطرة على الحكومات الإيطالية السابقة (قضية ريناو اندريوتي).

ورغم أن صقلية توجد في جنوب إيطاليا إلا أن نشاطها قد امتد إلى الشمال وخاصة حين عملت على تصفية كل منافسة لها في مجال الأعمال المشروعة (مقاولات البناء) وازداد هذا النفوذ بظاهرة الهجرة الداخلية والهجرة الخارجية حيث رحلت اليد العاملة إلى المناطق الصناعية في شمال إيطاليا وانتقلت الجموع البشرية من صقلية وكاتانيا ونابولي إلى الولايات المتحدة الأمريكية في سنوات الهجرة الشهيرة. ومن هنا كان ظهور المافيا الأمريكية عند الحظر على بيع وصناعة المشروبات الكحولية، وزادت العلاقات الوثيقة بين أجنحة المافيا في الولايات المتحدة وإيطاليا، واعتبرت كاتانيا وبالرموا وسيراكوزا جسراً عائماً في عمليات تهريب المخدرات بين المثلث الذهبي في آسيا ومدن الولايات المتحدة الأمريكية

وقد نشرت اللجنة الرئاسية لتطبيق القانون والعدالة الجنائية في تقريرها الشهير عن الجريمة المنظمة في عام ١٩٦٧م، تخطيطاً لتنظيم عائلة المافيا والذي يدل على البناء الذاتي للعلاقات بين أعضاء هذا التنظيم[(١)]



(1) President's Commission on Law Enforcement and Administration of Justice. ***Task Force Report: Organized Crime.*** Washington D.C., Goverment Printing Office, 1967, p. 9.

٢ ـ عصابة المثلث الصينية (Chinese Triads) :

تذكر بعض المصادر الصينية العلمية أن الجريمة تزداد بصورة واضحة حيث دلت الإحصائيات الجنائية الرسمية على أنه في الفترة ما بين عام ١٩٩١ـ١٩٩٥م، قبضت الشرطة الصينية علي مايزيد عن (٧٠٠) ألف عصابة إجرامية وتم القبض على مايزيد عن (٢,٦٠٠,٠٠٠) عضو في هذه العصابات وجهت الاتهام إليهم. وإذا كانت أجهزة العدالة الجنائية في الصين قد تعاملت مع (١,٩٠٠,٠٠٠) شخص فإن المتوسط السنوي هو (١٤٠) ألف عصابة لم يتم الكشف عنها، و(٥٣٠,٠٠٠) متهم قد تم القبض عليه، و(٣٩٠) ألف حالة على علاقة بالجريمة المنظمة ويلاحظ أن نسبةالمقبوض عليهم في الجريمة المنظمة هي (٣٪) من عدد المتهمين في الجريمة جميعاً وقد بلغت الحالات في عام ١٩٩٥م، ما قدره (٢٦٪) من مجموع القضايا الجنائية[١]

ويقدم الباحثون في الصين رؤية مختلفة بعض الشيء للجريمة مس خلال تجربتهم العملية حيث يوجهون النظر إلى أن محاولات التفسير الغربية تتعامل دائماً مع مصطلح «التنظيم Organizaton» على أساس أنه بناء جماعي تم تشكيله لتحقيق بعض الأهداف المحددة وأنه قد أسس على نظام داخلي جامد. وقد تبين أن هذا النظام في الأوقات الحاضرة قد حدث به تغيرات جديدة بعد التغلب على هذه التنظيمات الإجرامية التي تحولت إلى تنظيمات صغيرة، حيث تتسم بالمرونة ونسبية الثبات والاستقرار، والمثل

(1) Ding Mu-ying & Shan Chang-20Ng : The Punishment and Prevention of Organized Crime-Smuggling Crime and Money Laundering Crime in China, Preparatory meeting IAPL, Alexandria, Nov. 1997, p. 2.

على ذلك واضح في عصابة المثلث الصينية والتي تسمى كذلك عصابة (النقابات الثلاثية Three Syndicates) في هونج كنج

ويرى البعض أن كلمة «المثلث» تشير في الثقافة الصينية إلى «السماء والأرض والإنسان» وهذه التنظيمات كانت سرية شكلت بواسطة القوميين الصينين منذ ثلاثة قرون مضت لمحاربة الاضطهاد والفساد في عصر الامبراطور كوينة (Qing) وبعد سقوط هذه الامبراطورية في عام ١٩١٢م، انقسمت الحركة إلى جماعات إجرامية متعددة، وتوجد أغلبية هذه الجماعات في هونج كنج. وانتقلت هذه العصابة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث شكلت في منتصف القرن التاسع عشر كجماعات للمساعدة الذاتية للمهاجرين الصينيين[1] وتوفر العضوية في هذا التنظيم درجة من الثقة وتسمح لأعضائه بالعمل معاً والحصول على المساعدة حتى ولو أنهم لا يعرفون بعضهم البعض. وعلى الرغم من أن لهذا التنظيم تشكيلاً رسمياً يرمز له «برأس التنين» ومجموعة من المتخصصين على شكل إداريين ومنفذين، إلا أن غالبية الأنشطة التي يقوم بها التنظيم تتحقق من بعض الأعضاء (Ad Hoc) المنخرطين في شبكات مرنة تختلف من عملية إجرامية إلى أخرى ويعطي بعض الباحثين في الولايات المتحدة تخطيطاً عاماً للعصابات الصينية في نيويورك في الفترة ما بين عام ١٩٦٠-١٩٩٠م، وهي على النحو التالي[2]

---

(1) Ko-lin Chin. Chinese Alien Smuggling and organized Crime. Paper Presented to "Migration and Crime" Coubmayeur Oct. 5-8, 1996, p. 19.

(2) Ko-lin Chin. ***Chinese Subculture and Criminality***. New York : Green Wood Press, 1990, p. 76.

القاريون (Continentals)

شونج ي

النسورالبيضاء (White Eagles)

كوين لونج أولاد

ينج شان أرني

ظلال الشبح (Ghost Shadows)

التنين الطائر (Flying Dragon)

النسور السود (Black Tigers)

النمور البيض (White Tigers)

شنج ي ـ تونج أون

فرماسون ـ جولدن ستار ـ فوك شنج

التنين الأزرق (Green Dragon)

وارتبطت عصابة المثلث الصينية بأنشطة إجرامية عدة بما في ذلك الابتزاز وتهريب المخدرات والبغاء ولعب القمار . ولهذه العصابات نشاط في غرب أوروبا أيضاً حيث انخرطت في عمليات تهريب المهاجرين في أسبانيا وإيطاليا ومساعدة حاملي المخدرات والبغايا وخاصة في أمستردام ولندن .

ويرى بعض الباحثين أن ٢٥ مجموعة من هذه التنظيمات تعمل في تهريب المهاجرين غير الشرعيين وخاصة في مانهاتن ـ نيويورك . وعلى الرغم من عدم توفر المعلومات الدقيقة عن هذه الجماعات إلا أنها تشكل على النحو التالي

١ـ رأس الأفعى الكبير : الممول لعمليات التهريب.
٢ـ رأس الأفعى الصغير : الوسيط بين رأس الأفعى الكبير والزبائن
٣ـ الناقل : شخص في الصين يساعد المهاجر بالسفر جواً أو براً إلى الولايات المتحدة
٤ـ الموظف العام المرتشي للحصول على جوازات السفر المزورة
٥ـ المرشد شخص مسئول عن تحركات المهاجرين غير الشرعيين من نقطة إلى أخري.
٦ـ المنفذ : أشخاص يؤجرون لتنفيذ عملية التهريب على السفن.
٧ـ المساندون : أشخاص محليون في نقاط العبور لهم دور في تقديم الطعام والملجأ
٨ـ جامع المال : شخص في نيويورك مسئول عن جمع الأتاوات المفروضة على المهاجرين غير الشرعيين

٣ـ عصابات الياكوزا اليابانية (The Japanese Yakuza) :

يبدو أن الحرب العالمية الثانية كانت لها نتائج سلبية أيضاً في مجال الأمن الشامل باليابان على غرار ما حدث في بعض الدول الأوروبية وخاصة إيطاليا وإذا كانت الدراسات تشير إلى العصابات في الماضي بمصطلح «الياكوزا» فإنها اليوم قد غيرت هذه التسمية التى أصبحت عصابة «البوريكودان Boryokudan» أي عصابة النقابات السبع (Seven Gang Syndicates) التي اتسمت بالعنف والقوة وصار لها ظهور وبروز واضح في داخل البلاد أكثر من التنظيمات الإجرامية الأخرى

ومن أشهر العصابات هناك توجد عصابة «ياماجوشي جومي Yamaguchi Gumi» والتي يقدر عدد الأعضاء فيها بأكثر من (٢٦) ألف

شخص والتي تنقسم إلى وحدات صغيرة وهناك أيضاً عصابة «اناجوا كي Inagawa Kai» التي يبلغ عدد أعضائها (٨٦٠٠) عضو، وكذلك عصابة «سوميو شيكاي Sumiyo Shikai» البالغ أعضاؤها (٧٠٠٠) عضو

وتقدر بعض التقارير العلمية أن جماعة البوريوكوران قد بلغت في عام ١٩٩٥م حوالي (٧٩,٣٠٠) عضو منها (٤٦,٦٠٠) عضو يعملون طوال الوقت. وقد نقص عدد الأعضاء بعد ذلك بحوالي (١,٢٪) عما سجلته في العام السابق. أما العصابات الثلاث الأخرى فقد سجلت مجموع (٣١,٠٠٠) عضو بانخفاض قدره (٣,٠٪) عن العام السابق.

ويرجع البعض هذا الانخفاض إلى عملية الانتقال من عصابة إلى أخرى وإلى الاستراتيجية المانعة والرادعة التي اتخذتها السلطات العامة على النحو الذي سنشير إليه فيما بعد[1] وإذا كانت هذه العصابات بصفة عامة تمارس نشاطها في داخل اليابان، إلا أنها قد قامت ببعض الأنشطة الإجرامية في الخارج ولو أن البعض يعتبرها لم تسجل طموحاً على النحو الذي ظهر من العصابات الصينية

وظهر النشاط خارج الحدود بصفة خاصة في عمليات «تهريب الميثا أمفتيامين Methamphaetamine» إلى هاواي وكاليفورنيا، وكذلك تهريب الأسلحة الصغيرة من الولايات المتحدة إلى اليابان ويتركز نشاط العصابات اليابانية في جنوب شرق آسيا وخاصة في مجال البغاء والجنس (Sexual Slavery) ويظهر هذا النشاط مثلاً في الفيلبين حيث توجد قاعدة للياكوزا

(1) Testjuya Fujimoto. Organized Crime in Japan. Chuo University, Tokyo, Japan. Report Presented in : 12th. Inter. Congress on Criminology "Crime & Justice in Changing World, Seoul 24-29 August 1998, p. 70.

تعمل في تهريب المخدرات المشتقة والأسلحة الصغيرة والنصب وتبييض أو غسيل الأموال.

وفي مجال الشركات ورجال الأعمال سجلت الشرطة اليابانية في عام ١٩٩٥م زهاء (٢٠٥) حالات تم ارتكابها من أعضاء البوريو كوران انتهاكاً لقوانين الشركات علاوة على الابتزاز وانتهاك قانون العمل وقوانين البناء وقوانين الاستثمار والتأمين وفي نفس العام تم القبض على (١٥,٧٨٦) عضواً وجهت إليهم تهم تشجيع التهريب والابتزاز، ولعب القمار بدون ترخيص

ومن المعروف أن عصابات الياكوزا قد انخرطت بعد الحرب العالمية الثانية في أعمال القمار، والابتزاز والسرقات الجماعية والسوق السوداء وفي الخمسينيات حتى بداية الستينيات كان للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وكذلك الحرب الكورية أثر في ظهور مراكز جديدة للترفيه وخاصة في المدن الكبرى. وبطبيعة الحال كان للتنظيمات الإجرامية السيطرة على آلات اللعب (Slot Machines) والرهان على سباقات الدراجات والخيل، الأنشطة الخاصة بالجنس من التدليك والبغاء، وتوزيع المواد المنشطة والمخدرات.

وفي منتصف الستينيات سجلت اليابان أرقاماً خرافية في المجال الصناعي، الأمر الذي حقق أرباحاً هائلة وخاصة في التجارة الدولية والشحن والتصدير في الموانئ والمطارات، وبمضاعفة الدخل الفردي وخاصة عند العمال وزادت علميات الصرف على سوق المتعة ونتيجه لذلك زادت الدخول الضخمة للعصابات التي تسيطر على أعمال وعمال الموانئ والتي تستخدم القبضة الحديدية في إدارة أسواق المتعة

وإزاء هذا الوضع الخطر عملت السلطات العامة على تطبيق الخطط التالية .

أ - محاولة السيطرة على النشاط الإجرامي الذي ترتكبه عصابة البوريوكودان

ب - السيطرة على العنف الذي يمارس تجاه رجال الأعمال

ج - السيطرة على عمليات إطلاق النار التي يقوم بها أعضاء البوريوكودان .

د - تدعيم وتطوير قانون مكافحة عصابة البوريوكودان الصادر في أول مارس ١٩٩٢

هـ - العمل بسياسة تقديم المساعدات والنصائح والتفاوض من أجل إقامة روابط الاتصال مع عناصر التنظيم من أجل القيام بالتعويض عن الضرر .

و - إنشاء مراكز في الأحياء لتنشيط حركات العنف واستخدام القوة في التعامل بين الأفراد

٤ - التنظيمات الإجرامية في نيجيريا:

يعتبر البعض أن الجريمة المنظمة في نيجيريا حديثة الظهور وخاصة بعد أزمة ١٩٨٠م ، حيث هبطت أسعار البترول هبوطاً أثر في الاقتصاد القومي نظراً لأن الدولة يعتمد (٩٥٪) من دخلها على عوائد البترول ونتيجه لتدهور الحياة الاقتصادية وجد كثير من المثقفين أنفسهم في حالة بطالة تامة ، مما أثر على دخولهم ولم يجدوا سوى التحول إلى الأفعال غير الشرعية حيث حققوا نتائج ناجحة

وظهر هذا النجاح على نطاق واسع في عمليات تهريب المخدرات ، حيث سجلت التنظيمات في نيجيريا المرتبة الثانية بعد العصابات الصينية

وسهل ذلك أن هذه التنظيمات الإجرامية كانت تعمل في الداخل حيث انعدمت التشريعات الملائمة لمكافحة التهريب. ولم يتوفر الاستقرار السياسي، وتفشت وقائع الفساد والرشوة مع عدم توفر الاعتمادات الكافية لمكافحة الجريمة المنظمة ونجحت هذه التنظيمات في إيجاد طرق بديلة لتلك التقليدية في عمليات التهريب وكذلك وسائل وإدارات فنية لإخفاء المواد المهربة، وإعداد الأفراد الذين يعملون في النقل، وأخيراً في اختيار الأنواع التي تزيد من الربح.

وعلى الرغم من عدم وجود دلائل تؤدي إلى الاعتقاد في وجود احتكار لعمليات التهريب على غرار كارتل كولومبيا، إلا أن البحث قد وصل إلى الكشف عن بعض البارونات الذين قاموا على إدارة العمليات بمهارة ودقة، وعملوا على تدريب العناصر الصالحة للحمل والتوزيع متبعين في ذلك طرق فعالة في تجنب محاولات الكشف والضبط من جانب السلطات العامة. وانخرطت العصابات النيجيرية بعد ذلك وعلى نطاق واسع أيضاً في جرائم النصب والابتزاز بما في ذلك النصب بواسطة البطاقات الائتمانية والنصب في البنوك التجارية وبرامج المساعدة الحكومية، وظهر التخصص في النصب على الخدمات الاجتماعية وفي مجال التأمين ونقل الحسابات البنكية بواسطة الكمبيوتر ولعدم توفر الرقابة، زادت علميات غسيل أو تبييض الأموال[1]

٥ ـ المافيا الروسية:

يعتبر البعض أن الجريمة المنظمة كانت هي ثمن الحرية التي حصلت عليها

---

(1) United Nations. P*roblems and Dangers Posed by Organized Transational Crime in the Vaicus Rigions of the Wrold*. Op. Cit, pp. 15-16

الشعوب التي كانت تحت راية الاتحاد السوفيتي السابق. لقد ظهرت مجموعة من النصوص باسم القانون بعد زوال النظام الشيوعي وتحت راية الديمقراطية

وقد تكون هذه الأقوال السابقة محل نقاش ولكن من الواضح أن كثيراً من الدول قد بدأت تعاني من الأنشطة الإجرامية الروسية كما هو الحال في الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية ودول شرق أوروبا وبعض دول الخليج.

وكان نقص الموارد الاستهلاكية في داخل الاتحاد السوفيتي السابق سبباً لظهور جماعات صغيرة للجريمة المنظمة وكذلك الحال في العمل بالسوق السوداء وتهريب السلع الثمينة وتصديرها إلى الخارج كما هو الحال في قضية الكافيار الشهيرة ومع ذلك كان الفساد تحت السيطرة من الحزب الشيوعي وكان لظهور محاولات الإصلاح في عهد جورباتشوف، ثم الانتقال إلى اقتصادية السوق الذي خلا من القواعد والتنظيمات الضرورية للفعالية - أثره في زيادة المجموعات الصغيرة التي انخرطت في عمليات الجريمة المنظمة.

وعلى الرغم من عدم توفر الإحصائيات الملائمة لتحليل حجم واتجاهات الجريمة المنظمة، إلا أن الدراسات التي اهتمت بهذه الظاهرة في الولايات المتحدة تشير إلى أنه في عام ١٩٩٣م تقدر الجماعات المرتبطة بالجريمة المنظمة في الاتحاد الفيدرالي (٤٣٥٢) جماعة وأن هذا الرقم قد ارتفع إلى (٥٧٠٠) في عام ١٩٩٤م، وتعمل حوالي (٢٠٠) جماعة إجرامية من الاتحاد الفيدرالي في (٢٩) دولة أجنبية.

ويندرج تحت لفظ المافيا الروسية كل من المافيا في جورجيا التي كان لها

نشاط واضح في السوق السوداء تحت النظام الشيوعي ووسعت هذا النشاط بعد زوال هذا النظام. وهناك كذلك جماعات الشيشان وجماعات أذربيجان والتي انخرطت في عمليات المخدرات وتهريب الأسلحة والمعادن والمواد الذرية المشعة والتجارة في أعضاء الجسم الإنساني.

وتعمل بعض الجماعات الروسية وخاصة الأرمينية والأوكرانية في عمليات تهريب المهاجرين غير الشرعيين إلى الولايات المتحدة الأمريكية[1].

ويعدد الباحثون الجرائم التي ارتكبت في الولايات المتحدة من قبل الأفراد والجماعات الروسية على النحو التالي:

أ - جرائم النصب والاحتيال وخاصة في مجال التأمينات وهي الجرائم التي تحتاج إلى قدر كبير من التنظيم والتسرب المشروع في ميادين الاقتصاد.

ب - التهرب من دفع الرسوم المقررة على البترول ومشتقاته حيث تذهب الأموال إلى المافيا الإيطالية في أمريكا (Cosa Nostra) والتي دخلت في تحالف مع المافيا الروسية

ج - النصب في عمليات التأمين الطبي وخاصة من المهاجرين الروس في كاليفورنيا حيث بلغت الأضرار في عام ١٩٩١م، ما يعادل (٥٠) مليون دولار، وتقوم الجماعة المنظمة بإنشاء العديد من العيادات الطبية (٢٥٠ عيادة) والمختبرات الطبية ويستخدمون المئات من الأطباء والفنيين والقيام بمطالبة السلطات الطبية برسوم للكشف والتحليل بلغت بليون دولار.

---

(1) James O. Finckenauer. Migration and Organized Crime : The Russian Connection. in : ISPAC Conference on "Migration and Crime" 1996, p. 155.

د -إنشاء الشركات والبنوك الأجنبية المتخصصة في عمليات تبييض وغسيل الأموال القذرة.

هـ-الاحتيال في عقود البيع والشراء سواء كانت الضحية من المواطنين الروس أو من الأمريكيين والأجانب. وتنصب هذه العقود على البضائع أو التكنولوجيا وتقوم الجماعات الروسية بدور الوسيط في البيع أو الشراء وبعد تمام الصفقة تختفي الشركة الوسيطة دون الوفاء بالتزامات العقد.

و -تزوير بطاقات التأمين، والشيكات، وجوازات السفر، وتأشيرات الدخول، وبطاقات الشخصية.

ز -جرائم العنف كالقتل، والشروع في القتل، والإيذاء وفي مثل هذه الجرائم غالباً ما يرفض الشهود الإدلاء بشهاداتهم سواء أمام جهات التحقيق أو المحكمة المختصة.

ح -خطف الأشخاص من أجل ابتزاز الأموال سواء في الولايات المتحدة أو في روسيا، وتقع كثير من هذه الوقائع على المهاجرين الروس الذين يمتنعون عن دفع الأتاوات (جزء من المكسب الأسبوعي أو الشهري) التي التزموا بها عند عزمهم على الهجرة من بلادهم.

ك -جرائم المخدرات وغسيل الأموال بالتعاون مع منظمات الكارتل في كولمبيا، وتعاني السلطات صعوبات كثيرة من اقتفاء أثر عمليات غسيل الأموال

ل -انخراط الفساد الروسي في الرقص بالحانات (G0 Go Bars) والتدليك وخاصة في نيوجرسي، والبغاء في نيويورك ونيوجرسي وبنسلفانيا

ويصنف الباحثون في الولايات المتحدة أنماط الجناة في الجرائم المنظمة بالمافيا الروسية على النحو التالي.

أ - لصوص بنص القانون وهم من المجرمين المحترفين الذين قضوا فترة كبيرة من حياتهم في السجون وحيث تكون لهم معاييرهم وقواعدهم الخاصة ويرفضون الانضمام إلى عالم الأشراف.

ب - مجرمو المشروعات الاقتصادية وهم عادة من الشباب الذين يبحثون عن أسرع الطرق إلى الثراء وليست لهم سوابق جنائية ولهم خبرة بالسوق السوفيتية والسوق الموازية. وينضم هذا الشباب إلى التنظيمات الإجرامية في روسيا أو يعمل مع الجماعات الصغيرة التابعة ويعتبر هذا النمط من الجيل الأول للمجرمين وغالباً ما تكون جرائمهم تتسم بالانتهازية

ج - لصوص السلطة وقد ظهر هذا الفريق خلال عهد برجنيف وهم أعضاء في الحزب الشيوعي، والأجهزة السوفيتية الأخرى، والقوات المسلحة ويتكون هؤلاء من عناصر مثقفة ذات علاقات دولية واسعة ونظراً لعملهم السابق في الاتحاد السوفيتي وخاصة في دواوين مكافحة الجريمة وإدارة الاقتصاد، صارت لهم معرفة وخبرة رفيعة واتصالات مع أطقم البنوك الدولية مما سهل لهم الانحراف والعمل بصورة لا شرعية. ويرى البعض أن هذا الفريق له السيطرة اليوم على عمليات السوق السوداء في المواد الذرية المشعة.

ثالثاً: الجريمة المنظمة بين التجريم التقليدي والتجريم الخاص:

ويثور السؤال بين الأوساط القانونية كيف تعالج التشريعات الجريمة المنظمة؟

ونضيف اليوم سؤالاً آخر : كيف تعالج الدول الجانب الدولي في الجريمة المنظمة ؟

إذا تركنا الإجابة على السؤال الثاني إلى المبحث التالي ونركز هنا الإجابة على السؤال الأول، نقول إن التشريعات المقارنة كما رأينا قد اتخذت موقفين تجاه الجريمة المنظمة .

الموقف الأول :

يتمثل في التمسك بالأحكام العامة التقليدية للتجريم سواء في القسم العام أو القسم الخاص من تقنين العقوبات، وعالجت بعض المظاهر الجديدة للظاهرة الإجرامية، ومنها الجريمة المنظمة في قوانين خاصة أو استثنائية .

الموقف الثاني :

خرج عن القواعد التقليدية للتجريم وعدل من النصوص الواردة في تقنين العقوبات (المادة ٤١٦ / مكرر ١-٢ من تقنين العقوبات الإيطالي) أو وضع تشريعات خاصة لاتتقيد بهذه القواعد التقليدية (قانون ريكو في الولايات المتحدة) .

وقد وقفت غالبية التشريعات الجنائية في الدول العربية مع الفريق الأول ولو أن بعضها أدخل بتشريعات خاصة تعديلات تُجاري فيها هذا الاتجاه الجديد في التجريم والعقاب وسنحاول في هذا المبحث عرض النموذج الإيطالي، والنموذج الأمريكي للجريمة المنظمة ثم عرض عام للموقف في التشريعات الجنائية في الدول العربية .

١ـ النموذج الإيطالي:

اهتم المشرع الإيطالي بالتنظيمات الإجرامية في تقنين زنارد يللي ١٨٨٩م، ولكنه لم يصل إلى ذلك القدر من الاهتمام الذي جاء في تقنين روكو ١٩٣٠م، حيث جاءت به المادة (٤١٦) في القسم الخاص تحت عنوان التجمع أو التنظيم الإجرامي (Associazione a Elinquere) وطالب منذ عام ١٩٩٠م، بتعديل المادة (٤١٦) حيث أضيفت المادة (٤١٦ مكرر والمادة ٤١٦ مكرر/ ٢)

وتنص المادة (٤١٦ مكرر) التي جاءت بعنوان «التنظيم الإجرامي ذو نمط المافيا» على أنه كل من ينتسب إلى تنظيم المافيا المشكل من ثلاثة أشخاص فأكثر يعاقب بالسجن (٣ ـ ٦) سنوات.

كل من يشجع أو يدير أو ينظم جماعة المافيا على هذا الفعل وحده بالسجن من (٤ ـ ٩) سنوات.

ويعتبر التنظيم من قبل المافيا عندما يستخدم الأعضاء التهديد الناتج عن الروابط الوثيقة بينهم وظروف الخضوع والصمت لارتكاب الجرائم، وذلك للحصول بصورة مباشرة أو غير مباشرة على الإدارة أو السيطرة غير العادلة لهم أو للغير، أو إثارة العقاب ومنع ممارسة حرية التصويت، أو جمع الأموال لهم أو للغير.

- وإذا أصبح التنظيم عسكرياً فإن العقوبة هي من (٤ـ١٠) سنوات في حالة الفقرة الأولي، ومن (٥ـ١٥) سنة في حالة الفقرة الثانية.
- ويعد التنظيم عسكرياً إذا ما حمل أعضاؤه السلاح أو المفرقعات ولو بصورة ظاهرة أو في حالة حفظها وذلك لتحقيق أهداف التنظيم.

- وإذا ما كانت الأنشطة الاقتصادية التي يرغب الأعضاء في تحقيقها أو ممارسة السيطرة عليها قد تم تمويلها كلياً أو جزئياً من العائد الذي تم اكتسابه من جراء ارتكاب الجرائم، فإن العقوبات المنصوص عليها في الفقرة السابقة تزيد بمقدار ثلث النصف

- وتصادر بصورة الزامية ممتلكات الجاني التي استخدمت أو خصصت لارتكاب الجريمة. وكذا العائد الناتج أو الربح أو أي شيء آخر يتعلق بهذا الاستخدام

- وتنطبق الفقرات السابقة على تنظيمات «الكامورا» أو أي تنظيم آخر مهما كانت مسمياته والذي يستخدم التهديد لتحقيق أهداف مماثلة لتلك الخاصة بالمافيا

هذه المادة كانت وما تزال محل جدل ونقاش من الفقه الإيطالي الذي انقسم إلى فريقين، أحدهما مؤيد وآخر معارض وقد انصبت الانتقادات من جانب الفريق المعارض على النقاط التالية[1]

أ - هناك خلط وتداخل بين مجال كل من المادة (٤١٦) والمادتين (٤١٦ مكرر / ١ و ٤١٦ مكرر / ٢) حيث تنص المادة (٤١٦) على أنه «كل من يشجع أو ينشئ أو يشكل تنظيماً إجرامياً من ثلاثة أشخاص فأكثر بهدف ارتكاب الجرائم يعاقب)

ب - يعتبر التعديل رمزاً لتدخل تشريعات الطوارئ والتي تظهر ميلاً واضحاً إلى استخدام القانون الجنائي لتحقيق مصالح سياسية خاصة

---

(1) Gaetano Isolera. ***Diritto Penale Criminalita Organizzata***. Mulino, Italy, 1996, p. 22.

ج ـ وضعت التفسيرات الفقهية على نفس المستوى التعديل الخاص بالمافيا والتنظيم الإجرامي البسيط حيث كانت السبب هو محاولة تخطي عقبة الشرعية وخاصة بالنسبة للتنظيم الذي ليس له أهداف غير مشروعة ولكنه يخضع للمسئولية الجنائية على خلاف ما تقتضي به القواعد العامة

د ـ لا يعد التعريف الاجتماعي للمافيا ملائماً لحكم الظواهر الجديدة والمعاصرة التي تتعلق بالمافيا والسياسة.

٢ـ النموذج الأمريكي:

لكي نفهم النموذج الأمريكي الذي ينتمي إلى عائلة التشريعات الأنجلو سكسونية يكون من الضروري أن نشير إلى نقطتين أساسيتين(*).

الأولى تتعلق بالمسئولية والمساهمة الجنائية في القانون العام الإنجليزي.

الثانية : خاصة بالمسئولية في المؤامرة (Conspiracy) في التشريعات الأمريكية.

والمعروف بالنسبة للنقطة الأولى أن القانون العام الانجليزي يعرف أربعة أنواع بدور المساهم في الجريمة (Participant) وهي :

أ ـ المساهم بالدرجة الأولى

ب ـ المساهم في الدرجة الثانية

(*) اعتمدت دراسة التقرير الهام الذي قدمة (Peter Henning) كتقرير قومي عن الولايات المتحدة والذي قدمه في إجتماع نابولي ١٩٩٧م وتنص المادة ٥/ ٢ من تقنين العقوبات النموذجي ١٩٦٢ على أنه

"A Person is Guilty of Solicitation to Commit a Crime if ... He Commands, Encourages, or Requests, Another Person to Engage in Specific Conduct that Would Constitute Such Crime.."

ج ـ المساهمة التبعية قبل الفعل (Before Accessory)

د ـ المساهمة التبعية بعد الفعل (After Accessory)

وقد هجر القانون الفيدرالي الأمريكي هذه التفرقة وجعل جميع المساهمين على قدم المساواة في المسئولية، ولا تفرقة بينهم من حيث أهداف العقوبة والجزاء وبذلك أصبحت صور المساهمة في نظر المشروع الأمريكي على النحو التالي :

«كل من ساعد، أو حرض، أو نصح، أو أمر، أو أوصى، أو وكل، أو أجّر يكون مسئولاً عن جريمة معينة إذا ما قام بذلك عن رغبة وإرادة»

وبناء على ذلك يكون «القصد الجنائي Mens Rea) شرطاً ضرورياً هنا للمسئولية والعقاب

وإذا ما ساهم الشخص في الجريمة يكون مسئولاً عن النتائج الطبيعية والمحتملة على المشروع الإجرامي (Enterprise) قد انتقد بعض الفقه الأمريكي هذه المسئولية واعتبرها غير متسقة مع المبادئ الأساسية لنظام قانون العقوبات الأمريكي

ويعرف النظام الأمريكي أيضاً المسئولية عن الشركات (Corporate Cirminal Liability) حيت تكون مسئولية المدير تنتقل إلى شخص آخر دون اعتبار القصد الجنائي وقد انتقد هذا الاتجاه أيضاً المعتمد على مسئولية الرئيس الأعلى بمقولة أن القانون هنا يجرم بدون منطق عقلي

وقد أثارت هذه المسئولية النقد على نطاق واسع لارتباطها بالقواعد الدستورية ووصفت النصوص المتعلقة بها بأنها غامضة وغير دستورية، وتمثل انتهاكاً للحقوق المشروعة للدفاع (Due Process) لأنه لم يتم إخباره بما تعمل هذه النصوص على اعتباره محظوراً

ولكي يعمل المشروع الأمريكي على توسيع المسئولية تجاه التنظيمات لأسباب سياسية استخدم قانون المؤامرة (Consiracy) فإذا وافق شخص على الانضمام إلى آخرين فإن مسئوليتهم تذهب إلى ما وراء هذا الاتفاق وتتخذ هذه المسئولية بناء على طلب الادعاء العام الذي يجب عليه أن يقدم الدليل على :

أ - أن هناك اتفاقاً بين شخصين أو أكثر .

ب - أن هدف الاتفاق هو ارتكاب جريمة جنائية .

ج - أن يرتكب أحد الجناة فعلاً يذهب إلى ماوراء الاتقاف

وبذلك يسأل الفرد عن المؤامرة بغض النظر عن أن الفعل الإجرامي المتفق عليه قد تحقق أو حتى كان في مرحلة الإعداد والتمهيد ويعتمد الادعاء العام هنا على الأدلة الظرفية ، كما أنه يكفي التفاهم بين شخصين أو أكثر حتى ولو لم يتصل كل منها بالآخر ، وأنه يجوز الإعفاء من المسئولية إذا اتفق (Plea - Bargaining) مع الادعاء على تقديم الدليل على إدانة الآخرين في المؤامرة .

وقد انتقد هذا القانون لأنه يتضمن على جرائم يسأل عنها الشخص بصورة مباشرة ، ولم تكن محل الاتفاق . وأن الأساليب التي يلجأ إليها الادعاء العام تثير الشك في صحة الأدلة المقدمة .

ومع ذلك لم تساعد هذه النصوص السابقة في تصميم بعض الحالات التي يظهر فيها الشخص بعد ارتكاب الجريمة وأنه يعلم بالجريمة ولم يوافق عليها ، ولذلك يرى الفقه الأمريكي ضرورة تطهير نتاج الفعل الإجرامي لأهمية ذلك على غرار الجريمة في حد ذاتها ونظراً لوجود الفراغ التشريعي هنا استخدم المشرع نصوصاً خاصة لاحتواء كل مجالات العملية الإجرامية وتوجد هذه النصوص في قانون ريكو الشهير ١٩٧٠م وفي قانون الرقابة على تبييض أو غسيل الأموال لعام ١٩٨٦م

أولاً : قانون ريكو (Raketeer Influenced and Corrupt Organizations Act):

يذكر أحد رجال الفقه الأمريكي المشهورين (Gerary E. Lynch) أن قانون ريكو يعد من أكثر القوانين محلاً للجدل في تقنين العقوبات الفيدرالي وقد سن هذا القانون لكي يستهدف بأحكامه المشاريع الإجرامية (Criminal Enterprises) التي تعمل من خلال ميادين العمل المشروع وبواسطة التنظيمات الإجرامية، بواسطة إيجاد جريمة عن طريق تجريم مجموعة من الأفعال الإجرامية الأخرى

وقد جاء في مقدمة هذا القانون أن الهدف منه هو

«استئصال جذور الجريمة المنظمة في الولايات المتحدة عن طريق تدعيم الأدوات القانونية وإصدار عقوبات وتدابير فعالة للتعامل مع الأنشطة غير المشروعة في مجال الجريمة المنظمة[1]

وتطلب هذا القانون أن يثبت الادعاء العام أن المتهم قد انخرط في فعلين أو أكثر تشكل نشاطاً ابتزازياً تنص عليه القوانين واللوائح الفيدرالية وتلك الخاصة بكل ولاية

وتنص كثير من الولايات على هذه الأنشطة بأنها كل فعل أو تهديد يتعلق بجرائم القتل، والخطف، ولعب القمار، والحريق، والسرقة، والابتزاز، والأفعال الفاضحة، أو تلك التي تتعلق بالمواد الخاضعة للرقابة أو المواد الكيميائية المحظورة والتي تعاقب عليها القوانين بالسجن لمدة تزيد عن عام

---

(1) Organized Crime Control Act 1970, Pub. L. No. 91-452, Sec. 2, STAT, 922-923.

ولا يتطلب قانون ريكو أن تتم إدانة الجاني على هذه الجرائم بل يكفي أن يثبت الادعاء العام أن أفعال الجاني تتعلق بدون أدنى شك بهذا النشاط الابتزازي ويعتبر منع تسرب المنظمات الإجرامية إلى إدارة الأعمال المشروعة أحد الأهداف التي وضعها الكونجرس الأمريكي عند إصداره قانون ريكو ولذلك نجد أن هذا القانون يحظر على أي فرد أن يحصل على دخل ناتج عن من أي نمط من أنماط النشاط الابتزازي، واستخدامه لهذا الدخل لتحقيق منفعة أو تحقيق سيطرة ما على المشروع الاقتصادي. ويحظر القانون كذلك على أي فرد من الحصول أو الاحتفاظ بفائدة ما في مشروع اقتصادي من خلال أي نمط من أنماط النشاط الابتزازي. وهذا الاتجاه هو في الواقع أحد صور النشاط الإجرامي للمافيا التقليدية التي تتخذ من المشاريع الاقتصادية غطاء للنشاط الإجرامي الحقيقي

وهناك من يري في الفقه الأمريكي أن هذين الهدفين لقانون ريكو لم يعملا على التأثير بصورة حقيقية تجاه المشروعات الاقتصادية التي تتخذ كغطاء للجريمة المنظمة ويرجع ذلك إلى أن عبء الإثبات يقع على عاتق الدولة، فلا بد من أن تبحث عن الإرادة والعلم بأن الدخول المستخدمة هي نتاج للنشاط الابتزازي. ومن الفقرة الثانية من المادة ١٩٦٢ يتطلب أن يعمل الجاني على تحقيق الفائدة أو السيطرة على المشروع الاقتصادي بواسطة النشاط الإجرامي وعادة تجد جهات الاتهام صعوبات جمة في توفير الأدلة وخاصة أن الدخول التي استخدمت قد تم الحصول عليها من الأنشطة الإجرامية وليس من مصادر شرعية أخرى

ثانياً قانون غسيل الأموال.

مواكبة لهذا المسار الذي اتخذه المشروع الأمريكي في قانون ريكو،

عمل المشرع في عام ١٩٨٦م، على إصدار قانون الرقابة على تبييض أو غسيل الأموال، ويعتبر الفقه أن هذا القانون الأخير ذو فعالية أكثر في توجيه الضربات إلى الأبنية التحتية للجريمة المنظمة.

ويهدف المشرع من هذا القانون إلى «وقف تدفق الأرباح غير المشروعة على المشروع الاقتصادي الإجرامي، حيث تمنح هذه الأرباح رؤوس الأموال الضرورية للتوسع في النشاط الإجرامي»[1]، ولتحقيق هذا الهدف عمل المشروع على توسيع هذه المسئولية الجنائية بحيث تصل إلى أولئك الذين يساهمون مباشرة في النشاط الإجرامي وكذلك إلى أولئك الذين يحصلون على نتاج النشاط الإجرامي من أصحاب المهن والتجار الشرفاء بعد أن يغضوا الطرف عن مصادرها غير المشروعة.

ومن الواضح أن النموذج الجنائي يعتمد أيضاً على جرائم أخرى باعتبارها أساساً يعتمد عليه الاتهام لكي يحدد المسئولية عن جريمة الأموال أو غسيل الأموال ولذلك يجب على الاتهام أن يقدم الدليل على أن هذه الأموال قد جاءت من نشاط غير مشروع خاص وقد نص على هذا النشاط في قائمة طويلة للجرائم الفيدرالية تستمد منها هذه الأموال وهكذا فإن قانون غسيل الأموال يتضمن جميع الأفعال التي تشكل «نمط من الأنشطة الابتزازية» والتي اعتمدت من قانون ريكو أنشطة إجرامية ويجب على الاتهام علاوة على ذلك أن يقدم الدليل على أن المتهم قد انخرط في أحد العمليات المالية (Financial Transaction)

---

(1) Jimmy Gurule. The Money Laudering Control Act of 1986 : Creating a New Federal Offense or Merely Affording Federal Prosecutors an Alternative Means of Punishing Specified Unlawful Activity? 32 Amd. Crim. Law Rev. 823, 824 (1995)

وقد جاء في هذا القانون أن العملية المالية تعني أولاً :

أ - أي عملية تعمل على التأثير في التجارة بين الولايات أو التجارة الخارجية.

ب- أي عملية تؤدى إلي حركة الحسابات والاعتمادات عن طريق الهاتف أو بأي طريق آخر

ج - أي عملية تتعلق بالأدوات المالية.

د - أي علمية تعمل على تحويل أو نقل حق الملكية في العقارات أو السيارات أو السفن أو الطائرات.

ثانياً : كل عملية تتصل باستخدام المؤسسة المالية أو تلك الأنشطة التي تؤثر في التجارة بين الولايات أو التجارة الخارجية بأي طريقة أو على أية درجة وكلمة العمليات أو «العملية» التي جاءت في التعريف تعني في نظر المشروع البيع - الشراء - الاقتراض - الوعد - الهبة - النقل والتحويل - التسليم أو أي تصرف آخر مشابه ويتطلب هذا القانون أيضاً «العلم» بأن العملية المالية قد تمت لإخفاء، أو تحويل الطبيعة، أو مصدر المالك أو السيطرة على إجراءات النشاط الإجرامي الخاص.

وعلى هذا فإن صاحب المال أو الصراف للعملة الذي يغير إجراءات الأعمال غير المشروعة إلى بنود عادية للتجارة يكون مسئولاً عن جريمة تبييض الأموال ولا يتطلب العلم على وجه التحديد طبيعة الجريمة التي تولدت عنها الأرباح أو الأموال، بل يكفي أنها تكون نتاجاً لفعل غير مشروع يشكل جريمة. ويرى الفقه الأمريكي أن قانون غسيل الأموال أو تبييض الأموال قد اصطدم في العمل بكثير من العقبات وخاصة عند مواجهة مشكلة الأدلة بالنسبة للعمليات المالية مع غض الطرف عن مصدرها غير المشروع.

٣ ـ موقف التشريعات الجنائية العربية:

لتحليل اتجاهات التشريعات العربية الوضعية في مجال الجريمة المنظمة يكون من الضروري التعرض للأحكام العامة في تقنين العقوبات العربية مقارنة بالشريعة الإسلامية، ثم تحليل ماورد في القسم الخاص من هذه التقنيات. ومن المعروف أن هناك نظماً قانونوية أساسية ثلاثة ارتكزت عليها التقنيات العقابية في الدول العربية وهي النظام اللاتيني، والنظام الانجلو سكسوني، والنظام الإسلامي إلا أننا سنرى أن بعض القوانين الخاصة تعد جزءاً من النظام العقابي قد حاولت أن تسير وراء الاتجاهات الحديثة في التجريم والعقاب خروجاً عن القواعد التقليدية للمسئولية والجزاء في التشريعات العربية. ولذلك وجد هذا النمط الأخير في المؤامرة، وفي العصابات الإجرامية وأخيراً في قوانين مكافحة المخدرات. وسنحاول في عجالة التعرض إذن إلى :

أ ـ الأحكام العامة للمسئولية والجزاء في النظم الجنائية العربية.

ب ـ التجريم الخاص في قوانين الدول العربية.

أ ـ الأحكام العامة للمسئولية والجزاء في النظم الجنائية العربية:

إذا ما حاولنا تتبع المسار الذي سارت عليه اجتماعات الجميعة الدولية لقانون العقوبات عند دراسة الجريمة المنظمة، نجد أن التحليل قد انصب على المسئولية وأجزاء في أحكام المساهمة الجنائية الأصلية والتبعية، وكذلك وبصفة خاصة في الدول العربية على أحكام الاتفاق الجنائي

المساهمة الجنائية. وردت أحكام المساهمة الجنائية في غالبية تقنينات الدول العربية (المواد ٣٩ ـ ٤٤ مصري، ٢١١ ـ ٢١٨ سوري، ٤١ ـ ٤٦

جزائري، ٤٧ ـ ٥٤ عراقي، ٥٢ ـ ٥٨ قطري، ٢٢ ـ ٢٣ سوداني لعام ١٩٩١م، ٤٧ـ٥٥ كويتي، ١٢٨ ـ ١٣١ مغربي، ٢٣ ـ ٣٥ تونسي، ٤٤ ـ ٥٢ إماراتي ١٩٨٧م).

وتأثرت أغلبية هذه التقنيات في المشرق العربي والمغرب العربي بمسلك التشريعات الفرنسية وربطت بين الاتجاه الموسع والاتجاه المضيق في تحديد مفهوم كل من الفاعل الأصلي والشريك. وجاء تحديد الفاعل في كل جريمة في القسم الخاص وحددت صورة المساهمة التبعية في القسم العام وبذلك فإن ما لا يندرج فعله تحت هذه النصوص لا يعد مساهمات في الجريمة حتى ولو توفرت علاقة السببية بين فعله والنتيجة[1]

وتأثرت بعض التشريعات الأخرى علاوة على القانون الفرنسي بالقانون البلجيكي مثل المشروع السوري والمشروع الجزائري حين أخذ بالفكرة الموسعة ولم يفرق بين الفاعل والشريك. فإذا قام عدد من الاشخاص بارتكاب جريمة واحدة وساهموا مباشرة في اقتراف فعل من الآفعال المكونة لها اعتبروا فاعلين وشركاء في نفس الوقت فالمساهم فاعل لأنه قد أبرز إلى حيز الوجود أحد العناصر التي تؤلف الجريمة. وهو شريك لأنه قد ساهم مع غيره في إبراز العناصر إلى حيز الوجود مساهمة مباشرة وأساسية وفعالة[2] وكان للشريعة الإسلامية والفقه الإسلامي موقف خاص حيث اهتموا في أحكام الاشتراك المباشر على أساس أن العقوبات تطبق أصلا على من باشر الجريمة دون المتسبب. ويقسم الفقه الاشتراك إلى

---

(١) فوزية، عبد الستار *المساهمة الأصلية في القانون الجنائي*. القاهرة، ١٩٧٦ وكذلك مأمون سلامة. *قانون العقوبات : القسم العام*. القاهرة، ١٩٧٦

(٢) عبود، السراج *التشريع الجزائي المقارن*. الجزء الأول، ١٩٧٦، ص ١٨٦

نوعين، الاشتراك المباشر والاشتراك بالتسبب. والاشتراك المباشر يكون في حالة من يرتكب الفعل وحده أو مع غيره وفي هذا الاشتراك يفرقون بين حالة التوافق وحالة التمالؤ، ففي الحالة الأولى يسأل كل شريك عن نتيجه فعله فقط ولا يسأل عن نتيجه فعل غيره، وفي الحالة الثانية يكون كل منهما مسؤول عن الجريمة بناء على الاتفاق السابق، وتبدو صورة الاشتراك بالتسبب في الاتفاق والتحريض والمساعدة.

وقد حاولت بعض الدول العربية تقنين الأحكام الشرعية في مجال المساهمة الجنائية، كما هو الحال في مشروع القانون الشرعي للجرائم والعقوبات اليمني ١٩٨٠، وقانون العقوبات لدولة الامارات العربية المتحدة لعام ١٩٨٧م.

فالمباشر في القانون اليمني هو من يأتي فعلاً يؤدي بذاته إلى تحقيق الجريمة ولو تراخت والمتسبب هو من لا يحقق فعله بذاته الجريمة وإنما يكون سبباً في حدوثها بأن يتوقف على فعل المجني عليه أو شخص آخر مسخر منه أو من غيره

والمتوالي هو من يتفق مع غيره على ارتكاب الجريمة ويتواجد في مكان حدوثها مستعداً لارتكابها (المادة ٢١ من المشروع).

أما في قانون الإمارات العربية الموحد فإننا نجد أن المادة (٤٤/ ٢) قد تكلمت عن الشريك المباشر إذا ما ارتكبها مع غيره، أو اشترك في ارتكابها وكانت تتكون من جملة أفعال فأتى عمداً عملاً من الأعمال المكونه لها، أو إذا سخر بأية وسيلة لتنفيذ الفعل المكون للجريمة وكان هذا الشخص الأخير غير مسئول جنائياً لأي سبب ونصت المادة (٤٥) على الشريك بالتسبب (التحريض ـ الاتفاق ـ المساعدة) ثم جاءت المادة (٤٦) وقررت

«يعد في حكم الشريك المباشر كل شريك بالتسبب وجد في الجريمة بقصد ارتكابها إذا لم يرتكبها غيره»

تعمل بعض التشريعات العربية على تجريم الاتفاق الجنائي استقلالاً إلى جانب الاتفاق المنصوص عليه في المساهمة الجنائية التبعية. ويعاقب الجاني في حالة الاستقلال على مجرد الاتفاق ولو لم تقع الجريمة المتفق عليها، وكان الدافع إلى هذا الموقف خطورة الاتفاق لما ينطوي على من تهديد للمصالح المحمية بنصوص القانون. ويقسم الفقه العربي الاتفاق الجنائي إلى نوعين

١ - اتفاق جنائي عام يتعلق بسائر الجنايات والجنح حيث يشترط فيه أن يتم بين شخصين فأكثر بأن ارتكاب جناية أو جنحة أو الأعمال المسهلة لارتكابها مع توفر القصد الجنائي، وأن يكون الاتفاق تاماً لا مجرد دعوة.

٢ - اتفاق جنائي خاص يتعلق بجرائم معينة بالذات، حيث يعد الاتفاق مجرما بالنسبة لارتكاب أي من الجرائم المنصوص عليها وهي في معظمها من الجنايات الضارة بأمن الدولة من الداخل

ومن الأمثلة على الاتفاق الجنائي العام نجد كلاً من المادة (٤٨) قانون عقوبات مصري، والمادة (٥٥) قانون عقوبات عراقي، والمادة (٥٦) من القانون الجزائي الكويتي.

ب - التجريم الخاص في قوانين الدول العربية:

عندما شعرت بعض الدول العربية بضرورة توسيع المسئولية الجنائية نظراً لعدم ملاءمة القواعد المتعلقة بالمساهمة الجنائية والاتفاق الجنائي، أصدرت بعض القوانين التي سارت فيها نحو الاتجاه الذي تم إقراره في

الاتفاقيات الدولية أو ذلك الخاص ببعض التشريعات الأنجلو سكسونية وخاصة في قوانين الطوارئ والقوانين الاستثنائية .

واتبعت بعض التشريعات العربية الاتجاه الأمريكي في تجريم بعض الأفعال على أساس المؤامرة وهو ما يبدو بصورة واضحة في المادة (٢٤) من تقنين العقوبات السوداني لعام ١٩٩١م .

وتنص المادة (٢٤) على أنه :

١ ـ المؤامرة هي اتفاق بين شخصين أو أكثر بشأن ارتكاب الجريمة

٢ ـ مع استثناء الشروع في جريمة القتل العمد، والحرابة، وجرائم أمن الدولة المعاقب عليها بالإعدام، تكون جريمة المؤامرة معاقباً عليها وكذلك الشروع وفي جميع الحالات لا يكون العدول بعد الاتفاق مشكلاً للجريمة .

٣ ـ يعاقب على جريمة المؤامرة بالسجن مدة لا تقل عن ٥ سنوات، وفي حالة الجريمة التامة والشروع تكون العقوبة هي المقررة للجريمة التامة أو الشروع وعالجت بعض التشريعات العربية التنظيمات الإجرامية في مجال تهريب المخدرات، وفي قوانين مكافحة الإرهاب .

ومثال ذلك ما ورد في المادة (٣٣) من قانون المخدرات المصري رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩م، والذي يهدف إلى مكافحة المخدرات والتنظيمات الخاصة باستخدامها في الأغراض التجارية . ويعاقب هنا كل من يشكل عصابة أو يديرها أو يساهم في إدارتها أو تنظيمها أو يكون عضواً في عمليات غير مشروعة ذات أهداف تجارية، أو يوزع المخدرات من أجل استهلاكها، أو يرتكب هذه الجرائم خارج أو داخل البلاد .

وتنص المادة (٨٦) مكررة المتعلقة بمكافحة أعمال الإرهاب كل من

يشكل أو يدير أو ينظم جمعية أو تنظيم أو جماعة أو عصابة تعتبر مخالفة للقانون يكون لها هدف الدعوة إلى منع تطبيق أحكام الدستور أو القوانين، أو يضع العراقيل أمام مؤسسات الدولة أو أجهزة الخدمة العامة أو ينتهك القواعد المدنية أو الحقوق العامة والحريات التي تكفلها قواعد الدستور والقوانين أو يعتدى على الوحدة القومية أو السلام الاجتماعي.

رابعاً : الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية:

ذكرنا عند الكلام عن مشكلة الجريمة المنظمة من حيث التعريف أنه منذ المؤتمر الوزاري بنابولي ١٩٩٤م، ظهر مصطلح جديد هو «الجريمة العابرة للحدود الوطنية» وتساءلنا هل هناك فوارق بين الجريمة المنظمة والجريمة العابرة للحدود الوطنية ؟

لقد حاول البعض تتبع ظهور هذا المصطلح ويرى أنه قد ظهر منذ ربع قرن عندما اقترح قسم منع الجريمة والعدالة الجنائية بالأمم المتحدة استخدام هذا المصطلح كي يدل على بعض الظواهر الإجرامية التي تتعدى الحدود الوطنية منتهكة بذلك قوانين عديدة من الدول أو يكون لها تأثير على دولة أخرى[1]

وقد جاء في المؤتمر الوزاري العالمي الذي عقدته الأمم المتحدة في نابولي ١٩٩٤م، لدراسة موضوع الجريمة المنظمة العابرة للحدود الدولية أن المراد بذلك هو ذلك الجانب الدولي للنشاط الإجرامي الذي تظهر فيه حركة

---

(1) Gerhard O. W. Mueller. Transntational Crime : Definition and Concepts; in ISPAC, Inter. Conference on "Responding to the Challenge of Transnational Crime, 25-27 Sept. 1998, p. 1.

المعلومات والأموال والأشياء والأفراد وتنقلها عبر حدود الدول بصورة غير مشروعة[١]

وقد اعترف المشتركون في مؤتمر المجلس الاستشاري العالمي لبرنامج منع الجريمة مرة أخرى بأن هذا المصطلح لا يوجد له تعريف في القواميس الدولية ومن الصعب وضع تعريف شامل جامع له ولذلك يلجؤون إلى تحديد الأنماط التي تعد من الجرائم العابرة للحدود على غرار الجريمة المنظمة.

ولقد جاء في مؤتمر الأمم المتحدة الخامس لمنع الجريمة ومعاملة المذنبين الذي عقد في جنيف ١٩٧٥م، حصراً لهذه الجرائم العابرة للحدود الوطنية على النحو التالي:

أ - جرئم تعد انتهاكاً لعلاقات العمل الجريمة المنظمة، جرائم الخاصة أو الياقات البيضاء والفساد

ب- جرائم تقع على الأعمال الفنية (الرسم والنحت) والملكية الثقافية الأخرى

ج - الإجرام المرتبط بالمواد الكحولية وإساءة استخدام المواد المخدرة (وخاصة التهريب غير المشروع).

د - الإجرام المرتبط بالهجرة والطائرات.

هـ - أعمال العنف التي تنتقل من بلد إلى آخر ولها معنى دولي

ويرى الباحثون أنه لا يوجد معنى قانوني وقضائي للجريمة العابرة ولكن لهذا النوع من الإجرام يعني من وجهة نظر علم الإجرام أنه إجرام منظم (Organized Criminality). وبناء على هذه السوابق، حصر المسح الذي

---

(١) أنظر تقرير الأمم المتحدة U.N. Problems and Dangers ...Op. Cit, p. 5.

أجرته الأمم المتحدة عن الجريمة واتجاهات وعمليات العدالة الجنائية عام ١٩٩٤م، أساس تعريف الجريمة العابرة الإجرائي بأنها تلك الأفعال التي يرتبط الكشف عنها ومنعها بصورة مباشرة وغير مباشرة بأكثر من دولة واحدة هذا النمط من الجرائم تنحصر في الأنواع التالية

١ - تبييض أو غسيل الأموال.
٢ - تهريب المخدرات بصورة غير مشروعة
٣ - الفساد ورشوة الموظفين العموميين على النحو المنصوص عليه في التشريعات الأمنية وكذلك أعضاء الحزب والنواب المنتخبون.
٤ - التسرب إلى ميدان العمل الشرعي.
٥ - الإفلاس كأداة للنصب.
٦ - النصب في مجالات التأمين.
٧ - جرائم الكمبيوتر
٨ - سرقة الملكية الأدبية
٩ - تهريب الأسلحة بصورة غير مشروعة
١٠- الأنشطة الإرهابية.
١١- خطف الطائرات.
١٢- القرصنة البحرية.
١٣- سرقة سيارات الشحن على الطرق السريعة
١٤- تهريب الأشخاص
١٥- الاتجار في أجزاء الجسم الإنساني
١٦- سرقة الأعمال الفنية والأشياء ذات المعني الثقافي
١٧- جريمة البيئة

١٨ـ الجرائم الأخرى التي ترتكبها الجماعات الإجرامية.

وفي عام ١٩٦١م، نوقشت مشكلة التعريف في نيويورك خلال صياغة الاتفاقية الوحيدة لمكافحة المواد المخدرة في الأمم المتحدة خلال عرض المادة (٣٦/ ١) والتي تنص على معاقبة المساهمة الجنائية على نطاق دولي وتشكيل التنظيمات الإجرامية لارتكاب الجرائم المعاقب عليها في المادة الأولى من الاتفاقية[1]

وهكذا نجد أن الاهتمام قد انتقل بعد المؤتمر الوزاري بنابولي ١٩٩٤م، واجتماع لجنة الأمم المتحدة لمنع الجريمة ـ فينا ١٩٩٨م، إلى ضرورة العمل على صياغة اتفاقية دولية للجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية ووافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على توصية لجنة الأمم المتحدة لمنع الجريمة على تشكيل لجنة خاصة سميت «لجنة أصدقاء الرئاسة» لإعداد مشروع لهذه الاتفاقية اشتركت فيها (٢٨) دولة وعقدت اجتماعها الأول في روما (١٧ـ١٨ يوليو ١٩٩٨م) والاجتماع الثاني في بيونس أيرس (٣١ أغسطس ٤ سبتمبر ١٩٩٨م) وستعقد اجتماعاً ثالثاً في فينا (١٨ يناير ١٩٩٩م) وستعرض هذه الاتفاقية على مؤتمر الأمم المتحدة العاشرة لعام ٢٠٠٠م. الذي سيعقد في النمسا وتهدف الاتفاقية الجديدة إلى توفير الأداة الفعالة لكي تقبل الدول إدخال بعض التعديلات على تشريعاتها الجنائية أو أقلمة تشريعاتها على متطلبات العولمة في الوقت الحاضر وتنص هذه التعديلات على تجريم المساهمة في التنظيمات الإجرامية أو في المؤامرة الجنائية وتركز

---

(1) Giuseppe Di Gennaro; Il Rafforzamento del Sisema Legale Internazionale per Combattere la Criminalita Transnazionale. ISPAC Enter. Conference Op. Cit. p. 3.

الاتفاقية الجديدة على التعاون بين السلطات القضائية والسلطات العاملة في البحث والتحري والتحقيق والاتهام في قضايا الجريمة المنظمة[1]

وتبين من المناقشات التي تمت في اجتماعات اللجنة الخاصة أن الدول المشتركة تفضل الوصول إلى تعريف للجرائم بحسب العقوبة المقررة مثل تلك الجرائم المعاقب عليها بعقوبة سالبة للحرية تزيد عن سنة واحدة.

وترى فرنسا أن يتوفر في هذه الجرائم الشروط التالية :

أ - التهريب غير المشروع للأشخاص والسلع

ب - الأرباح غير المشروعة أو العائد الاقتصادي غير المشروع

ج - الجرائم ذات الصفة العابرة للحدود الوطنية

د - التوسع في الأدوات المستخدمة أو التعقيد في التنظيمات الإجرامية.

هـ - العمل في مجال تبييض أو غسيل الأموال.

وقد عارضت الولايات المتحدة وجميع الدول الأوروبية وجود تعريف يعتمد على قائمة من الجرائم سواء على سبيل الحصر أو على سبيل المثال

وأثارت مشكلة مسئولية الشركات أمام اللجنة الخاصة حيث رفضت بعض الدول هذه المسئولية. وهناك اتجاه نحو حل وسط قوامه أن تعمل كل دولة على إمكانية تحديد مسئولية الشخص المعنوي إذا ما حقق على أرباح متحصلة من الجريمة المنظمة أو قامت لكي تعمل على تغطية التنظيم الإجرامي وليس من الضروري أن تكون هذه المسئولية جنائية بل يجوز أن تكون مسئولية إدارية أو تجارية[2]

---

(1) Dimitri Vagssis. Convention on Organized Crime; ISPAC Inter. Conference ... Op. Cit. p. 3.

(2) Heuni Newsletter, July 1998, p. 16.

وكذلك : ISPAC Newsletter, April 1998, No. 22 التي تصدرها أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية بالرياض

خاتمـــة:

إزاء هذا المسح العام الذي قمنا به باستخدام المنهج الاجتماعي والمنهج القانوني وبعرض وقائع الفكر في المجال الدولي، فإننا نستطيع القول بالنتائج التالية :

١ـ مازالت هناك دعوات على كافة المستويات تنادي بضرورة صياغة سياسة جنائية ووضع استراتيجية منعية رادعة لما يطلق عليه اسم «الجريمة المنظمة» و «الجريمة العابرة للحدود الوطنية»

٢ـ لم يصل الباحثون في علم الإجرام وفي القانون الجنائي المقارن إلى تعريف جامع شامل يمثل نموذجاً كونياً لخدمة الاحتياجات القانونية والأمنية للجريمة المنظمة

٣ـ مازال هناك حاجة ملحة إلى القيام بدراسات ميدانية علمية للوصول إلى معطيات علمية عن الجريمة المنظمة وأنماطها وخاصة قياس حجم واتجاهات هذه الجريمة

٤ ـ على الرغم من وجود جهود فردية للدول نتجت عن نموذجين للتجريم والعقاب (النموذج الإيطالي، والنموذج الأمريكي) فإن هناك العديد من النقد يوجه إلى هذين النموذجين من رجال القانون في كلا البلدين وتحاول بعض الدول الأخرى السير في هذا الطريق، ولكن مازالت الأمور معلقة أمام مجالسها التشريعية

٥ ـ ترغب الأوساط التقنية في الأمم المتحدة صياغة مشرع لاتفاقية دولية للجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية لعرضها على مؤتمر الأمم المتحدة العاشرة لمنع الجريمة ومعاملة المذنبين عام ٢٠٠٠م.

المراجـــع

أولاً: المراجع العربية:

١ـ زيد، محمد ابراهيم. **الأمن الشامل والنظام العالمي الجديد: دراسات استـرايـجـيـة** الرياض المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، ١٩٩١

٢ـ ــــــــــــــــ. الجوانب العلمية والقانونية للجريمة المنظمة. **مجلة الفكر الشرطي**، المجلد السابع، العدد الأول، أبريل ١٩٩٨م.

٣ـ السراج، عبود. **التشريع الجزائي المقارن**. الجزء الأول، ١٩٧٦م.

٤ـ عبدالستار، فوزية. **المساهمة الأصلية في القانون الجنائـي** القاهرة، ١٩٧٦م.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Adler, Fred. "Criminology of the World and Science of Art". **The American Society of Criminology**. 1995.
2. Adler, Fred. Gerhard O.W. Mueller, William Lauver. **Criminology**. Second Edition, N.Y. 1995.
3. Arlaccli, Pino. **Mafia Business : The Mafia Ethic and the Spirit of Capitalism**. London: Verso, 1986.
4. Brodeur, Jean Paul. "Organized Crime Trends in the Literature" **Internatioal Annals of Criminology**.Vol. 35-1/2. 1997.
5. Christopher L. Blakesley. "The Criminal Jusitice System Facing the Challenge of Organized Crime: General Report" Inter. Association of Penal Law Meeting, Alexandria 8-12 Nov. 1997.

6. Ding Mu-ying & Shan Chang. The Punishment and Prevention of Organized Crime-Smuggling Crime and Money Laundering Crime in China. Preparatory meeting IAPL, Alexandria, Nov. 1997

7. Feliciano Marruzzo. "Les Organisation de Type Mafieux L'Horizon 2000". **Revue Inter. de Criminologie et de Police Technique**, Vol. L. No. 2, 1997.

8. Fujimoto, Testjuya. organized Crime in Japan. Report Presented in : 12th. Inter. Congress on Criminology "Crime & Justice in Changing World" Seoul. 24-29 August 1998.

9. Gaetano Isolera. **Diritto Penale Criminalita Organizzata**. Mulino, Italy, 1996.

10. Henning, Peter J. "Individual Liability for Conduct by Criminal Organizations in the United State". American National Section, IAPL. Napoli Meeting 1997.

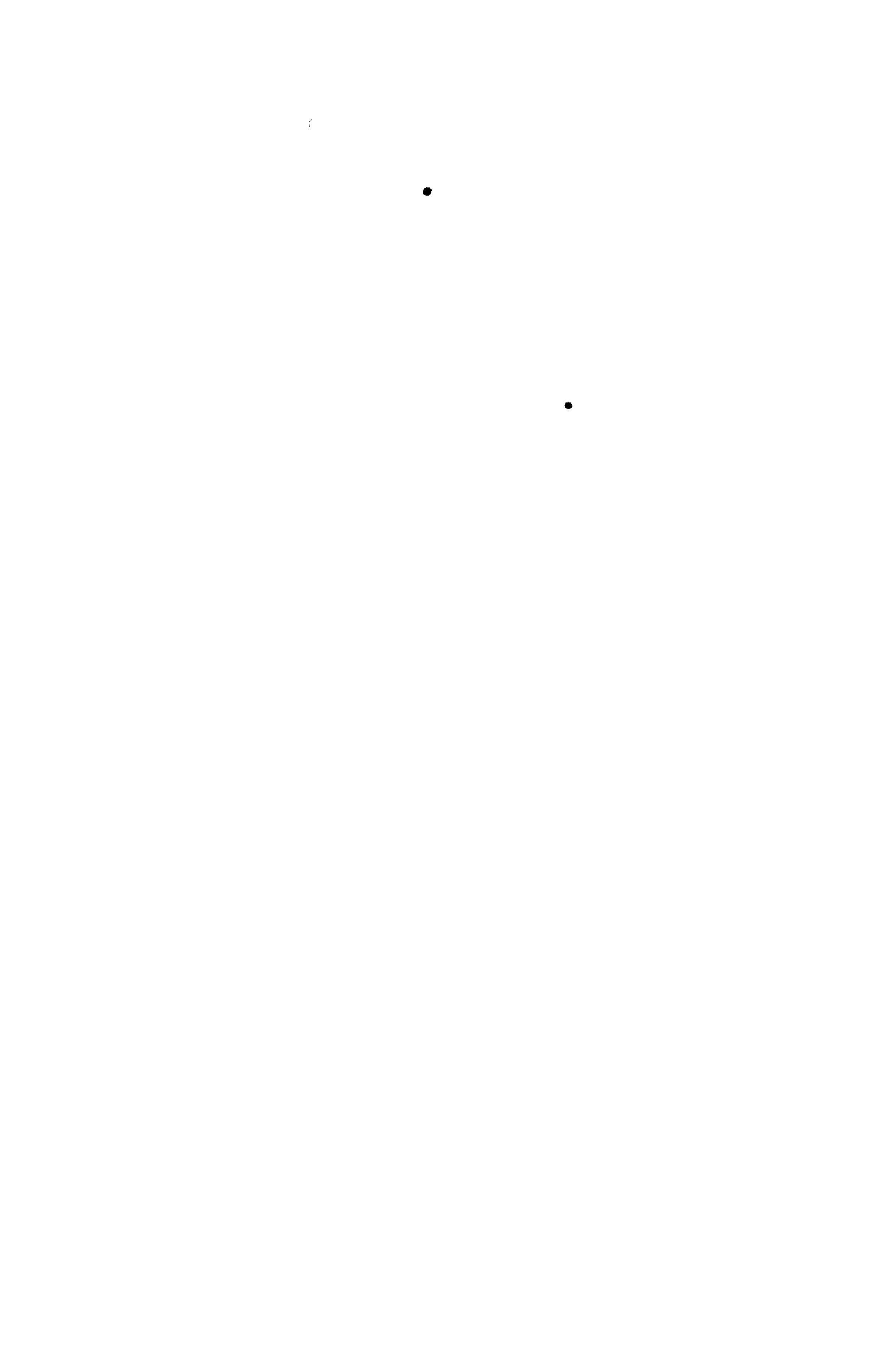
11. Ko-lin Chin. "Chinese Alien Smuggling and organized Crime" Paper Presented to "Migration and Crime" Courmayeur Oct. 5-8, 1996.

12. Ko-lin Chin. **Chinese Subculture and Criminality**. New York: Green Wood Press, 1990.

13. Paoli, Letizia. **The Pledge to Secrecy Culture Structure and Action of Mafia Associations**. European University, Departement of Political & Social Sciences, Firenze, 1997.

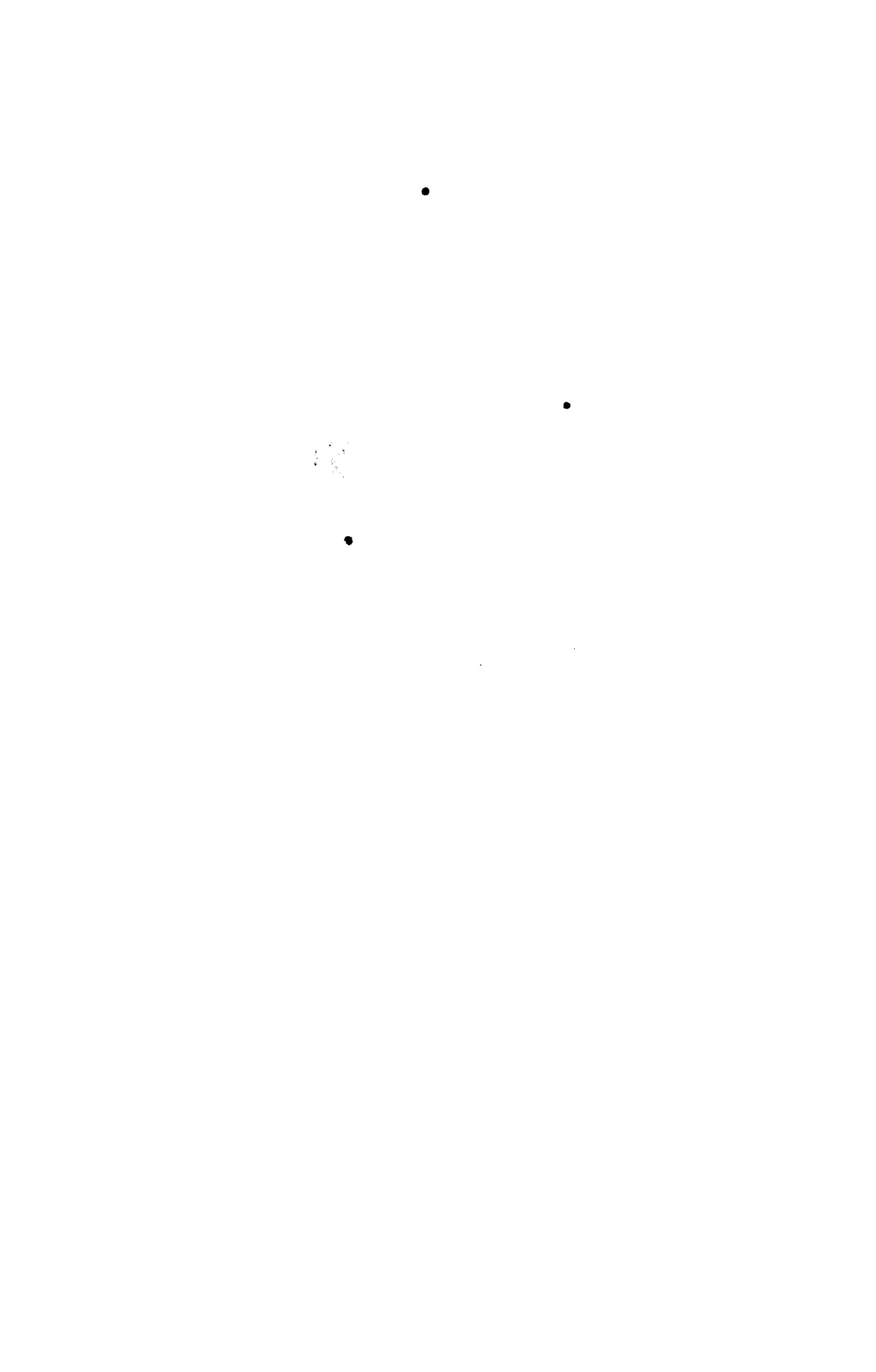
14. United Nations. "World Ministerial Conference on Organized Transnational Crime" Napoli, Italy : 21-23 November 1994.

15. Weigend, Thomas. "The Criminal Justice Systems Facing : the Challenge of Organized Crime: General Report". Napoli Meeting of IAPL 1998.



الآثار الاقتصادية والاجتماعية للجريمة المنظمة عبر الدول ومحاولات مواجهتها إقليمياً ودولياً

د.محسن عبدالحميد احمد
مدير إدارة التعاون الدولي
أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية



الآثار الاقتصادية والاجتماعية للجريمة المنظمة عبر الدول ومحاولات مواجهتها إقليمياً ودولياً

مقدمـــــة:

الجريمة المنظمة (Organized Crime) من الأنماط الحديثة للإجرام بجانب الجرائم التقليدية التي تحددها وتنص عليها التشريعات الجنائية للدول كما تتضمنها الإحصاءات الجنائية الوطنية

مع بداية عقد التسعينيات بدأ بشكل واضح ظهور الجريمة المنظمة عبر الدول (Transnational Organized Crime)(*) على الساحة الدولية كنتاج للمتغيرات الكبيرة التي أفرزتها الظروف والمعطيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية العالمية. ولعل أبرز هذه المتغيرات هو النمو الشامل والمتسارع للأنشطة التجارية والمالية والاقتصادية وما صاحبها من جهود لإيجاد أسواق شراكة وتكتلات اقتصادية، وكذلك التطور المذهل في وسائل الاتصالات الحديثة وظهور «العولمة»(**) بما تعنيه من تجاوز للحدود الوطنية في التجارة

(*) تعرب كلمة Transnational في تقارير الأمم المتحدة باصطلاح «عبر الوطنية» وهذا تعريب غير دقيق لأن الوطنية تعبير معنوي، بينما الجريمة تعبير مادي، كما تعرب احياناً باصطلاح «عبر الحدود» وهذا لن يكون صحيحاً عند تحقيق الوحدة الأوروبية عام ١٩٩٩م وإزالة الحدود، لهذا فإن اصطلاح «عبر الدول» يكون أدق في التعبير عن الواقع.

(**) لم يتم تداول اصطلاح «عولمة» إلا منذ فترة قصيرة عند نهاية الحرب الباردة وفي اعقابها. والعولمة هي تجاوز الحدود الوطنية من أجل السيطرة على اسواق العالم، فالشركات متعددة الجنسيات تعتبر الكرة الأرضية سوقاً لها وتعتبر الجريمة المنظمة عبر الدول من الانعكاسات السلبية للعولمة.

والتمويل وشبكات المعلومات (الأنترنت) . وإذا ما أضيف إلى هذه الظروف والمعطيات انهيار سلطة الدولة أو ضعفها في بعض الدول والأقاليم، والزيادة الهائلة في حجم الأموال من مصدر إجرامي والانتشار العالمي للتجارة غير المشروعة في السلع والخدمات، لا تضح مدى خطورة الجريمة المنظمة عبر الدول في ظل قاعدة إقليمية القانون الجنائي الحالي والهيئات القائمة على تنفيذه وفي ظل إختلاف النظم التشريعية في الدول وفي ظل الآثار المحدودة للإجراءات الدولية في الحصول على الأدلة المادية وتسليم المجرمين.

ونتيجة لهذه التغيرات الكمية والكيفية السريعة والمتلاحقة والتي أثرت على مختلف دول العالم، طورت الجريمة المنظمة هياكلها التنظيمية وامتد نشاطها إلى أقاليم الدول الأخرى إما بالتعاون مع تنظيمات إجرامية أخرى أو الاندماج فيها، واتسم نشاطها بالمرونة والتحديث والتنوع. فعصابات المافيا المعروفة كصورة من صور الجريمة المنظمة جددت هياكلها التنظيمية وانشطتها في الوقت الذي ظهرت فيه مجموعات إجرامية أصغر حجماً وأكثر مرونة وتعمل في كافة أنحاء العالم، وتنتقل جماعاتها وأنشطتها من دولة إلى أخرى، أو من قارة إلى أخرى، ومن نشاط إلى آخر منتهزين الفرص(*)، لمضاعفة ارباحهم ومستغلين ضعف أجهزة إنفاذ القوانين[1]

(*) في كلمة أفتتاح الدورة السابعة للجنة الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية بفيينا في ٢١ أبريل ١٩٩٨م، اشار مساعد السكرتير العام للأمم المتحدة إلى تصريح لمدير شرطة كولومبيا بأن عصابات المخدرات بكولومبيا قاموا بانتهاز فرصة إقامة بطولة كأس العالم لكرة القدم عام ١٩٩٨م في باريس بالتنسيق مع عصابات المافيا في شرق أوروبا لأغراق الأسواق الفرنسية بالمخدرات.

(1) Valassis Dimitri (1998). Convention on Organized Crime. ISPAC, International Conference on Responding to the Challenge of Transnational Crime, Courmaryeur, Italy. 25-27 September, 1998.

وعند مقارنة أشهر عصابات الجريمة المنظمة «المافيا» في الثلاثينيات (آل كابوني) بعصابات الجريمة المنظمة عبر الدول الحالية نجد أن عصابة آل كابوني كانت محدودة النشاط في حيز ضيق من الأرض وأنشطة معينة محدودة مع طموحات متواضعة ذلك لأنها لم تكن سوى منظمة إجرامية محلية[١].

لقد استفادت الجريمة المنظمة عبر الدول من خبرات الشركات الكبرى متعددة الجنسيات في العمل عبر الدول وإدارة أعمالها لتحقيق الأرباح الطائلة وتقليل المخاطر وفي إطار التوسع الكبير الذي حدث في الأسواق غير المشروعة وفي الاقتصاد غير الرسمي أصبح العالم بأسره ميداناً تجول فيه وتصول يعززها المال بلا حدود وبلا معوقات وبلا ترشيد في الإنفاق[٢]. كما تتسم بعض عملياتها بالعنف أحياناً عند اصطدامها مع أجهزة إنفاذ القوانين (وان كانت تفضل وسائل الإفساد كالرشوة)، فهي لاتخضع إلا لقانونها بينما تخضع أجهزة الشرطة للقوانين واللوائح والتعليمات المعمول بها في الدولة، فضلاً عن خضوعها لأخلاقيات المهنة[٣]

وعندما يتم الحديث عن تحديات جديدة[٤] مصاحبة للجريمة المنظمة عبر الدول، تجدر الإشارة إلى ثلاثة جوانب مختلفة هي:

---

(١) احمد، محسن عبدالحميد. (١٩٩١). ***اتجاهات الجريمة في المجتمع العربي خلال العقد القادم***. سلسلة الدراسات الأستراتيجية الأمنية. المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض.

(٢) النبهان، محمد فاروق. (١٩٨٩). ***مكافحة الإجرام المنظم***. المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب الرياض.

(3) Sessious William. (1989). "The FBI and the Challenges of the 21st Century". ***FBI Law Enforcement Bulletin***, Vol. 58, No .1. Jan. 1989

(4) Marotte, Emanuele. (1998). Responding to Transnational Crime: The Role of Europol. ISPAC International Conference, Courmaryeur, Italy. Sept. 25-27, 1998

- التوسع في استخدام أحدث التقنيات مما يدعو إلى استخدام مفاهيم جديدة للجريمة غير تلك الخاصة بالجريمة التقليدية

- التوسع باستمرار في النشاط الإجرامي والدخول في ميادين جديدة للتجارة الإجرامية متى كان من السهل ولوجها بأمان وكسب أموال وأرباح طائلة .

- التحسن في وسائل الاتصال واتساع المساعدات المتبادلة بين الدول فيما يتعلق بالتحقيق والتحري في جرائم الجماعات الإجرامية مما ساعد على معرفة المزيد عن الجريمة المنظمة عبر الدول وسبر أغوارها

إن الجريمة المنظمة عبر الدول أصبحت خلال عقد التسعينيات تشغل بال المفكرين والباحثين ورجال الأمن بل والدول والرأي العام العالمي أيضاً بعد أن تكشفت خطورتها واتساع نفوذها . ففي اجتماع للخبراء دعت إليه الأمم المتحدة لوضع استراتيجية للتعامل مع «الجريمة المنظمة عبر الدول» أبدى المجتمعون قلقهم من التهديد المتزايد وخطورة الجرائم التي ترتكبها جماعات الجريمة المنظمة عبر الدول[١]

إن هذا الاهتمام العالمي بالجريمة المنظمة عبر الدول لم يسهم بعد في توضيح وتعريف هذه الجريمة تعريفاً علمياً دقيقاً فهي لا تزال مصطلحاً غامضاً غير محدد المعالم وبه بعض التناقض . فالجريمة المنظمة عبر الدول ليست كلها جرائم منظمة فبعضها هي أفعال أفراد ، وبعضها أعمال غير مشروعة تقوم بها شركات تعمل في أنشطة تجارية وصناعية مشروعة (دفن النفايات السامة) ، والبعض الآخر يرتكب بأشكال وأحجام مختلفة من قبل منظمات تشكلت بصفة خاصة لتحقيق أرباح من أنشطة غير مشروعة[٢]

(1) Report of UN Expert Group Meeting on "Strategies to deal with Transnational Crime" (1991). Bratislava, Czch and Slovak Republic.

(2) Letizia Paoli (1998). The Paradoxes of Organized Crime. ISPAC International Conference on responding to the challenges of transnational crime. Courmaryeur, Italy, 25-27 Sept 1998..

وإذا كان هناك عدم اتفاق على تعريف الجريمة المنظمة الوطنية (الموضوعي والاجرائي) داخل المجتمعات المختلفة فإنه بلاشك هناك صعوبة أكبر في تعريف الجريمة المنظمة عبر الدول . وفي هذا الصدد يمكن القول بأن الجريمة المنظمة عبر الدول تختلف عن الجريمة الدولية في نشاطها فيما بين أقاليم الدول أي تشمل أكثر من إقليم، أما الجريمة الدولية فتقع على نظام المجتمع الدولي وينص عليها القانون الدولي كجرائم الحرب مثلاً

كما تختلف الجريمة المنظمة عبر الدول عن الجريمة التي تقع داخل حدود الدول «سواء كانت تقليدية أو منظمة» في أن هذه الجرائم تكون خاضعة لقوانين العقوبات داخل الدول التي ترتكب فيها[١]

وبعيداً عن التعريفات ولإيضاح صور الجريمة المنظمة عبر الدول فإن المسح الذي أجرته الأمم المتحدة عام ١٩٩٤م عن «اتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية»[٢] تضمن عدداً من الجرائم المنظمة عبر الدول نعرض بعضها للتوضيح في الآتي .

١ - غسيل الأموال

٢ - تهريب المخدرات

٣ - الفساد ورشوة الموظفين العموميين

٤ - أختراق قطاع الأعمال المشروع

٥ - الإفلاس بالتدليس والغش .

---

(1) Phil, Williams. (1998). Organizing Transnational Crime: Networks, Markets and Heirarchies. ISPAC International Conference. Courmaryeur, Italy. 25-27 Sept 1998.

(2) Fourth U.N.Survey of Crime Trends and Operations of Criminal Justice Systems (1995). A. CONF. 169/15/Add.1. New York.

٦ ـ جرائم الحاسب الآلي .

٧ ـ سرقة الملكيات الفكرية

٨ ـ الاتجار غير المشروع في الأسلحة .

٩ ـ الاتجار غير المشروع في النساء والأطفال .

١٠ ـ الاتجار غير المشروع في الأعضاء البشرية

١١ ـ سرقة المقتنيات الفنية والثقافية .

١٢ ـ الغش في التأمين .

وجرائم أخرى مثل الاتجار في السيارات المسروقة ومختلف الجرائم التي تجد مع ظهور مجالات جديدة للكسب غير المشروع .

يقف العالم الآن مودعاً القرن العشرين الذي شهد قفزات تكنولوجية عظيمة فاقت كل تصورات ونقلت بها البشرية إلى عهد جديد غير مسبوق لقد أفرزت التكنولوجيا الحديثة فضاءً جديداً هو «الفضاء الألكتروني» وسيلته «الأنترنت» ، وعلى الرغم من الفوائد الجليلة التي تجنى من ورائها إلا أن لها إفرازات غير مشروعة أسهمت في تطور الجريمة وأساليبها وهياكلها فظهرت أشكال جديدة لها صفة العالمية ، لم تتعامل معها القوانين الجنائية الوطنية التقليدية بعد مما زاد من خطورتها وانتشارها ويتناول هذا البحث جانباً من جوانب الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهذا النمط الجديد من الجرائم المنظمة عبر الدول بصفة عامة وكذلك محاولات مواجهتها دولياً وإقليمياً .

أولاً: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للجريمة المنظمة:

١ - حجم الجريمة المنظمة:

تشكل الجريمة عموماً خطراً على معظم سكان العالم، فهي تلحق الضرر بالجميع دون أن تميز بين دول الشمال ودول الجنوب، الدول الغنية والدول الفقيرة، الدول المتقدمة والدول النامية فقد زادت معدلات الجريمة والانحراف خلال الثلاثين عاماً الماضية زيادة كبيرة غير مسبوقة، فزادت في الدول الصناعية ما بين ٢٠٠ - ٣٠٠٪، كما زادت تكاليف الجريمة فأصبحت باهظة سواء كانت في الجانب البشري أو الاقتصادي[١]

لقد أصبحت الجريمة وعدم الشعور بالأمان من الموضوعات التي تشغل بال كل الناس الآن. فالأوروبيون يولون الجريمة الأولوية الأولى لاهتماماتهم قبل مشاكل البطالة ومرض نقص المناعة وفي الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت الجريمة هي المشكلة رقم واحد سابقة بذلك المشاكل الاقتصادية التقليدية من بطالة، وتضخم، وضرائب. لقد أظهرت نتائج مسوح الرأي العام التي تجرى بالولايات المتحدة الأمريكية كل عام أن نسبة من يرون أن الجريمة هي أهم مشكلة في الوقت الحاضر ارتفعت خلال الثلاث سنوات ١٩٩٤م إلى ١٩٩٦م إلى تسعة أضعاف ما كانت عليه خلال الاثنتي عشرة سنة السابقه[٢] .

---

(1) Crime Prevention Digest. (1998). ***Towards Intellegent Action to Reduce Delinquency, Violence, and Insecurity***. International Center for the Prevention of Crime. Montreal, Canada.

(2) Maguira,K. Pastore, A.L. (Eds.). (1996). ***Sourcebook of Criminal Justice Statistics***. Bureau of Justice Statistics. US Department of Justice. Washington D.C.

أجرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي استطلاعاً لرأي مائة وخمسة وثلاثين عمدة مدينة في كل قارات العالم أتضح منه أن الجريمة يأتي ترتيبها الرابع من بين المشاكل الخطيرة التي تواجه العديد من المدن في العالم[١]

إن الوضع المأساوي الذي وصلت إليه الجريمة والذي تشير إليه نتائج البحوث والدراسات وتقارير الأمم المتحدة وتقارير الدول يأتي بعد أن أنفقت الدول مبالغ كبيرة في إعداد وتجهيز وتطوير الأجهزة الأمنية وتدعيم نظم العدالة الجنائية لمواجهة أخطارها المتزايدة. فخلال ثلاثين عاماً من عام ١٩٦٥م إلى عام ١٩٩٥م زاد عدد ضباط الشرطة في أوروبا وكندا وأمريكا بحوالي ٢٠٪، كما زاد استخدام السجون زيادة كبيرة وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية حيث زادت زيادة هائلة من ١٧٦ سجيناً لكل ١٠٠,٠٠٠ نسمة في عام ١٩٧٠م إلى أكثر من ٦٠٠ سجين في عام ١٩٩٦م. كما زادت تكاليف السجون من ١٠ دولارات عام ١٩٧٠م لكل أمريكي إلى ١٢٥ دولاراً في عام ١٩٩٥م أي حوالي زيادة ١٠٠٠٪ لو أخذ في الاعتبار معدلات التضخم[٢]

وتكلف الجريمة المواطن العادي في أوروبا وكندا وأمريكا كل عام ٢٠٠ دولار للصرف على الشرطة، والمحاكم، والسجون، و٤٠٠ دولار لضحايا الجريمة و١٠٠ دولار للحراسات الخاصة و٢٥ دولاراً للممتلكات المفقودة وتبلغ تكاليف الجريمة أكثر من ٥٪ من مجمل الناتج المحلي لهذه الدول[٣].

---

(1) United Nations Development Programme. (1994). ***International Collolquim of Mayors on Social Development***. New York.

(2) Donziger, S.R.(Eds). (1996). ***The Real War on Crime***. The Report of the National Criminal Justice Commission. New York.

(3) Crime Prevention Digest. (1998) Ibid.

إذا كان هذا باختصار بعض ملامح تفاقم مشكلة الجريمة في المجتمعات الغربية المعاصرة فما هو الحال بالنسبة للمجتمعات العربية المعاصرة. إن الإحصاءات الجنائية العربية المنشورة لا تسمح بالتحليل الإحصائي الذي يعتمد على بيانات تفصيلية وسلاسل زمنية إحصائية ممتدة لفترة طويلة من الزمن لتحديد أبعاد الجريمة إحصائياً في الوطن العربي.

٢ ـ الآثار الاقتصادية والاجتماعية:

الجريمة المنظمة عبر الدول أصبحت تمثل تحدياً كبيراً يواجه المجتمع الدولي عموماً والأجهزة الوطنية لانفاذ القوانين بصفة خاصة، وأصبحت آثارها تفسد اليوم كل شريحة من المجتمع اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وتشير الإحصاءات المنشورة بدول العالم عن الآثار الاقتصادية والاجتماعية للجريمة المنظمة إلى فداحة الخسارة الاقتصادية والمالية التي تسببها هذه الجريمة وتفاقمها عاماً بعد عام.

يقدر صندوق النقد الدولي أن ما يقرب من (٥٠٠) بليون دولار تتداولها الأيدي في عالم الإجرام من مكاسب غير مشروعة وقد كان هذا الرقم منذ عشر سنوات (٨٥) بليون دولار. وهذا يعكس المكاسب الطائلة التي تحققها الجريمة بعكس المقولة القديمة التي تقول بأن «الجريمة لاتفيد».

في روسيا قدر أن أكثر من (٢٥) بليون دولار أمريكي من رأس المال الروسي موجود في التداول خارج روسيا، وإن اكثر هذه الأموال موجودة في أيدي منظمات إجرامية. وتقدر آخر إحصاءات الشرطة الروسية أن ٤١,٠٠٠ شركة تديرها عصابات إجرامية بالإضافة إلى ٥٠٪ من البنوك و٨٠٪ من المشروعات المشتركة مع رأس المال الأجنبي. وخلال الخمس

سنوات السابقة قتل (٣٠) من رجال البنوك لعدم تلبيتهم طلبات وشروط العصابات الإجرامية[١].

وفي الولايات المتحدة الأمريكية أنفق الأمريكيون عام ١٩٩٥م حوالي (٥٧) بليون دولار على شراء المخدرات المهربة من الخارج، وسرقت سيارات وشحنت للخارج قيمتها بليون دولار، وإن ثلثي العملات الأمريكية المزيفة أتت من الخارج، كما أن الشركات الأمريكية تخسر حوالي (٢٣) بليون دولار من الغش التجاري وسرقة برامج الكمبيوتر والأفلام وغيرها[٢].

وفي كندا قدر المجلس الوطني لمكافحة الجريمة عام ١٩٩٦م التكاليف السنوية للجريمة التي يدفعها المجتمع الكندي في حدود (٤٦) بليون دولار كندي[٣]، منها (١٨) بليون دولار كندي تكاليف ضحايا الجريمة، (٩,٧) بليون دولار كندي تكاليف القضاء الجنائي، (٥,٥) بليون دولار كندي تكاليف فساد مجتمعي، و(٥) بليون دولار كندي لفقد ممتلكات

وفي الدول النامية يقتطع ما بين ١٠ ـ ١٥٪ من ميزانية الدولة لمواجهة الجريمة على حساب الموارد التي يمكن أن تخصص للتنمية وتحسين نوعية الحياة[٤].

---

(1) Sabourin, Serge (1998). Responding to Transnational Crime. ISPAC International Conference. Courmaryeur, Italy. 25-27 September,1998.

(2) International Crime Control Strategy (1998). US National Strategy (from Internet). May, 1998.

(٣) مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (١٩٩٨م). نشرة حوار الموئل، المجلد ٤، العدد الأول، مارس ١٩٩٨م.

(4) Waller, Irvin. (1993). ***International Collaboration to Prevent Crime***. International Center for the Prevention of Crime. Montreal, Canada.

وفي الدول العربية لا توجد إحصاءات أو بيانات يعتمد عليها في تقدير تكلفة الجريمة في الوطن العربي[١].

أظهرت دراسة مسحية حديثة أن الدولة التي ينتشر فيها الفساد تحقق مستويات متراكمة من الاستثمارات أقل بنسبة تصل إلى ٥٪ من الاستثمارات في الدول الأقل فساداً، كما يفقدون نصف نقطة في المائة من إجمالي الناتج المحلي في العام الواحد[٢].

أوحت بعض التقديرات بأن التجارة العالمية في المخدرات (٥٠٠ بليون دولار) غدت أكثر مما تمثله التجارة العالمية في النفط سنوياً[٣]. وتقدر الأموال المستمدة من المخدرات والجريمة المنظمة عبر الدول بصفة عامة بحوالي ٥٪ من الاقتصاد العالمي وأصبحت من عوامل تقويض الكيان الاقتصادي للدول لأنه قد يأتي اليوم بعد تغلغل هذه الأموال في الاقتصاد المشروع للدولة إلى أن تصبح القاعدة الاقتصادية فيها تقوم على هذا المال.

من أهم الآثار الاقتصادية للجريمة المنظمة عبر الدول هي الآثار المترتبة على غسيل الأموال[*] المتأتية منها، نذكر منها[٤]:

(١) هلاوي، حاتم بابكر عبدالقادر (١٩٩٨م). *تكلفة الجريمة في الوطن العربي*. أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية. الرياض.

(2) Arlaccli, Pino (1998). Openning Statement to the 7th session of the UN Crime Prevention and Criminal Justice Commission. Vienna, 21-30 April, 1998.

(٣) مؤتمر الأمم المتحدة التاسع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين. (١٩٩٥م). القاهرة، جمهورية مصر العربية، وثيقة رقم E/ CONF 88/ 2

(*) غسيل الأموال نشاط يهدف إلى اخفاء المصدر غير المشروع لها. وللتغطية على هذا المصدر غير المشروع لتلك الأموال يستخدمها أصحابها أولاً في عمليات مالية قبل أن يدخلوا بها في المجالات المشروعة للأستثمار، وبالتالي تندمج فيها ويتعذر الرجوع إلى أصلها.

(٤) عوض، محمد محيى الدين (١٩٩٨م). غسيل الأموال: تاريخه وتطوره=

١ ـ غسيل الأموال يحرم الدولة المحولة منها هذه الأموال من استغلالها في تنمية اقتصادها والقضاء على البطالة فيها وذلك لأن أصحابها يحولونها عادة أو يوظفونها في دول أخرى لينأوا بها عن المصادرة. (تقدر هذه الأموال بما يتراوح ما بين ٣٠٠ إلى ٤٠٠ بليون دولار سنوياً).

٢ ـ تنظيف الأموال القذرة في المشروعات المشروعة في الدولة المحولة إليها يقلل الثقة لدى المتعاملين مع تلك المشروعات ويضع نظامها المالي ومشروعاتها الاقتصادية محل شك مما يؤثر سلباً على اقتصادها.

٣ ـ غسيل الأموال العيني أي عن طريق شراء السلع المعمرة والذهب والتحف والسلع الترفيه يعمل على زيادة الاستهلاك ونقص الادخار دون حدوث نمو مماثل في الإنتاج وبالتالي يؤدي إلى خلل إقتصادي يزيد من التضخم وزيادة الاستيراد وعجز الميزان التجاري بين الدولة وغيرها من الدول الأخرى.

٤ ـ هروب الأموال محل الغسيل من الضرائب باعتبارها ناتجة عن أنشطة اقتصادية خفية يؤدي إلى نقص موارد الدولة وبالتالي يدعو إلى زيادة الديون العامة عن طريق الاقتراض لسد العجز وقد تلجأ الدولة إلى فرض ضرائب جديدة يتحملها أصحاب المشروعات المشروعة مما يمثل عبئاً عليهم بينما أصحاب الدخول غير المشروعة ينعمون بإنفاقها كاملة ويعيشون في رفاهية وفي ذلك تبديد لموارد متاحة كان يمكن أن تتجه إلى الإنتاج

٥ ـ هروب الأموال محل الغسيل إلى الخارج يؤدي إلى نقص المدخرات

= وأسباب تجريمه وطرق مكافحته. محاضرة علمية ضمن برنامج عمل الأكاديمية لعام ١٩٩٧م.

الوطنية وبالتالي عدم الوفاء بمتطلبات الاستثمار مما قد يؤدي إلى الاستدانة من الخارج لسد العجز مما يشكل أعباء ثقيلة على الاقتصاد الوطني

٦ ـ إندماج الشباب في الأنشطة غير المشروعة وانضمامهم إلى جماعات الإجرام المنظم المستمدة منها الأموال محل الغسيل فيه تعطيل لقطاع كبير من القوى البشرية من الإسهام في الإنتاج المشروع كما أنه يشجع المنخرطين في المشروعات المشروعة من أن ينهجوا نفس النهج للحصول على ما يفي بتطلعاتهم دون التعرض للضرائب وغيرها من الأعباء إذا انخرطوا في الاقتصاد الظاهر

٧ تزايد عمليات غسيل الأموال يؤدي إلى زيادة الإنفاق على الأمن بزيادة عدد أفراده وتجهيزهم بوسائل التقنية المتقدمة ويكون ذلك بالتالي على حساب مشروعات التنمية .

٨ ـ استبدال العملة الوطنية المستمدة من الأنشطة الإجرامية بأخرى أجنبية في سبيل غسلها عن طريق تحويلها يترتب عليه انخفاض قيمة العملة الوطنية إزاء تلك العملات المحولة إليها

٩ ـ سحب أصحاب الدخول غير المشروعة فجأة إيداعاتهم من البنوك الوطنية تمهيداً لحملها نقداً عبر الحدود أو إجراء الغسيل العيني لها أو تحويلها بالوسائل الإلكترونية يؤدي إلى ارتباك سوق العملة الوطنية إذا كان حجمها كبيراً وبالتالي انخفاض قيمتها

١٠ ـ غسيل الأموال قد يؤدي إلى أغلاق البنوك التي تدان به في البلاد التي تعاقب المؤسسات المالية إذا ثبت تورطها في عمليات غسيل أموال كالولايات المتحدة الأمريكية وبالتالي يؤدي ذلك إلى حدوث أزمات في النظم المالية وانخفاض حجم الوساطة المالية إذا تم إغلاق البنوك

على نطاق واسع . وقد ثبت من التحقيقات التي أجريت في الولايات المتحدة وبريطانيا أن بنك الاعتماد والتجارة الدولي كان متورطاً في عمليات غسيل أموال في فلوريدا بالولايات المتحدة وفي غسيل أموال المخدرات في باكستان وأمريكا اللاتينية كما أنه كان يتعامل مع وكالات التجسس العالمية وبخاصة وكالة المخابرات المركزية الأمريكية CIA وفي تقديم رشاوى لعدد من المسئولين في بعض البلاد .

إن الاقتصاديات السوداء المتحصلة عن الجريمة المنظمة عبر الدول ذات تأثير ضار على الاقتصاد المشروع ويمكنها أن تقوض جهود التنمية والجهود الرامية إلى ضمان التوازن الاقتصادي ، وتجعل الإدارة الاقتصادية مهمة صعبة وتنتهي إلى تهديد خطير لسلامة المؤسسات المالية والتجارية ، وإساءة استخدام الأموال وتوزيع غير عادل للموارد داخل المجتمع .

إن المنظمات الإجرامية عبر الدول تعرض سيادة الدولة للخطر ، فتنظيم المرور عبر حدود كل دولة هو صفة أساسية من صفات سيادتها وهو ما تنقضه المنظمات الإجرامية عبر الدول فيما تجتاز بجرمها للحدود فلا تبقى للدولة قدرة التحكم في الجريمة الواقعة في أراضيها وفي هذا تحد لسلطة الدولة وسيادتها بل لما يشكل جزءاً جوهرياً من مفهوم الدولة .

إن المنظمات الإجرامية عبر الدول بحكم طبيعتها تقوض المجتمع المدني وتضيف درجة من الاضطراب على الشئون السياسية المحلية وتتحدى الأداء المعتاد للحكومة وسريان القانون حتى تشل سلطة الحكومة بل وتصبح هي الحكومة ذاتها . فطوال الثمانينات كانت الجريمة المنظمة في إيطاليا وكولومبيا على علاقات وثيقة مع الأحزاب السياسية الحاكمة وتسللت داخل الحكومة كما قامت بقتل القضاة ورجال الشرطة والسياسيين والموظفين العموميين

تمثل الأنشطة التي تمارسها المنظمات الإجرامية عبر الدول خطراً على النسيج الاجتماعي للدول فالمخدرات بمحض طبيعتها تخلق طلباً عليها حتى تكونت مجموعات من السكان تتعاطى المخدرات بما يؤدي إلى انخفاض الإنتاج والإنفاق الكبير على الرعاية الصحية وإنفاذ القوانين.

من خلال إفساد السلطة الشرعية أو إرهابها تخرب الجريمة المنظمة عبر الدول المؤسسات الأساسية وتجعلها غير قادرة على العمل بما ينتهي إلى التشكيك في القيم ذاتها

تشكل الجريمة المنظمة عبر الدول خطراً كبيراً على الأمن عند استخدام العنف ضد الأفراد في ممارسة انشطتها مثل الخطف والاتجار بالنساء والأطفال مما يثير الخوف ويقلل الأمن الذي يتمتع به المواطنون. وينظر إلى الخوف من الجريمة كمشكلة في حد ذاتها بسبب الطريقة التي تحد بها من أسلوب حياة الناس وتقلل من استخدامهم للأماكن العامة كما أن الحماية الزائدة من الآباء والأمهات لأبنائهم خوفاً عليهم من الجريمة يضعف من قدرتهم على التكيف مع الأفراد والمجتمع[1]

أشير في مؤتمر لوزراء العدل بالمجلس الأوروبي إلى أن الجريمة المنظمة والفساد يكونان فعلاً تهديدات كبيرة للقيم الأساسية للمجتمع، وان اجتماع الاثنين معاً الجريمة المنظمة والفساد، حيثما يحدثان، لا يمكن إلاّ أن يكون لهما آثار مدمرة على الديمقراطية، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان[2]

---

(1) Tulloch, John. (1998). *Fear of Crime*. Center for Cultural Risk Research, Charles Strut University, Commonwealth of Australia.

(2) Links between Corruption and Organized Crime. (1997). 21st Conference of European Ministers of Justice. France. 10-11 June, 1997.

بهذا العرض المختصر لبعض الآثار الاقتصادية والاجتماعية للجريمة المنظمة عبر الدول يتضح أنها:

تفسد الكيان الاقتصادي للدولة والنظام المالي المصرفي وغير المصرفي الذي تستخدمه الجماعات الإجرامية في غسيل الأموال عن طريق الرشوة مما يؤدي إلى عدم الثقة بالمؤسسات المالية وإلى عدم الثقة بالقوانين واللوائح، كما تدمر الحرية الاقتصادية وجهاز الثمن والمنافسة المشروعة إذ هي على استعداد لتحمل أي ثمن في سبيل استخدام أموالها القذرة استخداماً مشروعاً حتى لو تمثل في شراء أصول شركات خاسرة أو ذات دخل منخفض ما دام هذا يسمح لها بالدخول في المجتمع التجاري المشروع

تفسد الجهاز الإداري برشوة رجال إنفاذ القوانين ورجال الضبط الجنائي وتفسد الجهاز القضائي برشوة رجال القضاء وفي حالة تعذر ذلك قد تلجأ إلى التصفية الجسدية أحياناً مثال ذلك قتل القاضي الإيطالي فالكوني

تفسد الجهاز السياسي إذ تلجأ الجريمة المنظمة عبر الدول إلى تمويل الحملات الانتخابية لبعض السياسيين حتى إذا ما نجحوا في الانتخابات أصبحوا داعمين لهم، مثال ذلك تلقي الرئيس الكولومبي مساعدة من تجار المخدرات بلغت ستة ملايين دولار لتمويل حملته الانتخابية عام ١٩٩٤م للوصول إلى منصب الرئاسة وقد يصل بعض رجالات الإجرام المنظم عبر الدول أنفسهم إلى مراكز سياسية مرموقة مثل رئاسة الدولة، مثال ذلك رئاسة دولة بنما، أو قد يصبح من يتبوأون رئاسة الحكومة أو مراكز سياسية مرموقة ضالعين مع هذه المنظمات الإجرامية، مثال ذلك في إيطاليا واليابان[1]

(١) عوض، محمد محيي الدين. (١٩٩٨م)، مرجع سابق.

- تفسد القيم الاجتماعية وتؤثر على التوازن الاجتماعي للمجتمع بإعلاء قيمة المال بصرف النظر عن مشروعيته في تحديد المركز الاجتماعي للفرد وإهدار القيم الاجتماعية للعمل المنتج

«إن الجريمة المنظمة عبر الدول تشكل تهديداً مباشراً للأمن والاستقرار على الصعيدين الوطني والدولي، وتمثل هجوماً مباشراً على السلطة السياسية والتشريعية، بل تتحدى سلطة الدولة نفسها وهي تهدم المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية وتضعفها مسببة فقداناً للثقة في العمليات الديمقراطية. وهي تخل بالتنمية وتحرف مكاسبها عن اتجاهها الصحيح وهي تلحق الضرر بمجموع السكان كله، مستهدفة الضعف البشري ومستفيدة منه وهي تستخدم شرائح من المجتمع، ولا سيما النساء والأطفال وتحيطها بشباكها، بل تستعبدها في أعمالها غير المشروعة المتنوعة والمترابطة»[1]

هذا تلخيص واع لخطر المنظمات الإجرامية عبر الدول كما جاء في تقرير مقدم إلى مؤتمر الأمم المتحدة التاسع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين المنعقد في القاهرة في ٢٨ أبريل ١٩٩٥م.

ثانياً: الجريمة المنظمة ومواجهتها دولياً:

بينما نجد بعض حكومات الدول منشغلة وقلقة في الدفاع عن كيانها وسيادتها أمام دول أخرى تحاول فرض سيادتها داخل حدودها، نجد ان العصابات الإجرامية تتجاهل هذه الحدود وتغزو يومياً سيادة الدول بصورة

---

(١) المشاكل والأخطار التي تطرحها الجريمة المنظمة عبر الدول في مختلف مناطق العالم. (١٩٩٥م). تقرير مقدم إلى مؤتمر الأمم المتحدة التاسع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين. القاهرة، جمهورية مصر العربية.

جماعية ولا يحترم هؤلاء المجرمون حدود الدول إلا عندما يبحثون عن ملجأ آمن لهم داخل هذه الحدود وعادة يجدونه

ولا شك أن الجريمة المنظمة عبر الدول لم تعد تهدد بلداً واحداً أو منطقة واحدة بل إنها تهدد أمن العالم بأسره. فجميع اجتماعات القمة المتعددة الأطراف من رؤساء الدول والوزراء والتي عقدت مؤخراً تعترف بخطورة الجريمة المنظمة عبر الدول وتطالب بمواجهتها دولياً وفيما يلي نستعرض الجهود الدولية المبذولة لمواجهة الجريمة المنظمة عبر الدول:

١ ـ الأمم المتحدة.

تلعب الأمم المتحدة دائماً الدور الرئيسي في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الدول في جميع مظاهرها فاتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٨٨م لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية هي الأداة الرئيسية المتعددة الأطراف في محاربة الجريمة المنظمة عبر الدول. إذ أن المخدرات من أقدم الجرائم المنظمة العابرة للدول. وقد وقع على هذه الاتفاقية حتى الآن ١٥٠ دولة مما يعكس بوضوح إجماع الدول على التعاون في مكافحة المخدرات على المستوى الدولي. لقد قامت الأمم المتحدة بإنشاء أجهزة دولية متخصصة مكلفة بوضع نصوص هذه الاتفاقية موضع التنفيذ ومتابعة الإجراءات المتخذة على الصعيد الدولي أو الإقليمي أو المحلي وهي. برنامج الأمم المتحدة الدولي المعني بالمكافحة الدولية للمخدرات، لجنة المخدرات، اللجنة الدولية لمراقبة المخدرات[1]

إن اهتمام الأمم المتحدة بالجريمة المنظمة عبر الدول هو حديث نسبياً

(1) Lopez -Rey, Manual. (1985). *A Guide to United National Criminal Policy*. Cambridge.

فقبل عام ١٩٩٠م كانت الموضوعات الأساسية التي تهتم بها الأمم المتحدة موضوعات مثل معاملة المذنبين، بدائل عقوبات السجن، انحراف الأحداث، عمليات نظم العدالة الجنائية، الوقاية من الجريمة، أبعاد الجريمة، تهريب المخدرات وهو الموضوع الوحيد المرتبط بالجريمة المنظمة عبر الدول(١) لقد كان هناك أسباب عدة لذلك منها:

١ ـ كانت الدول الأعضاء تنظر إلى الجريمة كموضوع محلي، موضوع تتعامل معه كل دولة بطريقتها الخاصة. قلة من الدول هي التي كانت تنظر إلى الجريمة المنظمة عبر الدول كتهديد خاص بها إلا أن سرعة انتشار الجريمة المنظمة عبر الدول أثناء عقد الثمانينيات دفع كثيراً من الدول إلى تغيير نظرتها السابقة.

٢ ـ أن المواجهة الفعالة ضد الجريمة المنظمة عبر الدول تستلزم التعاون بين الحكومات ولما كانت توجهات برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية قبل عام ١٩٩١م تحدد بصفة اساسية من قبل لجنة دولية من الخبراء يختارون بصفتهم الشخصية وليس كممثلين لحكوماتهم فإنهم لم يمارسو التأثير المطلوب لتغيير سياسات حكوماتهم للدخول في اتفاقيات دولية ضرورية لمواجهة هذا التطور الجديد في الجريمة المنظمة(٢) وبالرغم من أن هؤلاء الخبراء كانوا بالتأكيد على وعي تام بالأخطار المحدقة من تهديد وبدء الإنتشار الجريمة المنظمة عبر الدول، ومع بدء تطوير برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية يمكن

---

(1) Adamoli, Di Nicola, Savona & Zaffi. (1998). ***Organized Crime Around the World***. HEUNI, Helsinki, Finland.

(2) Joutsen, Matti. (1997). The United Nations, HEUNI, and Cooperation Against Organized Crime. Beijing, 17-24, March 1997.

القول بأن الجهود الدولية لمواجهة الجريمة المنظمة عبر الدول قد بدأت بهمة كبيرة في إطار جهود الأمم المتحدة.

أ ـ تطور الاهتمام بالجريمة المنظمة داخل إطار الأمم المتحدة :

تعتبر مؤتمرات الأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، التي تعقد كل خمس سنوات، أنصع مؤشر لأولويات الموضوعات التي يوليها برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية اهتمامه ويعتبر المؤتمر الثامن لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين الذي عقد في هافانا بكوبا عام ١٩٩٠م هو أول مؤتمر للأمم المتحدة يعطي للجريمة المنظمة اهتماماً خاصاً حيث ضمن جدول الأعمال موضوع خاص عن الجريمة المنظمة[١] وقد أصدر المؤتمر قراراً تبنى فيه أربعاً وعشرين من القواعد والمعايير لمنع الجريمة المنظمة

ب ـ تطوير خطة عمل الأمم المتحدة عن الجريمة المنظمة :

حدثت عدة تطورات بين المؤتمر الثامن والمؤتمر التاسع أي بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٥م كان لها دور في جعل الجريمة المنظمة تصبح موضوعاً رئيسياً في برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية كالآتي :

(أ) تطوير البرنامج باستبدال لجنة منع الجريمة ومكافحتها المكونة من (٢٧) عضواً من الخبراء بلجنة جديدة باسم لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية مكونة من (٤٠) عضواً هم ممثلوا الدول الأعضاء كما تطلب التطوير وضع أولويات للبرنامج كانت الجريمة المنظمة أحد الموضوعات الثلاثة ذات الأولوية للبرنامج

---

(1) Eighth United Nations Congress on the Prevention of Crime and the Treatment of Offenders, Havana, Cuba, 27 August - 7 Sept. 1990. A/CONF.144/28/Rev.

(ب)في عام ١٩٩١م أصدر اجتماع للخبراء في براتيسلافا (جمهورية التشيك والسلوفاك) مجموعة من (١٥) توصية عن «استراتيجيات للتعامل مع الجريمة عبر الدول»[١]

(ج) في عام ١٩٩١م عقدت ندوة دولية في مدينة سوذدال بالاتحاد السوفيتي ضمت خبراء وقيادات إنفإذ القوانين من (١٥) دولة أعدت الندوة تقريراً يصف الملامح الأساسية للجريمة المنظمة عبر الدول ومجموعة من التوصيات وقد عرض التقرير على الدورة الأولى للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية حيث أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي[٢].

(د) في عام ١٩٩٤م عقد المؤتمر الوزاري العالمي عن الجريمة المنظمة عبر الدول بمدينة نابولي بإيطاليا في الفترة من ٢١-٢٣ نوفمبر ١٩٩٤م[٣] وقد وافق ممثلون عن (١٤٢) دولة على الخطوط العريضة للتعاون في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الدول. وقد وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها ٤٩/ ١٥٩ بتاريخ ٢٣ ديسمبر ١٩٩٤م على إعلان نابولي السياسي وخطة العمل العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الدول والوطنية

(هـ) وفي عام ١٩٩٥م عقد مؤتمر الأمم المتحدة التاسع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين بمدينة القاهرة وكان ضمن الموضوعات الأربعة المدرجة في جدول أعماله موضوع الجريمة المنظمة الوطنية والعابرة للدول.

(و) وفي عام ١٩٩٦م أصدرت لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في دورتها

---

(1) Report of the Adhoc Expert Group Meeting on "Strategies to deal with transnational crime". (1991). Bratislava, Czech and Slovak Federal Republic, 21-31 May, 1991. UN Document E/CN . 15 /1992 /4.

(2) United Nations Document. (1992). E/CN . 15 /1992 /(2) 7

(3) United Nations Document. (1994). E/CN. 15/1994/L, 4

الخامسة التي عقدت في فيينا في الفترة من ٢٢ إلى ٣١ مايو ١٩٩٦م مشروع إعلان الأمم المتحدة عن الجريمة والأمن العام الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها (٥١/ ٦٠) وتضمن الإعلان إحدى عشرة مادة للتعاون المتبادل بين الدول من أجل منع الجرائم العابرة للحدود مثل الجريمة المنظمة، تهريب المخدرات، تهريب الأسلحة، تهريب مواد غير مشروعة، وغيرها من الجرائم الخطيرة التي تهدد الأفراد في كل مجتمع

(ز) وفي عام ١٩٩٧م أعيد تنظيم أجهزة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية وأنشئ مركز لمنع الجريمة الدولية للتركيز على الجريمة المنظمة عبر الدول وإعطائها الأولوية الأولى للبرنامج

ج ـ العمل لإعداد اتفاقية دولية عن الجريمة المنظمة عبر الدول :

أثار هذا الموضوع العديد من المناقشات عند إعداد إعلان نابولي السياسي وخطة العمل العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الدول، وكذلك خلال مؤتمر الأمم التاسع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين فبعض الدول أيدت الفكرة كوسيلة لتدعيم القائم من نصوص وزيادة المساندة السياسية للإجراءات المتبعة وبعض الدول الأخرى كانت متشككة من هذه الفكرة لعدة أسباب من بينها أن مفهوم الجريمة المنظمة عبر الدول مبهم إلى حد ما، وتظهر في أشكال متعددة يصعب التعامل معها إلا بدرجة كبيرة من العمومية. وفي خضم هذا النقاش قررت الحكومة البولندية التقدم باقتراح محدد لاتفاقية دولية. وفي خطاب لرئيس دولة بولندا أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة (سبتمبر ١٩٩٧م) أرفق بكلمته مشروع عن «إطار الأمم المتحدة لاتفاقية لمكافحة الجريمة المنظمة» وقد حظي هذا المشروع باستحسان وتعقيبات مؤيدة حيث أحيل إلى لجنة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية للنظر فيه

كموضوع له أولوية ويتكون مشروع هذه الاتفاقية من ٢٤ مادة، الأولى منها تحاول تحقيق المهمة الصعبة وهي تعريف الجريمة المنظمة.

عرض مشروع الاتفاقية على الدورة السابعة للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية التي عقدت في فيينا في أبريل ١٩٩٨م وقد استكملت مناقشة مشروع الاتفاقية في اجتماع غير رسمي للخبراء في مدينة بيونس أيرس بالأرجنتين في الفترة من ٣٠/٨ إلى ٤/٩/١٩٩٨م، وفي دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر ١٩٩٨م وافقت الجمعية العامة على قرار بإنشاء لجنة جديدة مشكلة من بين الحكومات الأعضاء لوضع اتفاقية دولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الدول[1]. وستعقد اللجنة الجديدة اجتماعها في فيينا في الفترة من ١٨-١٩ يناير ١٩٩٩م على أن يكون مشروع الاتفاقية جاهزاً لعرضه على مؤتمر الأمم المتحدة العاشر عام ٢٠٠٠م. ولاشك أن صدور مثل هذا القرار يمثل علامة فارقه لعملية نأمل أن تنتهي بإجراء تاريخي من جانب المجتمع الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الدول.

٢ ـ الشرطة الجنائية الدولية Interpol:

من أقدم الأمثلة للتعاون الدولي ضد الجريمة المنظمة عبر الدول، أنشئت عام ١٩٢٣م(*) ومقرها في مدينة ليون بفرنسا مع وجود مكاتب وطنية بالدول الأعضاء (١٧٧ دولة). والأنتربول هي منظمة رسمية بين الحكومات ميزانيتها السنوية (٣٠) مليون دولار وهو مبلغ متواضع بالنسبة لمنظمة دولية

---

(1) Vlassis, Dimitri. (1998). Convention on Organized Crime. ISPAC International Conference. Courmaryeur, Italy, 25-27 Sept. 1998.

(*) احتفلت الشرطة الجنائية الدولية بعيدها الماسي في اجتماع جمعيتها العمومية السابع والستين بمدينة القاهرة في ٢٢ اكتوبر ١٩٩٨م.

يعمل بها (٢٧٠) شخصاً وتحقق الأنتربول عدة مهام هامة ومفيدة وإن كانت متواضعة خاصة في مجال تبادل المعلومات والتعاون الدولي ضد الجريمة المنظمة عبر الدول[1] والجدير بالذكر أن الانتربول ركزت أنشطتها على الجريمة المنظمة والأنشطة الإجرامية ذات العلاقة مثل غسيل الأموال. في أكتوبر ١٩٩٥م وخلال الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة للأنتربول اتخذ قرار بالإجماع بإصدار إعلان ضد غسيل الأموال لأول مرة في تاريخ الأنتربول

تشغل الأنتربول شبكة اتصالات لاسلكية مؤمنة تغطي كافة أنحاء العالم حيث تربط الدول الأعضاء، من خلال مكاتبهم الوطنية الرئيسية، بعضها مع البعض ومع سكرتارية الأنتربول في ليون بفرنسا. وتسهل هذه الشبكة النقل السريع للرسائل الالكترونية والتي تشمل رسائل مكتوبة، الصور الفوتغرافية، والبصمات وغيرها. وتنقل الشبكة أكثر من ٢ مليون رسالة كل عام وهي توفر التسهيلات الأساسية لتنفيذ عمل المنظمة.

وبالإضافة إلى شبكة الاتصالات المؤمنه، انشأت الانتربول عام ١٩٨٩م فرعاً للجريمة المنظمة ألحق بالسكرتارية العامة من أجل دراسة كافة الجوانب المتصلة بالجريمة المنظمة وإيجاد قاعدة معلومات شاملة للمنظمات الإجرامية ومجموعات الأشخاص المتورطين في نشاط غير مشروع ومستمر من أجل تحقيق أرباح غير مشروعة ويتم تحليل المعلومات المتوفرة بانتظام لتحديد العلاقة والهيكل التنظيمي وعضوية عصابات الجريمة المنظمة عبر الدول وبالتالي شل حركتها

---

(1) Anderson, Malcohn. (1997). ***Interpol and the Developing System of Police Cooperation***. Cincinnata OH.

كما أنشأت الأنتربول في مارس ١٩٩٣م وحدة تحليل المعلومات الجنائية ألحقت ايضاً بالسكرتارية العامة من أجل وضع طريقة شاملة لتحليل الجريمة وظيفياً ومهنياً باستخدام أساليب مقننة تعاون هيئة الشرطة بالسكرتارية العامة والدول الأعضاء وأساليب تحليل الجريمة تحدد اتجاهاً مقنناً يهدف إلى استخلاص أكبر قدر من المعلومات المناسبة من مجموعة المعلومات الضخمة التي تم جمعها من مصادر متعددة وفي نهاية عام ١٩٩٤م صاغت ووزعت وحدة تحليل المعلومات الجنائية دليلاً شاملاً عن منهجية تحليل الجريمة.

٣ـ مجموعة السبع الكبار G7:

منذ تشكيل مجموعة السبع الكبار التي تضم الدول الصناعية الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية ـ اليابان ـ ألمانيا ـ فرنسا ـ إيطاليا ـ المملكة المتحدة ـ وكندا) وهي تهتم بصفة مستمرة بمكافحة الجريمة المنظمة عبر الدول ولاشك أن أهم الأعمال التي قامت بها مجموعة السبع الكبار كان إنشاء فريق العمل للنشاط المالي Financial Action Tack force (FATF) . ففي اجتماع القمة الاقتصادية لقادة الدول في مجموعة السبع الكبار G7 بباريس خلال شهر يوليو ١٩٨٩م أنشئ فريق العمل للنشاط المالي FATF من أجل وضع استراتيجية دولية ضد غسيل الأموال وفي عام ١٩٩٠م أصدر فريق العمل للنشاط المالي تقريراً يحتوي على أربعين توصية للاسترشاد بها على مستوى الدول لمكافحة غسيل الأموال ويتابع فريق العمل للنشاط المالي تطبيق توصياته عن طريق الاجتماعات ومجموعات الخبراء والاتصال بالدول الأخرى لتطوير سياسة مستقبلية تتمشى مع تطور مشاكل الجريمة المنظمة عبر الدول فأصبح يتصدى الآن للأنشطة الإجرامية على الإنترنت ويضم فريق العمل للنشاط المالي FATF الآن ٢٦ عضواً من بينها مجلس

التعاون الخليجي. هذا وقد انضمت روسيا الاتحادية في عام ١٩٩٧م إلى مجموعة السبع الكبار فتم تشكيل ما أطلق عليه مجموعة الثمانية السياسية P8. وفي آخر اجتماع لمجموعة الثمانية ببرمنجهام بانجلترا (مارس ١٩٩٨م) ناقشت سلسلة من الالتزامات، العمل المشترك، وقواعد ومعايير جديدة تركز على الجريمة المالية، الجريمة التكنولوجية المتقدمة وغيرها من الجرائم عبر الدول[1].

ثالثاً : الجريمة المنظمة ومواجهتها إقليمياً:

مع ازدياد قوة المنظمات الإجرامية وتعزيز أنشطتها وتوسيع نطاقها عبر الحدود الإقليمية للدول، أصبح من العسير على أية دولة بمفردها، مهما كانت الوسائل والموارد المتوفرة لديها، أن تتصدى بشكل فعال لهذا النشاط الإجرامي المتنامي دون أن تعتمد على شكل من أشكال التعاون الأمني مع الدول الأخرى. إن للتعاون الأمني أهدافاً كثيرة يمكن تحقيقها عندما يكون هناك رغبة أكيدة لدى الأطراف المتعاونة

ولاشك أن التعاون الأمني الإقليمي يقوم بتلبية عدة احتياجات : كالحاجة إلى الاتصال وتبادل المعلومات والمهارات المتطورة، والحاجة إلى تغيير الاتجاهات وتحديث الأفكار وتطوير أساليب العمل، وعقد الاتفاقيات وغيرها. لقد قامت بعض المنظمات والتجمعات الإقليمية بمواجهة الجريمة المنظمة بإجراءات محددة وأنشطة فعالة نعرضها فيما يلي.

(1) Adamoli, Di Nicola, Savona, & Zaffi. (1998). Ibid.

١ ـ المجلس الأوروبي :

انشأ المجلس الأوروبي عام ١٩٤٩م وهو أقدم وأكثر شمولاً من كافة التنظيمات السياسية الأوروبية الأخرى حيث يغطي كل المجالات ماعدا مسألة الدفاع ومقره في مدينة ستراسبورج بفرنسا ويتكون مس أربعين دولة أوروبية عضواً وذلك حتى آخر أبريل ١٩٩٧م. ويتم نشاط المجلس الأوروبي ضد الجريمة عن طريق اللجنة الأوروبية الخاصة بمشاكل الجريمة

- في ٣١ يناير ١٩٩٥م أعد المجلس الأوروبي اتفاقية لمكافحة الاتجار غير المشروع للمخدرات عبر البحار وذلك تنفيذاً للمادة رقم ١٧ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨م.
- في يونيو ١٩٩٦م قام المجلس الأوروبي بالاشتراك مع لجنة المجتمعات الأوروبية بتنفيذ مشروع يسمى (أكتوبس Octopus) بهدف تقويم الوضع في ست عشرة دولة من وسط وشرق أوروبا بخصوص التشريعات والممارسات ضد الفساد والجريمة المنظمة.
- في أبريل ١٩٩٧م أنشئت لجنة جديدة من الخبراء في القانون الجنائي وذلك لدراسة ملامح الجريمة المنظمة وتحديد جوانب الضعف في أدوات التعاون الدولي واقتراح استراتيجيات جديدة.
- في يونيو ١٩٩٧م تبنى المجلس الأوروبي مشروع توصية عن حماية الشهود تهدف إلى تأمين حماية الشهود الذين يدلون بشهاداتهم ضد الجريمة المنظمة
- في سبتمبر ١٩٩٧م تم التوقيع على اتفاقية غسيل الأموال، البحث والتحري والقبض، ومصادرة عوائد الجريمة، من قبل ست عشرة دولة أوروبية.

- قامت اللجنة الأوروبية لمشاكل الجريمة بتنفيذ برنامج تقويمي للدول الأوروبية التي سبق وأن تبنت تشريعات ضد غسيل الأموال وذلك بالتعاون مع فريق العمل للنشاط المالي FATF التابع لمجموعة السبع الكبار.
- في اكتوبر ١٩٩٧م تبنت القمة الأوروبية الثانية موضوعات خاصة بالأمن وتم الاتفاق على تقوية التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب، ومحاربة الفساد والجريمة المنظمة وغسيل الأموال[1]

٢ ـ الاتحاد الأوروبي :

بدأ يظهر التعاون الأمني الأوروبي بصورة شاملة ومنتظمة بعد توقيع معاهدة الوحدة الأوروبية (ماسترخ Treaty of Maastrich) عام ١٩٩٢م التي وفرت الحرية الكاملة في حركة رأس المال، والسلع والخدمات، والأشخاص عبر حدود الدول الأعضاء الخمس عشرة وبدون شك فإن دوائر الجريمة المنظمة ستستغل هذه الحرية للتحرك داخل الاتحاد مستغلين الفجوات الموجودة في التشريعات الوطنية للعمل عبر الحدود المفتوحة.

وقد أدلى وزير خارجية بريطانيا في ١٢ مايو ١٩٩٧م[2] بتصريح عن مواجهة أوروبا للجريمة المنظمة والجرائم الخطره فقال «اننا سنعمل مع الآخرين لمواجهة مخاطر المخدرات، الإرهاب، والجريمة» أي بالتعاون الأمني المشترك بين الدول الأوروبية.

- في يونيو ١٩٩٣م أنشئت «وحدة شرطة المخدرات الأوروبية» (EDU) داخل الهيكل التنظيمي للاتحاد الأوروبي (EU). وبدأت الوحدة عملها بمقرها في لاهاي بهولندا في فبراير ١٩٩٤م بمكافحة المخدرات، المنظمات

---
(1) Adamoli, Di Nicola, Savona & Zaffi. (1998). Ibid>
(2)UK Mission Statement for Foreign and Commonwealth Office. (1997). London. UK.

الإجرامية، وغسيل الأموال المرتبط بجرائم المخدرات. وفي شهر مارس ١٩٩٥م اتفق الوزراء في الاتحاد الأوروبي على امتداد اختصاص الوحدة ليشمل جرائم الاتجار غير المشروع في المواد المشعة والنووية، شبكات الهجرة غير الشرعية، وتهريب السيارات المسروقة. وبعد اكتشاف مقتل أطفال بعد اختطافهم في بلجيكا عام ١٩٩٦م، أضيف إلى اختصاص الوحدة جرائم الاتجار بالأشخاص. وقد تركزت أنشطة وحدة شرطة المخدرات الأوروبية على التبادل الثنائي للمعلومات بين ضباط اتصال الدول الأعضاء الذين يعملون مع فرق الوحدة في البحوث والتحليل والإدارة والتنمية.

- في يوليو ١٩٩٥م وقعت الدول الأوروبية اتفاقية بإنشاء مكتب «للشرطة الجنائية الأوروبية» (Europol)[1] لمساعدة دول الاتحاد الأوروبي على التعاون الوثيق لمكافحة الإرهاب، تهريب المخدرات، وأشكال أخرى خطيرة من الجرائم المنظمة عبر الدول. وذلك عن طريق تبادل المعلومات بين الأجهزة الأمنية المختصة بصورة منتظمة وشاملة وسرية، والاحتفاظ بقواعد معلومات متجددة. وسيبدأ مكتب الشرطة الجنائية الأوروبية عمله بمجرد أن يتم تصديق الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على الاتفاقية. وبمجرد بدء عمل مكتب الشرطة الجنائية الأوروبية ستتوقف وحدة شرطة المخدرات الأوروبية عن العمل. وسيبدأ عمل مكتب الشرطة الجنائية الأوروبية بالجرائم الخمس التي تختص بها وحدة شرطة المخدرات الأوروبية. وبموافقة وزراء الاتحاد الأوروبي يمكن الطلب إلى مكتب الشرطة الجنائية الأوروبية تغطية مجالات أوسع من الجريمة المنظمة.

---

(1) European Voice. (1998). "The Birth of Europol". *The Economist*. Unit (1) Limited. 8 October, 1998..

سيستمر مكتب الشرطة الجنائية الأوروبية بالقيام بالدور الذي تقوم به وحدة شرطة المخدرات الأوروبية وذلك بتسهيل تبادل المعلومات ثنائياً وجماعياً من خلال ضباط اتصال وعلى مستوى الدول الأوروبية ستعمل كل شعبة اتصال كجهاز اتصال وحيد بين مكتب الشرطة الجنائية الأوروبية وبين الجهات المختصة بالدولة التي يمثلونها كما ستقوم كل وحدة اتصال بإعارة ضابط اتصال على الأقل إلى مكتب الشرطة الجنائية الأوروبية.

وستتولى وحدات الاتصال بالدول الأوزوبية بالمهام التالية

١ - إمداد مكتب الشرطة الجنائية الأوروبية بالمعلومات واستقبال معلومات منه

٢ - الاستجابة لطلبات الحصول على معلومات.

٣ - الاحتفاظ بالمعلومات الحديثة.

٤ - تقديم المعلومات للأجهزة المختصة في الدول الأعضاء

٥ - إمداد مكتب الشرطة الجنائية الأوروبية بالبيانات والمعلومات لإدخالها في الحاسب الآلي المركزي.

٦ - التأكد من أن المعلومات التي يتم تبادلها تسمح بها قوانين الدول ذات العلاقة

لقد كان إنشاء الشرطة الجنائية الأوروبية تطوراً منطقياً لمواجهة تحديات الجريمة المنظمة عبر الدول، كما أنها هي في حد ذاتها تحديا لأجهزة إنفاذ القوانين لمراجعة هياكلها التنظيمية والوظيفية، وللشرطة الأوروبية لترى أبعد من حدودها الوطنية والعمل أكثر وأكثر معاً، والتحدي الأكبر هو التفكير والعمل بطريقة حديثة ومفتوحة الآفاق

والدور الرئيسي للشرطة الجنائية الأوروبية هو تنسيق العمليات بين

قوى الشرطة الوطنية في الاتحاد الأوروبي، ولن يكون هناك شرطة خاصة تعمل في نطاق دول الاتحاد الأوروبي بزي خاص في المدى المنظور، بمعنى أن يكون هناك في القريب العاجل نسخة من مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي FBI حيث لا يوجد في أوروبا تشريع جنائي عام موحد ولا قانون للشرطة عام ولا قوة شرطية عامة ولهذا لن تستطيع الشرطة الجنائية الأوروبية أن تبدأ أي تحقيق من جانبها بل هي تقومُ بدور معاون لرجال تنفيذ القانون في دول الاتحاد الأوروبي

هناك أوجه تعاون أخرى لدول الاتحاد الأوروبي (UE) لمكافحة الجريمة المنظمة والجرائم الأخرى الخطيرة فالمادة ك ٤ من معاهدة ماسترخ تنص على تشكيل لجنة من كبار المسئولين (تعرف باسم لجنة ك ٤) تختص بتنسيق كافة الأعمال في مجال العدالة والشئون الداخلية (JHA) وترفع تقاريرها إلى مجلس العدالة والشئون الاجتماعية. ويرأس اجتماعات لجنة ك ٤ الدولة التي لها رئاسة الاتحاد الأوروبي. وتشرف لجنة ك ٤ على ثلاث مجموعات رئيسية

المجموعة الأولى الهجرة واللجوء السياسي.

المجموعة الثانية تعاون الشرطة والجمارك.

المجموعة الثالثة : التعاون القضائي

ويشمل عمل المجموعة الثانية المخدرات، الجريمة المنظمة، مكتب الشرطة الجنائية الأوروبية EUROPOL، ومكافحة الإرهاب كما يشمل عمل المجموعة الثالثة تسليم المجرمين، تبادل المساعدة القضائية، معاونة الأجهزة القضائية للعمل سوياً من خلال الاتحاد الأوروبي وذلك لمنع الذين يرتكبون جرائم في دولة من الدول الاعضاء أن يجدوا ملاذاً آمناً من المحاكمة في دولة أخرى

٣ ـ منظمة الدول الأمريكية OAS:

أنشئت منظمة الدول الأمريكية عام ١٨٩٠م كمنظمة متعددة الجنسيات ومقرها مدينة واشنطن دي. سي بالولايات المتحدة الأمريكية وتهدف إلى السلام والتنمية في الأمريكيتين. وتضم المنظمة في عضويتها حالياً (٣٥) دولة و(٣٧) دولة تحظى بصفة مراقب دائم بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي. أولت منظمة الدول الأمريكية خلال السنوات القليلة الماضية أهمية كبيرة لمشكلة المخدرات والجرائم المصاحبة لها من خلال تنفيذ خطة العمل التي أقرتها القمة التي عقدت بمدينة ميامي بالولايات المتحدة الأمريكية في ديسمبر ١٩٩٤م

- في ديسمبر ١٩٩٥م اجتمع الوزراء المختصون بمكافحة غسيل الأموال في منظمة الدول الأمريكية وأقروا خطة عمل لمكافحة غسيل الأموال.
- في ٢٩ مارس ١٩٩٦م أقرت الدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية بأن الفساد عادة ما يستخدم كوسيلة لتحقيق أهداف الجريمة المنظمة، فقامت بتوقيع اتفاقية لدول الأمريكيتين لمكافحة الفساد. هذه الاتفاقية تعتبر الاتفاقية الدولية الأولى من نوعها التي تتضمن تطوير الآليات في كل دولة لاكتشاف الفساد ومنعه والقضاء عليه وعقاب من يقدم عليه.
- في ١٤ أبريل ١٩٩٨م تم عقد اجتماع قمة للدول الأمريكية في مدينة سان دييجو بشيلي حيث التزم رؤساء الدول بإنشاء مركز لتدريب القضاة بالدول الأمريكية.

٤ ـ منظمة البحر الكاريبي :

تم التنسيق بين دول البحر الكاريبي وكل من الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة

٥ ـ أمريكا الوسطى .

اتفق وزراء العدل في أمريكا الوسطى على خطة عمل تستلزم إيجاد وسائل جديدة للتعاون الإقليمي ضد الجريمة المنظمة .

٦ ـ غرب أفريقيا

هناك جهود جدية للتدريب المشترك في المنطقة ووضع معايير وقواعد مشتركة للمساعدة القضائية، وتبادل المجرمين، ومكافحة الجريمة المنظمة

٧ ـ دول الاتحاد السوفيتي المستقلة .

تضع دول الاتحاد السوفيتي المستقلة حديثاً التعاون ضد الجرائم المنظمة عبر الدول في صدر اهتمامات وأولويات الأمن الإقليمي

من خلال هذا العرض المختصر للتعاون الإقليمي بين الدول لمواجهة الجريمة المنظمة عبر الدول، نأتي إلى التساؤل عن التعاون الأمني العربي إزاء مواجهة الجريمة المنظمة

٨ ـ جامعة الدول العربية :

ولدت جامعة الدول العربية قبل إنشاء الأمم المتحدة بثلاثة أشهر (١٩٤٤م) ونص ميثاقها ووثائق لجنتها التحضيرية على تدعيم الروابط بين الدول العربية، وعقد الاجتماعات الدورية لتوثيق الصلات بينها وتنسيق

خططها وتحقيق التعاون بينها، وبالقطع فإن من بين تلك المجالات المجال الأمني الذي خصه الميثاق والوثائق بذكر صريح[1]

إن التعاون بين الدول العربية في مجال أنشطة الشرطة والأمن الداخلي ظل صعباً بل مستحيلاً حتى سنوات عديدة غير بعيدة ورغم المناداة بالتضامن العربي والوحدة العربية والأمن القومي العربي إلا أن ذلك اقتصرت نتائجه على تبادل الزيارات والمعلومات.

إن تطور مستوى ومدى التعاون في مجال الشرطة والأمن العربي كان مرتبطاً لدرجة كبيرة بالتقدم العلمي والتكنولوجي وما نجم عنهما من ثورة في وسائل الاتصال وزوال الحدود وقصر المسافات بين الدول، الأمر الذي استفاد منه لدرجة كبيرة الخارجون عن القانون وخاصة عصابات الجريمة المنظمة والتي أصبح من الصعب بل من المستحيل السيطرة عليها وحصرها في داخل دولة منفردة الأمر الذي يتطلب ضرورة التعاون بل والتكامل بين الدول العربية في مجال الشرطة والأمن

إن الخطوة الأولى التي بدأت بها مسيرة التعاون الأمني العربي[2] ضد الجريمة المنظمة كانت إنشاء مكتب دائم لشؤون المخدرات عام ١٩٥٠م ثم تلاه بعد ذلك منظمات عدة حسب التسلسل التالي:

---

(١) المعلا، محمد بن خليفة. (١٩٩٧م). «مؤتمر القادة قبل وبعد إنشاء مجلس الوزراء». *مجلة الفكر الشرطي*. المجلد السادس، العدد الثالث، شرطة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة. ديسمبر ١٩٩٧م.

(٢) أحمد، محسن عبدالحميد. (١٩٩٨م). التعاون الأمني العربي. معهد الدراسات العليا، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية. الرياض (محاضرات).

أ ـ المكتب الدائم لشؤون المخدرات

أصدرت اللجنة السياسية، وهي إحدى اللجان الدائمة بالجامعة العربية، قراراً في ٢٦ أغسطس ١٩٥٠م بإنشاء مكتب دائم لشؤون المخدرات يتكون من ممثل لكل دولة عضو في الجامعة العربية، ويكون اختصاصه مراقبة التدابير المتخذة في كل دولة عربية لمكافحة إنتاج وتهريب المخدرات بين الدول العربية، على أن تقوم كل دولة عضو في الجامعة العربية بإنشاء جهاز لمكافحة المخدرات. وبهذا بدأت مسيرة التعاون الأمني العربي للحد من انتشار المخدرات، وكان المكتب الدائم لشئون المخدرات أول جهاز أمني إقليمي عربي

ب ـ المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة

حدثت الطفرة الكبيرة في مجال التعاون الأمني العربي ضد الجريمة المنظمة عندما وافق مجلس جامعة الدول العربية في ١٠ أبريل ١٩٦٠م على إنشاء المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة بغرض العمل على دراسة أسباب الجريمة ومكافحتها ومعاملة المجرمين، وتأمين التعاون المتبادل بين الشرطة الجنائية في الدول العربية ومكافحة المخدرات

ضمت المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة ثلاث مكاتب هي :

١ ـ المكتب الدائم لشئون المخدرات نواة إنشاء المنظمة والذي تغير اسمه إلى المكتب العربي لشئون المخدرات وتغير مقره من القاهرة إلى عمان بالمملكة الأردنية الهاشمية في أواخر السبعينيات.

٢ ـ المكتب العربي لمكافحة الجريمة ومقره بغداد بالعراق.

٣ ـ المكتب الدولي العربي للشرطة الجنائية ومقره دمشق بسوريا

وهذه المكاتب الثلاث منحها قرار إنشاء المنظمة استقلالاً كاملاً تحت إشراف الجمعية العامة للمنظمة ومكتبها التنفيذي، وتجدر الإشارة إلى أن المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة قد ألغيت بعد إنشاء مجلس وزراء الداخلية العرب .

ج ـ مؤتمرات قادة الشرطة والأمن العرب :

المؤتمر الأول لقادة الشرطة والأمن العرب عقد في مدينة العين بدولة الإمارات العربية المتحدة في الفترة من ١٨ إلى ٢١ ديسمبر ١٩٧٢م حيث وضع الأساس للمؤتمرات الدورية السنوية لقادة الشرطة والأمن العرب على مدى الخمسة والعشرين عاماً الماضية

ومن أبرز إنجازات مؤتمر قادة الشرطة والأمن العرب عقد مؤتمرات وزراء الداخلية العرب لأول مرة في إطار جامعة الدول العربية، وكذلك إقامة معهد عربي لبحوث ودراسات الشرطة الذي كان بداية لظهور فكرة إنشاء المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب الذي أصبح فيما بعد باسم أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية .

د ـ مؤتمر وزراء الداخلية العرب :

لقد كان عقد المؤتمر الأول لوزراء الداخلية العرب انجازاً ممتازاً في مسيرة التعاون الأمني العربي . فقد قرر مؤتمر قادة الشرطة والأمن العربي الثالث الذي عقد في طرابلس ـ ليبيا خلال الفترة من ٢٨ ابريل إلى ٣ مايو ١٩٧٥م عقد مؤتمر لوزراء الداخلية العرب وبالفعل تم عقد المؤتمر الأول لوزراء الداخلية العرب بمقر الجامعة العربية بالقاهرة في ٢١ سبتمبر ١٩٧٧م .

هـ ـ مجلس وزراء الداخلية العرب :

في تطور جديد لمسيرة التعاون الأمني العربي قرر أصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية العرب في مؤتمرهم الثالث بمدينة الطائف بالمملكة العربية السعودية في الفترة ٢ ـ ٤ أغسطس ١٩٨٠م إنشاء مجلس وزراء الداخلية العرب في نطاق جامعة الدول العربية وفي مؤتمرهم الاستثنائي الذي عقد في الرياض بتاريخ ٢٢ فبراير ١٩٨٢م اعتمد وزراء الداخلية العرب النظام الأساسي لمجلسهم الجديد حيث تمت المصادقة عليه من قبل مجلس جامعة الدول العربية بقراره رقم ٤٢١٨ بتاريخ ٢٣ سبتمبر ١٩٨٢م. وقد قامت الأمانة العامة للمنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة بدور الأمانة المؤقتة لمجلس وزراء الداخلية العرب في أول دورة انعقاد له بمدينة الدار البيضاء بالمغرب خلال الفترة من ١٣ إلى ١٥ ديسمبر ١٩٨٢م، وفي نفس دورة الانعقاد الأولى للمجلس تم تعيين أول أمين عام للمجلس وبهذا انتهى دور المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة كأمانة للمجلس

وبمقتضى النظام الأساسي لمجلس وزراء الداخلية العرب ألحق بالمجلس المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض (حالياً أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية)، وبذلك أصبح لمجلس وزراء الداخلية العرب جهازان أحدهما جهاز علمي هو أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية والآخر جهاز فني إداري هو الأمانة العامة

ويهدف مجلس وزراء الداخلية العرب بصفته أعلى سلطة أمنية عربية بعد مؤتمر القمة (مؤتمر قادة ورؤساء الدول العربية) أساساً إلى تنمية وتوثيق علاقات التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء في شئون الأمن الداخلي وقضايا الإجرام.

أصدر مجلس وزراء الداخلية العرب خلال دورات انعقاده الخمس عشرة التي تمت خلال السبعة عشر عاماً الماضية (١٩٨٢ ـ ١٩٩٨م) العديد من القرارات والتوصيات الهادفة إلى وضع المبادىء الأولى لأهم محاور التعاون الأمني العربي ولتعزيزه. لقد حقق مجلس وزراء الداخلية العرب إنجازات على جانب كبير من الأهمية نتيجة للجهود المثمرة لجهازيه العلمي (أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية) وجهازه التنفيذي الفني والإداري (الأمانة العامة) ومن أهم أدوات التعاون العربي التي أقرها مجلس وزراء الداخلية العرب لمواجهة الجريمة المنظمة الآتي

١ ـ الاستراتيجية الأمنية العربية :

أقر مجلس وزراء الداخلية العرب في دور انعقاده الثاني ببغداد عام ١٩٨٢م الاستراتيجية الأمنية العربية، وتهدف إلى تحقيق التكامل الأمني العربي، ومكافحة الجريمة بكل أشكالها وصورها القديمة والمستحدثة في المجتمع العربي، والحفاظ على أمن الوطن العربي، وأمن مؤسساته وهيئاته ومرافقه العامة وحمايتها من المحاولات العدوانية الموجهة من الداخل والخارج، وكذلك الحفاظ على أمن الفرد في الوطن العربي وضمان سلامة خصوصيته وحريته وحقوقه وممتلكاته، كل ذلك بهدي من الشريعة الإسلامية

٢ ـ الخطة الأمنية العربية (الأولى والثانية والثالثة) :

اعتمد مجلس وزراء الداخلية العرب في دور انعقاده الرابع بالدار البيضاء عام ١٩٨٦م الخطة الأمنية العربية الأولى التي انبثقت عن الاستراتيجية الأمنية العربية ومدتها خمس سنوات بدءاً من عام ١٩٨٧م وتم تمديدها لمدة عام حتى عام ١٩٩٢م

واستهدفت الخطة الأمنية الأولى توثيق أواصر التعاون الأمني بين الدول العربية، وتنسيق العمل العربي المشترك في مواجهة خطر الجرائم المنظمة، وربط الأجهزة الأمنية في الدول العربية بشبكة اتصال جيدة وفعالة، ورفع مستوى كفاءة العاملين بأجهزة الأمن العربية كما اهتمت الخطة بتعميق الوعي الأمني لدى المواطن العربي . وعقب انتهاء مدة الخطة الأمنية العربية الأولى ، اعتمد مجلس وزراء الداخلية العرب الخطة الأمنية العربية الثانية في دور انعقاده التاسع بتونس عام ١٩٩٢م ومدتها أيضاً خمس سنوات ابتداءً من ١/ ١/ ١٩٩٣م حتى ٣١/ ١٢/ ١٩٩٧م وفي دور انعقاد مجلس وزراء الداخلية العرب في دورته الخامسة عشرة بتونس في أول هذا العام (يناير ١٩٩٨م) اعتمد الخطة الأمنية العربية الثالثة ومدتها أيضاً خمس سنوات ابتداءً من عام ١٩٩٨م

وتشكل الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب لجان خاصة لتقييم ما يتم إنجازه من الخطط الأمنية العربية سنوياً، وكذلك تقييم الخطط الأمنية العربية كل على حده بعد انتهاء مدتها

٣ ـ الاستراتيجية العربية لمكافحة الاستعمال غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية:

أقر مجلس وزراء الداخلية العرب في دور انعقاده الخامس بتونس عام ١٩٨٦م الاستراتيجية العربية لمكافحة الاستعمال غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية، وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تحقيق أكبر قدر من التعاون الأمني العربي لمكافحة الاستعمال غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية، وإلغاء الزراعات غير المشروعة للنباتات المنتجة لها وإحلال زراعات بديلة عنها، وفرض رقابة شديدة على مصادر المواد المخدرة للإقلال إلى أدنى حد ممكن من عرضها وطلبها غير المشروعين

٤ ـ الخطط المرحلية لتنفيذ استراتيجية مكافحة المخدرات (الأولى والثانية):

اعتمد مجلس وزراء الداخلية العرب في دور انعقاده السادس بتونس عام ١٩٨٧م الخطة المرحلية الأولى التي استهدفت تكاتف الجهود العربية المشتركة لمواجهة ظاهرة المخدرات والاستفادة من معطيات العلوم الحديثة والتقنيات المتطورة لخدمة أغراض الوقاية والمنع وقد تواصل تنفيذ الخطة الأولى على مدى خمس سنوات تم بعدها اعتماد الخطة المرحلية الثانية في دور انعقاد مجلس وزراء الداخلية العرب الحادي عشر بتونس عام ١٩٩٤م ومدتها خمس سنوات أيضاً وهي ترمي إلى تطوير أساليب عمل أجهزة مكافحة المخدرات وفق المستجدات العلمية والتقنية، وتعزيز التعاون بين أجهزة مكافحة المخدرات، وتنسيق الجهود المبذولة لمواجهة ظاهرة المخدرات وتطوراتها هذا فضلاً عن التوعية بالأضرار الناجمة عن إساءة استعمالها

٥ ـ الاتفاقية العربية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية:

أقر مجلس وزراء الداخلية العرب في دور انعقاده الحادي عشر بتونس عام ١٩٩٤م الاتفاقية العربية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وذلك بعد استفحال خطر المخدرات ومن أجل التصدي بشكل فعال لمشكلة إساءة استعمال المخدرات والمؤثرات العقلية خاصة وأن هناك قناعة بأن مواجهة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية هي مسؤولية جماعية مشتركة

٦ ـ الخطة الإعلامية العربية الموحدة لمكافحة ظاهرة المخدرات :

اعتمد مجلس وزراء الداخلية العرب في دور انعقاده الحادي عشر بتونس عام ١٩٩٤م الخطة الإعلامية العربية الموحدة لمكافحة ظاهرة

المخدرات والتي جاءت لتلبية حاجة الأجهزة العربية المتخصصة وطموحاتها في مجال التوعية الإعلامية بمخاطر هذه الظاهرة وأضرارها المختلفة.

٧ ـ الاستراتيجية العربية الإعلامية للتوعية الأمنية والوقاية من الجريمة:

أقر مجلس وزراء الداخلية العرب في دور انعقاده الثالث عشر بتونس عام ١٩٩٦م الاستراتيجية العربية الإعلامية للتوعية الأمنية والوقاية من الجريمة التي تهدف بشكل عام إلى تعزيز أواصر التعاون بين الأجهزة الأمنية والجهات المعنية الأخرى من أجل تحصين المجتمع العربي ضد الجريمة، وذلك من خلال تكريس التعاليم الدينية والقيم الأخلاقية والتربوية، وبما يعصم هذا المجتمع من الزلل والانحراف ويحول دون تأثره بالتيارات الفكرية المشبوهة، والأنماط السلوكية المنحرفة والوافدة، كما أنها حددت الإطار العام الواجب الالتزام به في نشر أخبار الجريمة ومعالجة القضايا الأمنية

٨ ـ مدونة قواعد سلوك للدول الأعضاء في مجلس وزراء الداخلية العرب لمكافحة الإرهاب:

أقر مجلس وزراء الداخلية العرب في دور انعقاده الثالث عشر بتونس عام ١٩٩٦م مدونة قواعد السلوك لمكافحة الإرهاب لتأكيد التزام الدول الأعضاء بعدم القيام أو الشروع أو الاشتراك بأية صورة من الصور في تنظيم الأعمال الإرهابية كما أنها تناشد الدول الأعضاء بتنسيق عمليات مراقبة الحدود والمنافذ فيما بينها للحيلولة دون انتقال، أو استخدام الأسلحة والذخائر والمتفجرات لأغراض غير مشروعة

٩ ـ الاستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب

أقر مجلس وزراء الداخلية العرب في دور انعقاده الرابع عشر بتونس عام ١٩٩٧م الاستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب التي تهدف إلى تعزيز

التعاون بين الدول العربية لمنع ومكافحة الإرهاب وإزالة أسبابه، وكذلك تدعيم الحفاظ على أمن وسلامة المؤسسات والمرافق العامة في الدول العربية وإيضاح الصورة الحقيقية للإسلام والعروبة. كما تهدف الاستراتيجية أيضاً إلى توثيق التعاون مع الدول والمنظمات الدولية من أجل مكافحة الإرهاب.

١٠ ـ الخطة المرحلية الأولى لتنفيذ الاستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب:

اعتمد مجلس وزراء الداخلية العرب في دور انعقاده الخامس عشر بتونس عام ١٩٩٨م الخطة المرحلية الأولى لتنفيذ الاستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب مدتها ثلاث سنوات، تهدف هذه الخطة إلى تنفيذ بنود الاستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب وهي تتضمن تحديد وسائل وأجهزة التنفيذ، وكذلك وضع البرامج التنفيذية للخطة وطرق تمويلها وتحديد مدتها وصيغ متابعتها وتقييمها ويتولى تنفيذ الخطة كل من الأمانة العامة بصفتها الجهاز التنفيذي للمجلس، وأكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية بصفتها الجهاز العلمي للمجلس.

١١ ـ الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب:

بناءً على تكليف من مجلس وزراء الداخلية العرب فقد شكلت الأمانة العامة للمجلس لجنة من ممثلي الدول الأعضاء عقدت اجتماعين خلال عام ١٩٩٧م تمكنت خلالها من وضع تصور موحد لمشروع الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب عرضت الاتفاقية في اللجنة المنبثقة عن مجلس وزراء العدل العرب في نوفمبر ١٩٩٧م فتمت مناقشتها وإقرارها، وعرضت على مجلس وزراء الداخلية العرب في يناير ١٩٩٨م فتمت مناقشتها وإقرارها وعقد اجتماع مشترك بين مجلس وزراء الداخلية العرب ومجلس وزراء

العدل العرب في شهر أبريل ١٩٩٨م بمدينة القاهرة تم فيه إقرار الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب في صورتها النهائية .

يشكل مجلس وزراء الداخلية العرب لجاناً استشارية وفنية لبحث الموضوعات ذات الاهتمام ومن بينها اللجنة المختصة بالجرائم المستجدة التي من بينها الجرائم المنظمة عبر الدول حيث تناولت بالبحث عام ١٩٩٧م موضوع جرائم الأنترنت .

خامساً : الخاتمــــة:

تجرى الأعمال المشروعة وغير المشروعة في عالمنا اليوم في سياق أتاح فرصاً لا مثيل لها أمام الجريمة المنظمة عبر الدول فقد فتحت أسواق عالمية للسلع المشروعة وغير المشروعة على السواء بفعل تزايد الترابط بين الدول وسهولة السفر والاتصالات على الصعيد العالمي وتخطي الحدود الوطنية واصطباغ الشبكات المالية بالصبغة الدولية . كما قامت المدن العالمية لتعمل كمراكز رئيسية في الاقتصاد الدولي ومستودعات لرأس المال والثروة ، فهي بمثابة أدوات رئيسية لتيسير المعاملات عبر الحدود وفي ذات الوقت حاضنات لنمو المنظمات الإجرامية . وهي إن أدت دورها كمراكز للأعمال والمشاريع المشروعة فإلى جوارها لايفوت المنظمات الإجرامية أن تتخذ منها مراكز لأنشطتها غير المشروعة ، ولها فيها مرتع خصب إذ أن الثروة الزائدة أتاحت فرصاً جديدة للترفيه والاستجمام والطلب على السلع والخدمات غير المشروعة .

إن تأثير مخاطر الجريمة المنظمة عبر الدول على المجتمعات والأفراد لايمكن التغاضي عنه فالتأثير خطير وواسع الانتشار يصل بسهولة ومرونة إلى جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتشريعية ،

ويصل مدى نشاطها الإجرامي حيثما كان هناك ربح يمكن الحصول عليه، وقدرتها على التنويع والمرونة من أجل تعظيم المردود وتقليل المخاطر، واستخدامها لتكنولوجيا الاتصالات المتقدمة لنشر نفوذها، ورغبتها في تحقيق المكاسب أياً كان مصدرها وأياً كانت الطريقة المتبعة في ذلك.

ومع احتمال تفوق أساليب وحيل مدبري الجريمة المنظمة عبر الدول على الجهود المبذولة حالياً لمكافحتها، فإن الأمر يتطلب الحاجة إلى شيء من العولمه لنظم العدالة الجنائية وأجهزة تنفيذ القوانين من أجل زيادة فاعلية التعامل مع هذه الأنشطة الإجرامية التي تهدد أمن العالم وأمن الدول والمجتمعات.

ان الجريمة المنظمة عبر الدول أصبحت من المشاكل الملحة التي تواجه واضعي السياسات في دول العالم كما ستكون من المعالم الرئيسية للقرن الحادي والعشرين مثلما كانت الحرب الباردة في القرن العشرين والاستعمار في القرن التاسع عشر وستتدهور النظم الاقتصادية والسياسية والنسيج الاجتماعي لكثير من الدول تحت ازدياد القوة المالية لجماعات الجريمة المنظمة عبر الدول ولاشك أن سرعة نمو وانتشار الجريمة المنظمة عبر الدول يرجع إلى أنها من المستفيدين الرئيسيين من العولمة ومن أخطر إفرازاتها السلبية[1]

تناول هذا البحث جانباً من جوانب الجريمة المنظمة عبر الدول هو آثارها الاقتصادية، والاجتماعية. ولمواجهة مخاطر الجريمة عبر الدول هناك خطوات تأخذ طريقها الآن عن طريق التعاون الدولي والإقليمي كرد فعل

---

(1) Shelley, Louise (1997). Threat from International Organized Crime and Terrorism. Congressional Testimony before the House Committee on International Relations. Washington D.C., 1 October 1997.

للمجتمع الدولي، وقد تناول هذا البحث كيفية مواجهة الجريمة المنظمة عبر الدول دولياً وإقليمياً.

ولمواجهة أخطار الجريمة المنظمة عبر الدول على الدول العربية، لابد من الاعتماد الذاتي على فكر وجهود أبناء الأمة العربية مع التنسيق مع كافة الجهود الدولية والإقليمية في هذا المجال.

ولتكن مواجهتنا للجريمة المنظمة عبر الدول تتناسب مع التزامنا بمن سيأتون من بعدنا، وأن نسأل أنفسنا السؤال الذي طرحه أحد الحكماء القدماء وهو إذا لم نكن نحن، فمن؟ وإذا لم يكن الآن، فمتى؟

المراجـــع

أولاً: المراجع العربية:

١ ـ أحمد، محسن عبدالحميد. (١٩٩١). **اتجاهات الجريمة في المجتمع العربي خلال العقد القادم**. سلسلة الدراسات الأستراتيجية الأمنية. المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب. الرياض، المملكة العربية السعودية

٢ ـ ـــــــــــــ. (١٩٩٨م) **التعاون الأمني العربي** معهد الدراسات العليا، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية. الرياض (محاضرات)

٣ ـ عوض، محمد محيي الدين (١٩٩٨م). **غسيل الأموال تاريخه وتطوره وأسباب تجريمه وطرق مكافحته**. محاضرة ضمن برنامج عمل الأكاديمية لعام ١٩٩٧م، الرياض.

٤ ـ مؤتمر الأمم المتحدة التاسع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين (١٩٩٥م). القاهرة، وثيقة رقم EA/CONF 88/ 2

٥ ـ مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (١٩٩٨م) **نشرة حوار الموئل**، المجلد ٤، العدد الأول، مارس ١٩٩٨م

٦ المشاكل والأخطار التي تطرحها الجريمة المنظمة عبر الدول في مختلف مناطق العالم (١٩٩٥م) تقرير مقدم إلى مؤتمر الأمم المتحدة التاسع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين القاهرة

٧ المعلا، محمد بن خليفة. (١٩٩٧م) مؤتمر القادة قبل وبعد إنشاء مجلس الوزراء. **مجلة الفكر الشرطي** شرطة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة. المجلد السادس، العدد الثالث، ديسمبر ١٩٩٧م.

٨ـ النبهان، محمد فاروق. (١٩٨٩). **مكافحة الإجرام المنظم** المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب. الرياض.

٩ـ هلاوي، حاتم بابكر عبدالقادر (١٩٩٨م). **تكلفة الجريمة في الوطن العربي**. أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية الرياض

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Adamoli, Di Nicola, Savona & Zaffi. (1998). **Organized Crime Around the World**. HEUNI, Helsinki.Finland.
2. Anderson, Malcohn. (1997). Interpol and the Developing System of Police Cooperation. Cincinnata OH . 1997
3. Arlaccli, Pino. (1998). Openning Statement to the 7th Session of the UN Crime Prevention and Criminal Justice Commission. Vienna, 21-30 April, 1998.
4. Crime Prevention Digest. (1998). **Towards Intellegent Action to Reduce Delinquency, Violence, and Insecurity**. International Center for the Prevention of Crime. Montreal, Canada.
5 Donziger, S.R.(Eds). (1996). **The Real War on Crime**. The Report of the National Criminal Justice Commission. New York.
6. Eighth United Nations Congress on the Prevention of Crime and the Treatment of Offenders, Havana, Cuba, 27 August 7 Sept. 1990. A/CONF.144/28/Rev
7. Fourth U.N.Survey of Crime Trends and Operations of Criminal Justice Systems. (1995). A. CONF. 169/15/Add.1. New York.
8. International Crime Control Strategy. (1998) US National Strategy (from Internet). May, 1998.
9. Joutsen, Matti. (1997). The United Nations, HEUNI, and Coop-

eration Against Organized Crime. Beijing, 17-24, March, 1997

10. Letizia Paoli. (1998). "The Paradoxes of Organized Crime", ISPAC International Conference on Responding to the Challenges of Transnational Crime. Courmaryeur, Italy, 25-27 Sept 1998.

11. Links between Corruption and Organized Crime. (1997). 21st Conference of European Ministers of Justice. France, 10-11 June, 1997

12. Lopez -Rey, Manual. (1985). **A Guide to United Nations Criminal Policy**. Cambridge.

13. Maguira,K.et Pastore, A.L. (Eds.) (1996). **Sourcebook of Criminal Justice Statistics**. Bureau of Justice Statistics. US Department of Justice. Washington D.C.

14. Marotte, Emanuele. (1998). Responding to Transnational Crime, The Role of "Europol" ISPAC International Conference, Courmaryeur, Italy. Sept. 25-27, 1998.

15. Phil, Williams. (1998). Organizing Transnational Crime: Networks, Markets and Heirarchies. ISPAC International Conference. Courmaryeur, Italy. 25-27 Sept 1998.

16. Report of the Adhoc Expert Group Meeting on "Strategies to deal with transnational crime" (1991). Bratislava, Czech and Slovak Federal Republic, 21-31 May, 1991. UN Document E/CN 15/1992/4

17. Report of UN Expert Group Meeting on "Strategies to deal with Transnational" Bratislava Czch and Slovak Republic. 1991.

18. Sabourin, Serge. (1998). Responding to transnational crime. ISPAC International Conference. Courmaryeur, Italy. 25-27 September, 1998.

19. Sessious, William. (1989). The FBI and the Challenges of the 21st Century. **FBI Law Enforcement Bulletin**, Vol. 58, No. 1. Jan. 1989.

20. Tulloch John. (1998). **Fear of Crime**. Center for Cultural Risk Research, Charles Sturt University, Commonwealth of Australia. May, 1998.

21. United Nations Document. (1992). E/CN 15 /1992 /7

22. United Nations Document. (1994). E/CN. 15/1994/L.4.

23. Vlassis, Dimitri. (1998). Convention on Organized Crime. ISPAC International Conference. Courmaryeur, Italy, 25-27 Sept 1998.

24. Waller, Irvin. (1993). **International Collaboration to Prevent Crime**. International Center for the Prevention of Crime. Montreal, Canada.



التحقيق في قضايا الجريمة المنظمة

اللواء د. محمد الأمين البشرى
عميد مركزالدراسات والبحوث
أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية



التحقيق في قضايـا الجريمة المنظمة

مقدمـــــة:

رغم الجهود المتواصلة التي تبذلها الدول والحكومات والمنظمات المختلفة، تظل الجريمة في مقدمة كافة المخاطر الأمنية التي تهدد الإنسان على مرِّ العصور والأزمان.

لقد باتت الجريمة بمختلف صورها وأشكالها المتجددة على رأس قائمة اهتمامات صناع القرار على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية لكونها المعضلة الدائمة التي تُقلق طمأنينة المجتمعات كافة، تأخذ من مالها وجهدها، وتُعكر صفوها وتُعيق نموها وازدهارها ومما يدعو للخوف أننا لانرى لمشكلة الجريمة بوادر علاج في الأفق. بل وعلى العكس تشهد الجريمة كل يوم تطوراً جديداً في أنماطها، واستحداثاً في أساليبها ومضاعفات في خسائرها وتكاليفها المالية (بلغت تكاليف الجريمة في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها ٥٢٤ بليون دولار في العام)[1]، وتشكل تكاليف الجريمة حوالي (١٠٪) إلى (١٤٪) من الميزانية السنوية للدول النامية و(٢٪) إلى (٤٪) في الدول المتقدمة وذلك دون نتائج ملموسة

لقد أصبحت الجريمة مهنة تستقطب مختلف الكفاءات والخبرات بعائداتها الاقتصادية المغرية التي تنافس عائدات غيرها من المهن الشريفة

(1) Christopher, Farrell. "The Economics of Crime" ***Business Week***. N.Y. : McGraw-Hill Publication, 1993. p. 24.

فالجريمة بعد أن كانت تأخذ أصبحت الآن تدفع وخاصة لمن لا يستحقون من الأشرار والمارقين على أخلاقيات المجتمع(*)

إن ظاهرة تحول الجريمة إلى مهنة اقتصادية لا تُعد مهدداً أمنياً عارضاً فحسب، بل هي انقلاب على جميع مؤسسات المجتمع الحضارية وأنظمتها الاقتصادية والسياسية والشرعية. وتُعتبر الجريمة المنظمة حجر الزاوية في هذا السياق.

لقد عُرفت الجريمة بشكل من أشكالها المنظمة في كثير من دول العالم ومنذ أقدم العصور لقد ظهرت الجريمة المنظمة في التاريخ القديم في شكل عمل وطني أو إنساني يهدف لنصرة الضعفاء ومساعدة الفقراء بحيث تقوم مجموعة من الرجال المارقين على القانون بارتكاب جرائم السرقات والنهب وجمع عائداتها بشتى الطرق، ومن ثم توزيعها على الأُسر الضعيفة. كما أنهم كانوا يقدمون خدماتهم للضعفاء الذين يتعرضون للظلم وذلك عن طريق انتزاع حقوق الضعفاء من أيدي الأقوياء وإعادتها لأصحابها

عرفت الجريمة المنظمة بهذا الشكل كظاهرة اجتماعية في الصين القديمة واليابان وأفريقيا، إلا أن هذه الظاهرة قد تطورت في العصر الحديث كعمل إجرامي منظم يستهدف عائدات مالية وسيطرة اقتصادية وسياسية في كثير من دول العالم. ورغم وجود جذور الجريمة المنظمة في بلدان آسيا إلا أن

(*) في دراسة ميدانية أجراها «ريتشارد فريمان» الاقتصادي بجامعة هارفارد الامريكية (Richard B. Freeman) عام ١٩٨٩م في مدينة بوسطن الأمريكية وضح أن الشباب وصغار السن الذين تسربوا من المدارس يحصلون من الجريمة على مبالغ تتراوح ما بين (١٠ إلى ١٩) دولاراً في الساعة (لا يدفعون منها الضرائب) مقابل ٥ دولارات في الساعة للعاملين في مهن شريفة (يدفعون منها الضرائب) وتشير الدراسة إلى توفر فرص العمل في مجال الجريمة مقابل ندرة فرص العمل الشريف.

عصابات المافيا في الولايات المتحدة وإيطاليا وغيرها من دول غرب أوروبا خطفت الأضواء في النصف الأول من القرن العشرين وذلك عن طريق استغلالها للوسائل العلمية الحديثة والعنف والعمل كقتلة مأجورين. إلا أننا نلاحظ أيضاً أن التفوق قد عاد لعصابات الجريمة المنظمة في آسيا خلال العقدين الماضيين حتي أجبرت عصابات الجريمة المنظمة في أمريكا وأوروبا على التعاون والتنسيق معها، الشيء الذي أكمل عالمية الجريمة المنظمة (Globalization of the Organized Crime) وأصبحت حلقات الجريمة المنظمة الممتدة من غرب أوروبا إلى جنوب شرق آسيا ودول المحيط الباسيفيكي وحتى الساحل الغربي للولايات المتحدة وأمريكا الجنوبية تحت سيطرة عصابات المافيا الأمريكية والياكوذا اليابانية والترياد الصينية والمافيا الروسية

تُعد الجريمة المنظمة البديل الحضاري الحديث الذي قدمته المدنية لإجرام العصابات القديم وذلك مع إضافة خصائص الابتزاز والفساد واستغلال جوانب القصور في الأنظمة والتشريعات الموجودة حالياً، والمبادرة باستخدام العلوم والتقنيات الحديثة في كافة المجالات

إن أية ظاهرة كظاهرة الجريمة المنظمة بموروثها التاريخي وأهدافها الواضحة وقدراتها الاقتصادية غير المحدودة والتقنيات المتاحة لها تضع الأجهزة الأمنية أمام خيارات معقدة وصعبة متى حاولت التصدي لها بالمكافحة أو الاكتشاف أو تحقيق العدالة الجنائية بشأن أطرافها وترجع صعوبة التصدي لظاهرة الجريمة المنظمة لأسباب أهمها [1]

---

(1) Philippe Ropert. *Crime and prevention Policy*. Freiburg : Max-Planck, 1993. p. 66.

١ ـ عبارة الجريمة المنظمة مصطلح عام وليست مصطلحاً قانونياً يضعنا أمام جريمة محددة لها عناصرها وأركانها القانونية، وهي تمتد لتغطي قائمة من الجرائم المختلفة شكلاً ومضموناً.

٢ ـ سياسة اقتصاد السوق التي فتحت أبواب دول العالم ومؤسساتها الاقتصادية ووفرت حرية حركة السلع والأموال دون قيد أو شرط.

٣ ـ التطور العلمي والتقني لأساليب العمل والمعاملات التجارية والمصرفية بالقدر الذي يفوق إمكانات المتابعة والرّصد والتدقيق المتوفرة لدى الأجهزة الأمنية.

٤ ـ ضوابط الحريات العامة وحقوق الإنسان التي توفر الحماية الكافية للجميع بحيث يصعب على الأجهزة الأمنية المتابعة والمراقبة وجمع المعلومات السرية عن المشتبه فيهم

٥ ـ الأنظمة والقوانين الجنائية الوطنية القاصرة على الإقليم والتي لا تسمح بالتحقيق وملاحقة المجرمين خارج الحدود الوطنية في الوقت الذي تتحرك فيه عصابات الجريمة المنظمة عبر الدول والقارات في حرية تامة.

٦ ـ قدرة عصابات الجريمة المنظمة على اختراق الأجهزة الأمنية وإفساد بعض عناصرها بامكانياتهم المالية الضخمة، أوترغيباً وترهيباً

على ضوء ما تقدم نتناول مسألة التحقيق في قضايا الجريمة المنظمة وفق محاور ثلاثة هي:

١ ـ مفهوم الجريمة المنظمة

٢ ـ التحيق في قضايا الجريمة المنظمة

٣ ـ دور التعاون الدولي في التحقيق في قضايا الجريمة المنظمة.

أولاً: حول مفهوم الجريمة المنظمة:

ونحن بصدد الحديث عن اكتشاف الجريمة المنظمة وضبط الجناة فيها والتحقيق معهم، وعلينا في البداية الوقوف على مفهوم واضح للعبارات والمصطلحات السائدة في هذا الميدان إن أكثر ما يهم المحققين ورجال إنفاذ القانون في تلك المصطلحات مرجعيتها التشريعة في القوانين الجنائية الموضوعية والشكلية، والتعرف على الفعل الإجرامي الذي يطاله القانون وأركانه وعناصره

لقد كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن الجريمة المنظمة (Organized Crime)، الجريمة التنظيمية (Organizational Crime) أو الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية (Transnational Organized Crime) وهي عبارات ومصطلحات وصفية تطلقها العامة على قائمة طويلة من الجرائم والسلوكيات المنحرفة، ويستخدمها المعنيون في مجال مكافحة الجريمة على المستويين المحلي والدولي دون أن يكون لتلك المصطلحات تعريف محدد أو عقوبة واضحة في القوانين العقابية الوطنية، التي من شأنها وصف الأفعال المجرَّمة ووضع عقوباتها

إن الجرائم والمخالفات التي يرتكبها الأفراد والجماعات وتوصف بأنها جريمة منظمة، ماهي إلا جرائم ومخالفات عادية تنص عليها معظم القوانين العقابية وتضع لها عقاباً إن جرائم الحريق العمد، والقتل، والاعتداء، والقرصنة، والابتزاز عن طريق احتجاز الرهائن، والخطف، والتزوير، والتزييف، والتهرب من الضرائب، والاتجار غير المشروع في المخدرات، والرشوة، والفساد، وجرائم البيئة، تهريب الأسلحة، وحيازة المواد المتفجرة، والسرقات، والاختلاسات، وتجارة الجنس، غسيل الأموال،

والقرصنة بأنواعها والغش والاحتيال كلها جرائم عادية تعاقب عليها القوانين، إلا أنها أصبحت الآن توصف بأنها جرائم منظمة متى تم تنفيذها بوساطة جماعات منظمة أو في ظروف تكشف ما وراءها من جهات يخُشى بأسها [1]

والسؤال هنا، هل هنالك حاجة لتعريف خاص أو تشريع خاص يُجرِّم أنشطة بعينها ويضع لها عقاباً مشدداً باعتبارها جريمة منظمة ؟ وتتفرع عن هذا السؤال أسئلة أخرى هي :

١ ـ ماهي النتائج الإجرائية التي ترتبط بالتحقيق والاتهام والمحاكمة في هذا النمط الجديد من السلوك.

٢ ـ ما هي التدابير العقابية والإصلاحية الملائمة للأشخاص الذين تتم إدانتهم بارتكاب هذا النمط من السلوك

٣ ـ ماهي الآليات المنظمة لعمليات الضبط التي تطبق للسيطرة على هذا النوع من الجرائم.

٤ ـ هل تطلب ظاهرة الإجرام المنظم من قانون العقوبات الموضوعي الاعتراف بأركان خاصة للجريمة المنظمة تأخذ في الاعتبار الباعث والأثر والنتائج.

٥ ـ هل تطلب ظاهرة الإجرام المنظم من القانون الجنائي الشكلي استخدام نظام عدالة جنائية خاص يُعنى بأطراف الجريمة المنظمة.

تلك أسئلة تهم المحققين ورجال تنفيذ القانون وترتبط بكفاءة الأداء في مجال مكافحة الإجرام المنظم، وعلى واضعي السياسة الجنائية الوقوف عندها والعمل على معالجتها

---

(1)David Nelken. ***The Futures of Criminology***. Sage Publications,1994, P. 43.

١ ـ تعريف الجريمة المنظمـة:

لم يتم استخدام مصطلح الجريمة المنظمة بداية بهدف تجريم سلوكيات بعينها واعتبارها جرائم تمثل أنماطاً جديدة في القوانين الجنائية الوطنية أو القانون الجنائي الدولي في القوانين العقابية لبعض الدول العربية نجد نصوصاً تجرِّم المساهمة أو الاشتراك مع آخرين في ارتكاب بعض الجرائم العادية كما أن هنالك نصوصاً في بعض القوانين تشدد العقوبة على الجناة حالة انضمامهم إلى عصابات منظمة أو معروفة، وهنالك قوانين عقابية نادرة صدرت لتجريم الجريمة المنظمة مثل قانون ضبط الإجرام المنظم في الولايات المتحدة الأمريكية. إلا أن هنالك محاولات جادة من قبل علماء الإجرام لبلورة تعريف للجريمة المنظمة يكون ملائماً لاستخدامه بواسطة المشرعين حالة اتجاههم إلى استحداث تشريعات عقابية أو إجرائية خاصة للجريمة المنظمة.

يختلط كثيراً في الأذهان المفهوم الحقيقي للجريمة المنظمة بكثير من صور الجريمة التي ترتكب بطريقة متقنه أو مخططة، حيث يطلق البعض على جميع تلك الصور اسم الجريمة المنظمة ولكن الواقع أن تعبيرالجريمة الجريمة (Organized Crime) ينصرف إلى نوع واحد من الإجرام الذي يرتكز على الصفة المؤسسية والتي من لوازمها الاستمرارية (Continuity) [1]

فكثيراً ما تقع ـ بعض ـ الجرائم التي يشترك في ارتكابها مجموعة من المجرمين الذين جمعتهم الصدفة أو كونوا تشكيلاً عصابياً مؤقتاً، ثم خططوا

---

(١) أحمد، عز الدين. *الصور الحديثة للجرائم: تطبيق على الجريمة المنظمة والإرهاب*. الرياض المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، ١٩٩٤م (ورقة غير منشورة).

لاقتحام بنك أو خطف شخص أو عملية سطو أو قتل، ثم نفذوا هدفهم الإجرامي بإتقان عن طريق رسم خطة تتوزع فيها الأدوار والمهام مما يجعل الجريمة غامضة وصعبة الحل على رجال الأمن فيطلق عليها البعض أن هذه جريمة منظمة، ولكنها في الواقع ليست كذلك، وإنما هي من قبيل الجريمة المخططة (Planned Crime)

فأساس الجريمة المنظمة أنها تقوم على تنظيم مؤسسي ثابت (Organization) وهذا التنظيم له بناء هرمي ومستويات للقيادة وقاعدة للتنفيذ وأدوار ومهام ثابته وفرص للترقي في إطار التنظيم (Career Criminals) ودستور داخلي صارم يضمن الولاء والنظام داخل التنظيم ثم والأهم من ذلك كله الاستمرارية وعدم التوقيت أو العرضية طالما المنظمة قائمة وما دامت تحقق نجاحاً ولم تفلح أجهزة الأمن أو منظمة منافسة أخرى في القضاء عليها. كما يخلط البعض أيضاً بين المنظمات الإرهابية ومنظمات الجريمة المنظمة. حقيقة أن هناك بعض أنواع التشابه بين النوعين من الأنشطة الإجرامية، فكلاهما يعتمد على التنظيم أو المنظمة وكلاهما يخضع لنفس البناء الهرمي (Hirarchical Structure)، كما أن كليهما يرتكبان جرائم العنف بقسوة بالغة، ويفرضان نظاماً داخلياً صارماً للأمن، ولكن هناك اختلافاً جوهرياً بين الإرهاب الذي يسعى إلى تحقيق أهداف سياسية وبين الجريمة المنظمة التي تسعى إلى جمع أكبر قدر من الأموال بطرق غير مشروعة.

من أحدث التعريفات التي عرضت في هذا المجال :

تعريف اللجنة التي شكلها الرئيس الأمريكي في شأن الجريمة المنظمة (Presidet's Committee on Organized Crime) والتي أصدرت تقريرها

في ٣١ مارس ١٩٨٨م، وينص هذا التعريف على أن الجريمة المنظمة «جماعة مستمرة من الأشخاص الذين يستخدمون الإجرام والعنف والإرادة المتعمدة للإفساد والحصول على منافع مادية والاحتفاظ بالسطوة»[1]

(Continuing collectivity of persons who utilize criminality, violence and a willingness to corrupt to gain profit and maintain power).

ومن بين المحاولات التي بذلت في هذا المجال التعريف الذي صدر عن المؤتمرات التي عقدها نلسون روكفلر حاكم نيويورك والذي يقول إن الجريمة المنظمة «ثمار اتفاق إجرامي، ذي خاصية متزايدة ومتكاثرة يستهدف امتصاص أكبر قدر من الأرباح التي تتحقق للمجتمع، وذلك اعتماداً على أساليب مجحفة وظالمه، منها ما يتخذ قالباً شرعياً من الناحية المظهرية، ومنها مالا يتخذ هذا القالب، ويخفي مظهره المخالف للقانون، ولكن في كل الأحوال هناك اعتماد متزايد على أساليب إحداث الذعر، ونشر الفساد فضلاً عن التزام الجماعة الإجرامية بأحكام تنظيمية صارمة. في الوقت الذي تتربع فيه على قمة تلك الجماعات قلة تحرص على أن تظهر بمظهر النقاء والطهارة والالتزام بالقانون.

وفي عام ١٩٨٧م قامت لجنة من رجال القضاء والأمن لدراسة الظاهرة في الولايات المتحدة الأمريكية وانتهت في تقريرها الى التعريف التالي:

«الجريمة المنظمة هي تعبير إجرامي يعمل خارج إطار القانون والضوابط الاجتماعية ويضم بين طياته الآلاف من المجرمين الذين يعملون وفقاً لنظام

---

(1) Albanese, J. *Organized Crime in America*. Cincinnati : Anderson, 1985, p. 19.

بالغ التعقيد والدقة، يفوق النظم التي تتبعها أكثر المؤسسات تطوراً وتقدماً، كما يخضع أفرادها لآحكام قانونية سنوها لأنفسهم تفرض أحكاماً بالغة القسوة على من يخرج على قاموس الجماعة المنظمة ويلتزمون في أداء أنشطتهم الإجرامية بخطط دقيقة مدروسة ويجنون من ورائها الأرباح الطائلة».

في رأي والتر ركلس، الجريمة المنظمة هي مزاولة عمل تجاري غير مشروع مع العلم بعدم مشروعية ذلك العمل[١]، ويعرف سلن سورستن (Thorsten) الجريمة المنظمة بقوله «إنها مرادف لأعمال اقتصادية نظمت لأغراض القيام بنشاطات غير قانونية، وفي حالة القيام بتلك النشاطات بالطرق القانونية ينبغي تكملتها بوسائل غير مشروعة»[٢]

Organized crime is a synonymous with economic enterprises orgaized for the purpose of conducting illegal activities and which when they operate legitimate ventures do so by illegal means.

أما تعريف جون كونكلن (John E. Conklin) فيقول «إن الجريمة المنظمة هي نشاط إجرامي تقوم به منظمة شكلية تكرس جهدها في المقام الأول للكسب بوسائل غير مشروعة.

Organized crime is a criminal activity by a formal organization developed and devoted primarily to the persuit of profits through illegal means[٣]

---

(1) Walter C. Reckless. ***The Crime Problem***. N.Y.: Goodyear Publishing, 1973, p. 309.

(2) Sellin Thorsten. "The Lombroso Myth in Criminology". ***American Journal Publishing***, 1973, p. 309.

(3) Conklin E. John. ***Criminology***. N.Y. : Macmillan, 1981, p. 93.

لقد اقترن تعريف الجريمة المنظمة في الولايات المتحدة في الماضي بالمافيا أو لاكوسا نوسترا (Mafia or La Cosa Nostra) إلا أن علماء الإجرام قاموا بإعادة تعريف الجريمة المنظمة لتشمل جميع الأعمال الإجرامية التي يديرها الصينيون والجمايكيون والكولمبيون والتايلانديون والهنود والأفغان والنيجيريون والغانيون والايطاليون والأمريكيون.

إن الجريمة المنظمة لا تخرج عن كونها فعلاً أو امتناعاً ضاراً يطاله القانون العقابي ويأتي به شخص عاقل، ويغلب على ذلك العمل الضار صفة الفعل دون الامتناع وتتميز الجريمة المنظمة بصفتها التجارية وعائداتها المالية غير المشروعة وفوق ذلك كله فإن الجريمة المنظمة تتخذ من العلم والتقنية أدوات لها. كما تقوم أركانها على أشخاص تدربوا على عناصر الجريمة وخبروا أبعادها ودرسوا خططها وطرق تنفيذها وكيفية التصرف بعد ارتكابها. ومن أخطر عناصر الجريمة المنظمة امتدادها عبر الحدود الدولية والإقليمية وتداخلها بين المؤسسات والشركات وخدمتها لمصالح العصابات الدولية.

وتفتقر الجريمة المنظمة إلى بعض العناصر والعوامل التي تؤدي عادة إلى وقوع وتكرار الجرائم التقليدية، فالجاني في الجريمة المنظمة يختلف عن الجاني في الجرائم العادية في وضعه الاجتماعي والاقتصادي ومظهره الخارجي وسلوكه وقدراته العلمية قد يستعين الجاني في الجريمة المنظمة بمجرمين عاديين، إلا أن المجرم العادي الذي يتم تجنيده لعالم الجريمة المنظمة ويحقق فيه نجاحاً سرعان ما ينتقل من ظروفه الاجتماعية العادية إلى طبقة مرتكبي الجرائم المنظمة.

تأخذ الجريمة المنظمة في الغالب شكلاً خارجياً للأعمال المشروعة أو

ترتكب في ظل أعمال تجارية مشروعة، الشيء الذي ضاعف من خطورة الجريمة المنظمة على النظام الاقتصادي والسياسي العالميين، وذلك بعد أن تم تكوين شركات ومؤسسات اقتصادية بواسطة مرتكبي الجرائم المنظمة الذين تمكنوا بفضل مكاسبهم المالية الهائلة من التغلغل في المؤسسات المالية والشركات التجارية العالمية واخترقوا كثيراً من مواقع التمويل والسيطرة على حركة التجارة العالمية وفي هذا يقول ديفيد كابلان (David E. Kaplan) وأليك دوبرا (Alec Dubara) مستشار لجنة الرئيس الأمريكي لمكافحة الجريمة المنظمة في الولايات المتحدة في مؤلفهما «الياكوزا» (العصابات الخفية التي تنظم وتدير جرائم تحت الأرض في اليابان)[١]

ظاهرة الجريمة المنظمة في شكلها الجديد تتمثل في السيطرة على التجارة الدولية وإخضاعها لممارسات غير قانونية حتى أصبحت المعاملات التجارية المشبوهة بين عصابات الجريمة المنظمة في الصين واليابان وتايلاند والولايات المتحدة تشكل حوالي (٨٠٪) من حركة التجارة في المحيط الباسيفيكي وتعتبر هذه البلاد مصدراً للمواد المخدرة التي تجد أسواقاً كبيرة في الولايات المتحدة وغرب أوروبا وتقترن المعاملات التجارية لعصابات الجريمة المنظمة بالاتجار غير المشروع في المخدرات والسلاح والمعلومات السياسية والتقنية حيث بلغت قيمتها الرسمية (٨٠) مليار دولار خلال عام ١٩٨٥م وظلت تتضاعف حتي بلغت ما يعادل (٢١٠) مليارات عام ١٩٩٢م

عبارة الجريمة المنظمة تفيد معنى التنظيم، وهذا يدل على أن المقابل

---

(1) David E. Kaplan, A Alec Dubara. *The Yakuza*. N.Y. : Future Publications, 1992, p.131.

للجريمة المنظمة هي الجريمة غير المنظمة . إلا أن المقصود كما يتبادر إلى الذهن هو الجريمة الجماعية المستمرة التي تشترك فيها عدة عناصر ولكل عنصر فيها جزء محدد من المهمة ، وبحيث يكون كل فرد مكملاً للآخرين

ولكلمة التنظيم هنا مدلول واسع وهي لا تقتصر على العدد فحسب ولكن يمتد التنظيم إلى أساليب إدارة المنظمة الإجرامية وطرق تجنيد أفرادها وتدريبهم وإدارة إمكانات المنظمة بمختلف شؤونها المالية والفنية والقانونية

ويمكننا النظر إلى كلمة التنظيم من زاوية اصطلاحية تتجاوز حدود المعنى اللغوي للتنظيم فالجريمة المنظمة تأخذ طابع الاحتراف المعتمد على التخطيط المحكم والتنفيذ الدقيق والمدعم بالإمكانات المادية التي تمكنه من تحقيق أغراضه مستخدماً في ذلك كل الوسائل المتاحة التي يشرف عليها مجرمون محترفون يمثلون الوجه المباشر للجريمة مع إبقاء رموز وقادة الجريمة المنظمة بعيداً عن مسرح الحوادث ويقومون بمهام ضرورية تليق بمكانتهم[1]

تأخذ الجريمة المنظمة مساحات واسعة لنشاطاتها رغم وجود العمل الداخلي المتخصص ، فهي كمجموعة شركات لها شركات متخصصة لكل منها حرية الحركة والاستثمار ، إلا أنها في النهاية تصب في التنظيم الأم وتعمل معها في تعاون وتنسيق وفق استراتيجية عامة ومحددة يرسمها ويوجهها الرئيس الأعلى أو «البوص» (Boss) والذي يكون في الغالب مجهولاً لدى معظم العاملين في المؤسسة ، ويحاط هذا «البوص بهالة من القدسية والهيبة تخفيهم وتجعلهم أكثر طاعة واحتراماً لهذا الرجل الكبير ، الذي يسمعون عنه دون أن يروه .

---

(١) محمد ، فاروق النبهان . *مكافحة الإجرام المنظم* . الرياض . المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ، ١٩٨٩م ، ص ٤٨

ويعيش رئيس الجماعة المنظمة في ظروف أمنية غير عادية، وتكون تحركاته محسوبة بدقة وفقاً لحراسات مشددة وبسيارات مصفحة ومحصنة ضد الرصاص، ويستأجر «البوص» أقوى الرجال لشئونه الأمنية، كما يزودهم بوسائل الاتصال الحديثة والأسلحة الأوتوماتيكية. وتعكس تلك الإجراءات الأمنية المشددة خوف عصابات الجريمة المنظمة من بعضها البعض بسبب خلافاتها المعقدة وتضارب المصالح التي تحسم عادة بين العصابات عن طريق التصفيات الجسدية. والحق يقال إن خوف عصابات الجريمة المنظمة من بعضها البعض يحد من حركتها ونشاطها أكثر مما تقوم به الأجهزة الرسمية، كما أن بعض العصابات المنظمة تقوم بمساعدة الشرطة في كشف جرائم العصابات المعادية لها انتقاماً منها، الشيء الذي تستغله أجهزة الشرطة في بعض الدول للإيقاع بين العصابات المنظمة وصولاً لأسرارها تميل عصابات الجريمة المنظمة إلى توظيف أفرادها في المطاعم والفنادق والبارات، وتسعى للسيطرة على أماكن اللهو مثل دور السينما وأماكن المقامرة والدعارة والمسارح ودور الرياضة. كما تبسط نفوذها على المبدعين في الفن والرياضة وأصحاب الشهرة كالممثلين والممثلات. وتنفق أموالاً طائلة لكسب قلوب النساء الفاتنات وعارضات الأزياء والاقتران بأجمل النساء كل ذلك بالطبع لتأمين المواقع القريبة من نشاطهم الاجرامي وللاستفادة من الشخصيات ذات التأثير الاجتماعي، وتسعى عصابات الجريمة المنظمة في الخفاء لكسب رجال السلطة من الحكام والوزراء وزعماء الاحزاب ويبدو ذلك جلياً من الفضائح السياسية والمالية التي تكتشف من وقت لآخر في الدول الصناعية الكبرى

مما تقدم يمكننا القول أن الجريمة المنظمة هي جريمة عادية ينطبق عليها تعريف الجريمة المعروف في الفقه والقانون ولكنها تتميز بالسمات التالية :

١ ـ تأخذ شكلاً نظامياً ومستمراً

٢ ـ تشترك فيها عناصر متعددة.

٣ ـ غايتها جمع المال أو تحقيق نتائج من شأنها تحقيق أهداف اقتصادية

٤ ـ تتسم بالعنف والاستعداد لاستعمال القوة عند اللزوم

٥ ـ استغلال النفوذ وشراء الذمم كوسائل للتنفيذ.

٦ ـ الميل إلى استغلال نقاط الضعف الاجتماعي والاقتصادي والسياسي

٧ ـ دقة تنظيم أفراد العصابة وقوة التحكم بهم

٨ ـ الاحترام والطاعة المتبادلة بين الأفراد وفقاً للهيكل الهرمي

٩ ـ جمع وتوظيف المعلومات الشخصية ضد الآخرين

١٠ ـ الاستفادة من الثغرات التشريعية

١١ ـ السيطرة على منافذ الجريمة كالدعارة، القمار، حانات السكر، اللهو

١٢ ـ الترهيب والترغيب لكسر شوكة أعدائهم

١٣ ـ الاستفادة من التطور العلمي في وسائل النقل والاتصال

١٤ ـ استغلال المؤسسات المالية بالوسائل غير المشروعة لغسل الأموال ونقلها من مكان لآخر

١٥ ـ الاحتيال وتزوير الوثائق الثبوتية واستعمال أسماء غير حقيقية

١٦ ـ سرية العمل

١٧ ـ الاحتراف.

١٨ ـ العمل المتواصل لكسب المال والرجال.

١٩ ـ التعامل مع الأجهزة الأمنية.

٢٠ ـ حيازة الأسلحة النارية بطرق غير مشروعة.

٢١ـ حماية أفراد العصابة بعضهم بعضاً والتضحية في سبيل قادتهم والولاء المطلق للمهنة.

هذه العناصر شاملة تتوفر بعضها في العمل الإجرامي وأخرى في المجرم أو الأسلوب الإجرامي للعصابات التي تعمل في مجال الجريمة المنظمة، وعليه فإنه من الواجب وضعها في الاعتبار لدى البحث والتحقيق في مجال الجريمة المنظمة

وينبغي انتباه رجال المباحث الجنائية ورجال إنفاذ القوانين والشهود لهذه العناصر أثناء أدائهم لواجباتهم اليومية. إذ أن توفر أي من هذه العناصر قد يدعو إلى الاشتباه في الشخص أوالفعل الضار لكونه عملاً متصلاً بالسلوك الاجرامي المنظم. كما أنه من واجب المحققين ورجال التحري التدقيق في هذه العناصر وهم يقومون بأعمالهم الجنائية في مجال الجرائم التقليدية والمخالفات البسيطة

٢ ـ أهمية تمييز الجريمة المنظمة عن غيرها من الجرائم المدبرة:

هنالك أنماط من الجرائم يرتكبها الأفراد أو الجماعات تتسم ببعض سمات الجريمة المنظمة لكونها مدبرة تدبيراً محكماً ويتم تنفيذها وفق خطط تكفل لها النجاح، كما أن هنالك جرائم تختلط سماتها مع سمات الجريمة المنظمة حتى يصعب التمييز بينهما الشيء الذي يُعقد مهمة المحققين في الجريمة المنظمة. جريمة الإرهاب [1] ـ على سبيل المثال ـ تتسم بالكثير من سمات الجريمة المنظمة حتى ساد الاعتقاد بأن هنالك علاقة قوية بين الظاهرتين. وقد شرعت الأمم المتحدة عام ١٩٩٠م في وضع برامج موحدة

---

(1) Maxwell Tylor. *The Terrorist*. London : Brassey's, 1988, p. 169.

لمعالجة الظاهرتين، إلا أنها عادت عن تلك الفكرة بعد وضوح فوارق جوهرية بين الجريمة المنظمة وجرائم الإرهاب[1]، ومن أكثر أنماط الجرائم التي تتداخل سماتها مع سمات الجريمة المنظمة جرائم احتجاز الرهائن، والتي قد تكون جريمة منظمة أو جريمة إرهاب أو جريمة عادية يرتكبها شخص مختل عقلياً

الجرائم الخطرة ـ عادة ـ تُصيب الأجهزة الأمنية الضعيفة بإرباك شديد، لعدم قدرتها على تمييز الجريمة وطبيعتها وأهدافها وقد يؤدي ارتباك الأجهزة الأمنية إلى ضياع الحقائق وإفلات المجرمين من يد العدالة أما الأجهزة الأمنية القوية ذات المعلومات الجنائية السليمة فإنها تستطيع التغلب على معضلة تمييز طبيعة الجريمة والتعرف على الأسباب والدوافع والأهداف في وقت يُمكِّنها من السيطرة على الحدث والتعامل معه بكفاءة واقتدار

وللتعرف على الجريمة المنظمة وتمييزها عن غيرها مس أنماط الجرائم فإن على الأجهزة الأمنية والمحققين اتباع الآتي :

١ ـ عدم التسرع في إطلاق الأحكام حول طبيعة الجريمة وأسبابها وأهدافها

٢ ـ حسن قراءة المعلومات الأولية حول الجريمة وتحليلها على ضوء المعلومات الجنائية المتوفرة مسبقاً

٣ ـ تقدير حجم العائدات المالية المتوقعة للجناة.

٤ ـ التعرف على التدابير المتخذة للحصول على العائدات المالية للجريمة

٥ ـ تقدير حجم الخسائر في الأرواح والأموال التي سببتها الجريمة

٦ ـ تحديد التدابير المتخذة لهروب الجناة من مسرح الجريمة.

٧ ـ التعرف على الهدف أو الضحية ووضعها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

٨ - التعرف على الجناة وانتماءاتهم وتاريخهم الإجرامي

٩ - دراسة سمات الجريمة.

١٠ - فحص الأدلة المتاحـة.

١١ - مراعـاة الآتي :

أ - باعث الربـــح

ب - درجات السرية.

ج - الميل الإعلامـــي.

د - الحالة النفسية والعقلية للجاني

٣ - الجريمة المنظمة في نظر الشريعة الإسلاميـــة:

الجريمة المنظمة في نظر الشريعة الاسلامية لا تختلف عن الجريمة العادية من حيث طبيعتها والعقوبات المقررة لها والجريمة المنظمة مثل غيرها من الجرائم تدخل ضمن جرائم الحدود أوالقصاص أو جرائم التعـازير وفي ظل الشريعة الإسلامية لا تواجه الأجهزة الأمنية والمحققون معضلة تعريف الجريمة المنظمة وتمييزها عن غيرها من الجرائم ولا تواجه أجهزة القضاء معضلة البحث عن نصوص مشددة للعقوبة إذ يوجد في الحدود والقصاص والتعازير ما يكفي لردع الجناة مهما بلغت الجريمة من خطورة. وتتفوق الشريعة الإسلامية عن القوانين الوضعية في معالجتها لظاهرة الجريمة المنظمة بما توفره الشريعة من وسائل الوقاية من الإجرام المنظم. فالشريعة تُحرِّم بعض أنواع السلوك المباح من باب سد الذرائع. كما أنها تضع ضوابط عامة لسلوكيات أفراد المجتمع، وتجرم بعض الأفعال التي أصبحت اليوم أهم مداخل الجريمة المنظمة، كالدعارة، تجارة الجنس، القمار، تعاطي الخمور والمخدرات، الأعمال الفاضحة وغيرها من الممارسات الاجتماعية التي

أصبحت الآن نواة لعصابات الجريمة المنظمة . لذا نجد أن الإجرام المنظم ينتشر بطريقة واضحة في البلاد غير الإسلامية التي يكثر فيها الفساد وتباح فيها المحظورات بحجة الحريات الفردية . إذ تتراخى الأجهزة الأمنية وتفسد سمعة القضاء وتجد فيها عصابات الجريمة المنظمة مرتعاً خصباً، وتشكل العقوبات الشرعية ردعاً خاصاً وعاماً لمرتكبي الجريمة المنظمة والذين يقفون خلفها باعتبارهم مفسدين في الأرض . وتأتي عقوبة الحرابة كمثال لاعتبار الحرابة احترافاً للجريمة بقصد المال والكسب غير المشروع ﴿إنما جزاء الذين يحاربون اللّه ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يُقتلوا أو يُصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض﴾ [1]

ثانياً: التحقيق في قضايا الجريمة المنظمة:

التحقيق في قضايا الجريمة المنظمة لا يختلف عن التحقيق في الجرائم من حيث الإجراءات الشكلية النظامية والتقنيات المستخدمة في كشف الجرائم وجمع الأدلة . ولكن تعقيدات الجريمة المنظمة وخططها المدبرة بواسطة خبراء، وما يتوفر للجريمة المنظمة من إمكانات فنية ومالية وفرص اختراق الأجهزة الأمنية يلقي بانعكاساتها السلبية على التحقيق ونتائجه ويُضاعف من الصعوبات التي تواجه المحققين في أداء مهامهم . كما أن الجريمة المنظمة لا تنتهي بمجرد ضبط الجناة فيها كما هو الحال في الجريمة العادية، بل يظل الخطر ماثلاً بعد اكتشاف الجريمة والقبض على الجناة لوجود عناصرها الحقيقية طلقاء خارج الأسوار [2] ، وتتحرك تلك العناصر للقيام

---

(١) سورة المائدة ، الآية ٣٣

(2) Ternace, D. Miethe & Robert Meier. ***Crime and it's Social Context***. N.Y. : State University of N.Y. Press, 1994, p. 128.

بدورها بعد إلقاء القبض على الجناة الذين نفذوا الجريمة وذلك بالبحث عن طرق الإفراج عن الجناة وطمس الحقائق والأدلة التي من شأنها أن تدين الجناة وإخفاء عائدات الجريمة ووثائقها كما تلعب تلك العناصر دوراً في التأثير على المحققين وتضليلهم بأدلة مصطنعة تارة، وبإفسادهم أو الإضرار بهم تارة أخرى والقاعدة العامة أن أية منظمة إجرامية تحتفظ بمبالغ نقدية هائلة تُرصد لأغراض إفشال تحقيق العدالة الجنائية في حق أطراف الجريمة المنظمة. كما أن لكل منظمة إجرامية فرق متخصصة لتصفية المؤثرين على إجراءات تحقيق العدالة الجنائية في الجريمة المنظمة سواءً كان المؤثر عضواً في الأجهزة الأمنية أو هيئة التحقيق والإدعاء أو القضاء أو الخبراء الجنائيين أو الشهود [1] . وقد تمتد عمليات التصفية الجسدية أحياناً للمتهمين أنفسهم في حالة ضعفهم أو اعترافهم آخذين في الاعتبار كل تلك المخاطر والصعوبات التي تحيط بالتحقيق في قضايا الجريمة نقدم هنا استراتيجية التحقيق في قضايا الجريمة المنظمة.

تتكون استراتيجية التحقيق في قضايا الجريمة المنظمة من ثلاث مراحل هي

١ ـ مرحلة ما قبل وقوع الجريمة المنظمة (Before the fact stage)

٢ ـ مرحلة أثناء وقوع الجريمة المنظمة (During the fact stage)

٣ ـ مرحلة مابعد وقوع الجريمة المنظمة (After the fact stage)

١ ـ مرحلة ما قبل وقوع الجريمة المنظمة:

هي الظروف العادية الآمنة التي لا تهددها الجريمة المنظمة تهديداً مباشراً

(1) Leigh, Edward Somers. ***Economic Crimes : Investigative Princuiples and Techniques***. New York : Clark Boardman, 1984, p. 163.

وواضحاً وفي هذه المرحلة ينبغي بذل كل الجهود الممكنة لدرء خطر الجريمة المنظمة والجرائم التقليدية وتعتبر عمليات الرصد والمتابعة وجمع المعلومات الجنائية في هذه المرحلة عملاً هادئاً ودقيقاً وناجعاً لكونه عملاً متحرراً من الضغوط الرسمية والأهلية التي تسببها الجريمة، أو الخوف من عصابات الجريمة المنظمة وتعتبر استراتيجية التحقيق هنا عملاً استثمارياً ووقائياً بحيث يجني المجتمع ثمارها وعائداتها أمناً وطمأنينة. وتتضاعف تلك العائدات عند حدوث النجاحات التي تصادف إجراءات وخطط السيطرة على الجريمة وضبط الجناة فيها بفضل المعلومات التي توفرت مسبقاً

تقوم استراتيجية التحقيق في هذه المرحلة على عناصر بياناتها كالآتي:

أولا : إجراء البحوث العلمية للتعرف على مشكلة الجريمة المنظمة وأسبابها ودوافعها وطرق ارتكابها وذلك عن طريق تبادل المعلومات العلمية مع الدول والمناطق التي تظهر فيها الجريمة المنظمة، وتتم دراسة الظواهر الاجتماعية السالبة التي تصاحب الجريمة المنظمة خاصة في الدول المجاورة والمجتمعات المشابهة.

وينبغي تطوير هذه البحوث بالطرق العلمية التي تحقق كفاءة النتائج ودقة الاستنتاجات وسلامة التوقعات. ويشمل البحث التعرف على أسباب الجريمة المنظمة خاصة وهنالك عوامل واضحة تؤدي إلى الجريمة المنظمة عكس ما عليه الحال في الجرائم العادية التي تتعقد أسبابها كما هو في نظريات علم الإجرام المعروفة أما شخصية المجرم في الجريمة المنظمة فلهاصفات ومميزات تختلف عن تلك التي حددتها نظريات علم الإجرام كمميزات للمجرم العادي ولايعني هذا وجود مميزات وصفات شخصية مطلقة للمجرم المنظم

بل هنالك تداخلاً بين المجرم العادي والعاملين في مجال الجريمة المنظمة، إذ أن كثيراً من عصابات الجريمة المنظمة تستأجر أو تجند المجرمين العاديين للعمل في الجريمة المنظمة ولكن لا ترقى وظائفهم إلى درجات التخطيط والقيادة. ولهذا فإن اهتمام البحث العلمي الجنائي في هذا المجال ينبغي أن يتركز على شخصية القادة والمخططين للجريمة المنظمة والمشتبه فيهم.

ثانياً اقتراح التشريعات الجنائية والمدنية والمالية بالقدر الذي يحقق الانضباط العام وسد الثغرات التي قد تستغلها عصابات الجريمة المنظمة، ومن الضروري في هذه المرحلة إيجاد قوانين عقابية رادعة وتجريم الممارسات الاجتماعية السالبة التي تنتهجها الجماعة، كما أنه من الضروري ضبط مواقع النشاطات المؤثرةعلى الأمن مثل أماكن اللهو وأماكن تجمعات الشباب ودو السينما والحانات وأماكن الشرب والمراقص إلخ

أما في الجانب المدني والمالي فهنالك ثغرات كثيرة ينبغي تداركها قبل أن تكون تلك الثغرات نوافذ تلج منها الجريمة المنظمة إلى المجتمعات المحافظة ونُشير هنا ـ على سبيل المثال لا الحصر صعوبة الإجراءات المدنية وعدم قدرتها على رد حقوق المظلومين في كثير من بلدان العالم، الشيء الذي يفسح المجال لعصابات الجريمة المنظمة والتي بدأت تأخذ القانون بيدها وتتولى مهمة استرداد الديون والحقوق لأهلها عن طريق القوة وتهديد الدائنين

فإذا كانت الإجراءات المدنية قادرة على وضع معالجات المنازعات المالية فلن يلجأ أحد إلى رجال العصابات بحثاً عن حقوقه أما مجال التشريعات المالية فقد أصبحت الآن الثغرة الأولى والمؤكدة للجريمة

المنظمة التي تحرك أموالها بعيداً عبر الحدود الدولية وتغسلها ثم تستثمرها في جرائم أخرى منظمة وفي مناطق عديدة من العالم. كل ذلك في حاجة إلى تشريعات مالية ومصرفية تمكن أجهزة العدالة الجنائية من ضبط ومراقبة الأرصدة وحركتها بجانب تمكنها من مراقبة التحويلات الالكترونية بين المصارف العالمية

ثالثاً توعية المواطنين بمخاطر الجريمة المنظمة وأساليبها، إذ أنه من الضروري التنسيق ما بين الأجهزة الرسمية والمواطنين في تبادل المعلومات والإرشادات الخاصة بالجريمة المنظمة

رابعاً : تقوية أجهزة تنفيذ القانون وتنظيم توزيعها خاصة الجانب السري والمتخصص في مجال المتابعة وجمع المعلومات الجنائية، ولا شك أن المعلومات الجنائية التي ترد إلى الأجهزة من الدول المجاورة والدول الصديقة ومنظمة الشرطة الجنائية الدولية تفيد كثيراً في إعداد أجهزة تطبيق القانون وتهيئتها لمواجهة الجريمة المنظمة عند وقوعها

خامساً الاهتمام بتدريب وتطوير فرق متخصصة في التحقيق وتزويدها بالعلم والوسائل التقنية الحديثة التي أصبحت تشكل آليات وميكانيكية الجريمة المنظمة

على أجهزة التحقيق والبحث الجنائي أن تعمل في هذه المرحلة وفق خطة واضحة وسليمة لجمع المعلومات الجنائية المتعلقة بالجريمة بصفة عامة والجريمة المنظمة على وجه الخصوص والعمل على دراسة احتمالات أن تكون للجريمة العادية علاقة بالجريمة المنظمة

إن التعرف على معتادي الإجرام والمشبوهين وذوي الاتجاهات السلوكية المنحرفة ورصد تحركاتهم يساعد كثيراً في كشف عناصر الجريمة

المنظمة التي تحوم دائماً حول هذه الفئات المنحرفة بقصد تجنيدهم أو استغلالهم لتحقيق أهداف الجريمة المنظمة وتتطلب إجراءات جمع المعلومات الجنائية في هذه المرحلة التركيز على :

١ ـ محور الأشخاص

٢ ـ محور الأماكـــن

٣ ـ محور الأنشطة الاقتصادية .

ونقصد بمحور الأشخاص كافة أفراد المجتمع دون استثناء . ولا يُعد جمع المعلومات عن أفراد المجتمع تعدياً على الحريات الشخصية لأنه لا يتم بطرق غير مشروعة كما أن الهدف من مثل هذه المعلومات هو تأمين أفراد المجتمع الذين قد يقعون ضحايا للجريمة المنظمة

وتشتمل المعلومات المطلوبة عن الأشخاص العاديين ·

أ ـ المعلومات الأولية عن الأفراد .

ب ـ الحالة الاجتماعية .

ج ـ علاقاتهم ببعضهم البعـض

د ـ علاقات الأفراد الخارجيـة

هـ ـ ارتباطات الأفراد بالأجانب

و ـ خططهم الاقتصادية والعمليـة .

ز ـ المتغيرات التي تحدث على حياتهم .

ح ـ سلوكياتهم الاجتماعية .

أما الأشخاص المشتبهون ومعتادو الإجرام فإنه من الضروري أن تحتوي سجلاتهم الجنائية على معلومات بشأن :

أ - تحركاتهم المحلية والخارجية

ب- ارتباطاتهم بالمؤسسات المالية والمصرفية وأصحاب الأعمال.

ج - ارتباطاتهم مع الأجانب.

د - علاقاتهم بالعصابات الإجرامية

هـ - تحركاتهم اليومية

ز - المتغيرات التي تطرأ على حياتهم الاجتماعية

إن الأماكن، سواء كانت مساكن أو مصانع أو مؤسسات مالية هي في الغالب تكون مسرحاً للجريمة المنظمة، والأماكن رغم كثرتها وتنوعها وتعقيداتها الهندسية ينبغي على أجهزة الأمن معرفتها معرفة جيدة عن طريق معلومات متكاملة ومفصلة. هنالك بعض المعلومات الأولية المفيدة التي من الممكن توفيرها لدى الأجهزة الأمنية من خلال الإجراءات الرسمية الروتينية التي تبدأ بالتصديق على وثائق البيع والشراء للأراضي والعقارات ومن ثم المصادقة على خرائط البناء والسجلات العقارية ورخص الأعمال وغيرها من المعلومات المتداولة بين المواطنين والأجهزة الحكومية المسئولة عن المدن والتخطيط والبناء ورخص الأعمال.

في كثير من الدول تشترط الأنظمة والقوانين إيداع صور من الأوراق الرسمية لدى الجهات الأمنية كما أن هنالك أنظمة تشترط أخذ رأي الجهات الأمنية قبل التشييد والبناء أو ممارسة بعض المهن ومن المألوف في الدول المتقدمة أن تقوم الأجهزة الأمنية المحلية بالطواف على المساكن والمصانع والمحلات التجارية دورياً للاطلاع على الرخص والسجلات ومعرفة أسماء

(1) Walter L. Ames. ***Police and Community in Japan***. California : University of California Press, 1981, p. 97.

الساكنين والعاملين في الأماكن التي تقع في دائرة اختصاصها [1] وتعتبر معرفة الأماكن ومداخلها وملاكها من أهم واجبات رجال الدوريات والنقاط الأمنية ذات الاختصاص.

بعد توفير المعلومات العامة عن جميع الأماكن في المنطقة المعنية، تُعطي المعلومات المتعلقة ببعض الأمكنة اعتباراً خاصاً وعناية تامة باعتبارها الأقرب للجريمة المنظمة ومن ذلك .

١ ـ البنوك التجارية.

٢ ـ المصارف والمؤسسات المالية.

٣ ـ المحلات التجارية الكبرى.

٤ ـ الفنادق

٥ ـ الحانات والمراقص

٦ ـ أماكن الدعارة السرية والعلنية

٧ ـ المصالح الحكومية.

٨ ـ الأندية الرياضية

٩ ـ أسواق الذهب

١٠ ـ الأسواق المركزية

١١ ـ المصانع الاستراتيجية.

١٢ ـ المؤسسات التعليمية.

١٣ ـ مساكن الشخصيات الهامة.

١٤ ـ السفارات

١٥ ـ المنشآت العسكرية.

١٦ـ منشآت الأجهزة الأمنية والقضاء.

١٧ـ مباني المؤسسات العقابية والإصلاحية.

١٨ـ مخازن المواد الضرورية.

والأنشطة الاقتصادية هي ميدان الجريمة المنظمة التي أصبحت الآن جزءاً لا يتجزأ من النشاط الاقتصادي على المستويين المحلي والدولي لذا من الضروري أن تتوفر لدى الأجهزة الأمنية كافة البيانات الضرورية عن الأنشطة الاقتصادية المرخصة نظاماً في المنطقة المعنية تلجأ عصابات الجريمة المنظمة إلى أسلوب معروف، وهو تكوين شركات ومؤسسات مرخصة وفقاً للأنظمة والقوانين وتمارس أنشطة مشروعة في الظاهر إلا أن الأنشطة الرئيسية هي أعمال غير مشروعة تنفذ تحت مظلة المؤسسة المشروعة، لذا على أجهزة التحقيق والبحث الجنائي أن توفر من المعلومات ما يمكنها من التعرف على كل نشاط اقتصادي بتفاصيله الكاملة. والمعلومات التي ينبغي توفيرها هي.

١ـ نوع النشاط الاقتصادي

٢ـ اسم المرخص له نظاماً بممارسة النشاط.

٣ـ الجهة الممولة للنشاط

٤ـ مصدر تمويل النشاط

٥ـ دور البنوك في النشاط.

٦ـ الحركة الفعلية للسلع المتداولة في النشاط.

٧ـ القيمة المالية للنشاط

٨ـ الأرباح أو الخسائر.

٩ـ الأطراف المعنية بالنشاط.

١٠ـ طرق تسوية الحسابات المالية

١١ـ الأطراف الأجنبية ذات العلاقة بالنشاط .

١٢ ـ مدى الإيفاء بالضرائب الحكومية

١٣ ـ المراسلات المتعلقة بالنشاط .

١٤ ـ كيفية التصرف في الأرباح

١٥ ـ تاريخ النشاط

١٦ ـ الاتجاهات المستقبلية للنشاط .

١٧ ـ الأزمات التي تصاحب مثل هذا النشاط

١٨ ـ فرص العمل غير المشروع في مجال النشاط المعني

١٩ـ مدى كفاءة العاملين في النشاط الاقتصادي المعني

٢٠ ـ الرؤية العالمية لهذا النشاط

٢١ـ مكانة الدولة المعنية بالنسبة لهذا النوع من الأنشطة في الأسواق العالمية

٢ ـ مرحلة أثناء وقوع الجريمة المنظمة:

ونعني بمرحلة أثناء الجريمة المرحلة التي تمر بها الإجراءات الأمنية منذ البدء في تنفيذ أول ركن من أركان الجريمة المنظمة أو ضبط أي عنصر من عناصرها أو توفر معلومات عن التخطيط لارتكابها في الدولة أو في مياهها الإقليمية أو على متن الطائرات والسفن التي تحمل علم الدولة أو على أثر تورط أحد رعايا الدولة في الجريمة المنظمة وتشمل إجراءات هذه المرحلة جمع المعلومات والتحقيق والمحاكمة وتنفيذ العقوبة . ويعنينا في هذه المرحلة السيطرة على آثار الجريمة المنظمة ومنع انتشارها في مواقع أخرى بجانب

البحث عن أسبابها ومعالجة آثارها على الجناة والضحايا وتقع عمليات هذه المرحلة على عاتق رجال الشرطة بمختلف تخصصاتهم من رجال المباحث وخبراء المختبر الجنائي وخبراء الأسلحة وخبراء الخطوط والأصوات والأجهزة الالكترونية والحاسوب والمحاسبين وخبراء المصارف والبنوك وقوات الاحتياطي وفرق الإنقاذ والتدخل السريع والقناصة وغيرهم من الذين يمكن الاستعانه بهم لإنقاذ الأرواح والأموال وتأمين حياة الضحايا والشهود. وتتسم إجراءات هذه المرحلة بكثير من المخاطر وتحتاج إلى رجال أقوياء وعلى درجة من الأمانة والتفاني والإخلاص لأنهم يعملون في ظروف مليئة بالترهيب والترغيب. ولعصابات الجريمة المنظمة عيون تتابع حركة الجريمة منذ البدء في التخطيط وحتى تكتمل عناصرها، وعلى هذه العيون تقع مهمة تطهير الجيوب والمعوقات المتمثلة في استراتيجيات التحقيق وأجهزة الأمن وتعمل هذه العيون على إفساد الاستراتيجية الأمنية بكل الوسائل بما في ذلك التصفية الجسدية أو شراء الذمم

ومن المقومات الأساسية التي ينبغي مراعاتها في هذه المرحلة

١ ـ سرية التحقيق ومعلوماته.

٢ ـ الاستعانة بالفرق المتخصصة في التحقيق

٣ ـ الاستفادة من المعلومات الخارجية

٤ ـ اتقان استعمال الأسلحة النارية والاستعداد لاستعمالها خلال هذه المرحلة.

٥ ـ تشديد الحراسة على المتهمين والشهود والأدلة الجنائية

٦ ـ الاستعانة بخبراء المصارف والحاسوب.

٧ ـ تأمين الوثائق والمستندات.

٨ ـ الحرص على تأمين الاتصالات

٩ ـ السيطرة على أموال المتهمين والمشتبه فيهم.

١٠ ـ التزام جانب الإجراءات القانونية السليمة.

تتم إجراءات اكتشاف الجريمة المنظمة وضبط الجناة فيها والتحقيق مع أطرافها وفقاً للقواعد العامة للتحقيق الجنائي المتكامل [1] والذي تستخدم فيه عناصر التحقيق الجنائي الستة وهي :

١ ـ التحقيق الجنائي العام.

٢ ـ التحقيق الجنائي الفني الطريقي.

٣ ـ التحقيق الجنائي الفني المعملي

٤ ـ التحقيق الجنائي النفسي العقلي

٥ ـ التحقيق الجنائي السببي.

٦ ـ التحقيق الجنائي بوساطة الطب الشرعي

ولكن هنالك اعتبارات خاصة ينبغي مراعاتها، وهي اعتبارات نابعة من خصوصية الجريمة المنظمة من حيث نوعية الجناة فيها، والوسائل المستعملة في تنفيذها، وأهدافها، وقوة الجهات الخفية التي تقف خلفها. ومن تلك الاعتبارات ما يتصل بمسرح الجريمة ومنها ما يتصل بأسلوب استجواب الأطراف ومنها ما يتصل بنوعية المحققين الذين توكل إليهم مهمة العمل في مجال اكتشاف الجريمة المنظمة. وفيما يلي نشير في إيجاز لتلك الاعتبارات الخاصة بالتحقيق في الجريمة المنظمة :

أولاً اعتبارات تتصل بمسرح الجريمة وهي

١ ـ توفير معلومات كاملة عن مكان وقوع الجريمة أو أي جزء منها

٢ـ إعداد خريطة لمنطقة مسرح الجريمة وتحديد طرقها ومخارجها

٣ـ توفير الاحتياجات الضرورية للعمل في الظروف الخاصة بمسرح الجريمة

٤ ـ إعداد الاحتياطات الأمنية الكافية تحسباً لاستخدام القوة من أعضاء الجريمة المنظمة

٥ ـ إعداد خطة للتحرك والعمل في مسرح الجريمة مع تحديد الأدوار لكافة أعضاء الفريق

٦ـ إعداد الأوامر القضائية اللازمة في حالة توقع مداهمة مواقع أخرى ترتبط بمسرح الجريمة

٧ـ الاحتفاظ بسرية الجريمة المرتكبة وإجراءات التحقيق فيها

٨ـ السيطرة الأمنية على مسرح الجريمة والمناطق المحيطة به

٩ـ حسن اختيار خبراء مسرح الجريمة وضبط تحركاتهم أثناء التحقيق وبعده

١٠ ـ الدقة في معاينة مسرح الجريمة

١١ ـ اليقظة أثناء العمل في مسرح الجريمة [1]

ثانياً : اعتبارات تتصل باستجواب الشهود وهــي

١ ـ التحفظ على الشهود وتأمين سلامتهم من أي اعتداءات متوقعة

٢ ـ عزل الشهود عن بعضهم البعض

٣ـ إجراء الاستجواب أو تدوين الأقوال في الغرف الفنية الخاصة بالتحقيق في الجريمة المنظمة

٤ ـ تأمين إجراءات التحقيق بالصوت والصورة علاوة على التسجيل في

(1) Osterburg, Janes & R. Ward. ***Criminal Investigation***. Northbrook : .Calibre Press, 1984, p. 110.

ملفات التحقيق

٥ ـ تهيئة غرف حبس خاصة للمتهمين في الجريمة المنظمة

٦ ـ تشديد الرقابة على كل الأشخاص الذين يترددون على مكاتب التحقيق أو يحاولون الاتصال بالمتهمين والشهود.

٧ ـ كشف الشهود الذين يتم دسهم بقصد التضليل أو جمع معلومات لصالح رجال الجريمة المنظمة

ثالثاً: اعتبارات تتعلق بالمحققين وهـي :

١ ـ اختيار محققين من ذوي الخبرات والمعرفة بالتشريعات المحلية والدولية.

٢ ـ يجب أن يكون المحققون من المتخصصين في مجال الجريمة المنظمة.

٣ ـ مراعاة المستوى التعليمي وتوفر الإمكانات الفنية لدى المحققين.

٤ ـ الاستعانة بخبراء في الحاسب الآلي وأعمال البنوك والتجارة والاقتصاد واللغات الأجنبية ضمن فريق التحقيق.

٥ ـ عدم الكشف عن أسماء المحققين أو جهاتهم في الشرطة أو النيابة أو القضاء.

٦ ـ عدم التصريح بالحقائق لوسائل الإعلام ـ مع إمكانية الإعلان عن معلومات مضللة بعيدة عن أخبار الجريمة موضع التحقيق [١]

٣ ـ مرحلة ما بعد الجريمـة المنظمة:

تبدأ هذه المرحلة بتنفيذ العقوبة على المجرم المنظم، ومن المعلوم أن نشاط المجرم المنظم لا ينتهي بتوقيع الجزاء عليه ودخوله في السجن كما هو

---

(1) Martin Susan & E. Lawrence. *Catchiing Career Criminals*. Washington: Police Foundation, 1986, P. 118.

الحال في الجرائم التقليدية . وللجريمة المنظمة حلقات داخل السجون ولها نشاط بين السجناء . كما أن العصابات تقوم بعمليات انتقامية داخل السجون وتستهدف تلك العمليات أفراد العصابات الأخرى ورجال الأمن . كما أن سجناء الجريمة المنظمة يعملون على ترويج المخدرات داخل السجون ويسعون لتجنيد ضعفاء النفوس من بين السجناء لصالح عصابات الجريمة المنظمة ومن ناحية أخرى تسخر العصابات عناصرها وإمكاناتها في هذه المرحلة لتحقيق الأهداف التالية :

١ ـ العمل على إطلاق سراح العنصر المسجون بمختلف الوسائل

٢ ـ الانتقام من الأجهزة التي قامت بعمليات الضبط والتحقيق (مثال اغتيال وكيل النيابة وقاضي التحقيق في قضية المافيا بإيطاليا عام ١٩٩٢)

٣ ـ ابتزاز المال من الضحايا لتغطية نفقات وخسائر الجريمة السابقة

٤ ـ تحريك عناصر جديدة والقيام بجرائم أخرى عاجلة لرفع الروح المعنوية لأعضاء العصابة خاصة السجناء منهم

٥ ـ التصرف في عائدات وممتلكات العصابة بتغيير موقعها أو شكلها وغسل الأرصدة المالية .

٦ ـ تنشيط الأعمال التجارية القانونية حتى يظهر أعضاء العصابة براءتهم وبعدهم عن تلك الجريمة .

٧ ـ إشغال الرأي العام بالإعلان عن وظائف بشروط تركز على الأمانة والنزاهة

وعلى ضوء ما تقدم تقتضي هذه المرحلة استراتيجية تسد الثغرات وتحول دون تكرار الجريمة المنظمة وذلك بوضع ملف التحقيق والمحاكمة على طاولة العمل اليومي وكأن القضية مازالت في مرحلتها الثانية وهنا ينبغي العمل على

١ ـ فرض مراقبة خاصة ورصد الكتروني للسجناء من أفراد الجريمة المنظمة .

٢ ـ الفصل بين أفراد العصابات الإجرامية المتنافرة داخل السجون

٣ ـ زرع عيون أمنية واستخبارية بين السجناء وفي غرفهم الخاصة .

٤ ـ مراقبة المكاتب والشركات ذات الصلة بالعصابة .

٥ ـ رصد حركة الأموال ذات الصلة بالجريمة المنظمة

٦ ـ تسجيل اتصالات أفراد العصابة المحلية والخارجية .

٧ ـ نقل المعلومات للدول الصديقة بقصد التحري

٨ ـ حماية الشهود والضحايا

٩ ـ إزالة آثار الجريمة

١٠ ـ السعي للإصلاح والتهذيب .

١١ ـ العناية بأسر أفراد الجريمة المنظمة المحكوم عليهم وحفظ حقوقهم الإنسانية

١٢ ـ إجراء البحوث العلمية حول أسباب ودوافع الجريمة المنظمة .

١٣ ـ العمل على إزالة أسباب الجريمة والسعي لتهيئة سبل كسب العيش لطلقاء السجون من أفراد عصابات الجريمة المنظمة .

١٤ ـ مواصلة الرقابة ورصد التحركات .

١٥ ـ فتح ملفات خاصة لأفراد العصابة المنظمة ومن تربطهم بهم صلة العمل ، وتحتوي هذه الملفات على ما يلي :

أ ـ مكان وتاريخ ووقت ارتكاب الجريمة المنظمة

ب ـ بيان الأسلوب الإجرامي

ج ـ وصف جميع الأدوات والأشياء المستعملة في الجريمة مع توضيح

مصادرها ومناطق صنعها وعلاماتها المميزة

د - وصف الأدلة الثبوتية .

هـ - وثائق السفر المستعملة

و - وصف الأموال والمصارف والشركات المحلية والأجنبية التي وردت في التحقيق

ز - معلومات كاملة عن الأشخاص الذين وردت أسماؤهم في التحقيقات

ح - معلومات عن الشهود ومصادر المعلومات التي أدت لاكتشاف الجريمة .

ط - اسم العصابة المنظمة التي ينتمي إليها المقبوض عليهم في الجريمة المنظمة مع بيان لمقرها وأسماء قادتها وأعمالها التجارية وعلاقاتها بالعصابات الأخرى في الدول الأجنبية

ي - الأسلحة النارية المضبوطة مع بيان لمصادرها

ك - أسماء البنوك وأرقام الحسابات ذات الصلة بالجريمة .

ل - الأجهزة والمعدات المستعملة في الجريمة كأجهزة الاتصال والنقل

ن - أية معلومات لاحقة .

٤ - التحقيق الجنائي وإثبات الجريمة المنظمة:

يسعى المحققون عادة لإثبات الجريمة بالبحث عن الأدلة والبينات المختلفة التي تُثبت أركان الجريمة موضوع التحقيق بما لا يدع مجالاً للشك . إذ أن مهمة المحقق هي توفير البينات المقبولة قانوناً لإقناع المحكمة بأن متهماً معروفاً ارتكب جريمة تنص عليها القوانين العقابية .

إذاً، ما معنى أن يُثبت التحقيق أن الجريمة المعنية هي جريمة منظمة؟ وكيف يمكن إثبات ذلك ؟ وهل تختلف الإجراءات الجنائية التي يتخذها المحقق لإثبات الجريمة المنظمة عن تلك التي يتخذها في الجرائم الأخرى ؟ للإجابة على هذه التساؤلات نُعيد إلى ذهن القارئ بعض الحقائق والاعتبارات وهي

١ - إكتشاف أية جريمة والقبض على الجناة فيها وتوفير أدلة الإدانة ضدهم وتقديمهم لمحاكمة عادلة ينالون فيها العقوبة الملائمة، يعتبر نجاحاً للأجهزة الأمنية والعدلية - شريطة - أن تكون تلك الجريمة حقيقة جريمة فردية عادية لا تتجاوز حدود أطرافها المعروفة، ولكن، تُعد تلك الإجراءات الجنائية إضراراً بالعدالة وفشلاً لنظم التحقيق الجنائي إذا وضح أن تلك الجريمة هي في الحقيقة لم تكن إلا جريمة منظمة خُطط لها لتنتهي بتلك النتيجة، بينما يظل المجرمون الحقيقيون طلقاء يمارسون أعمالهم الإجرامية بنجاح

٢ - في أجندة الجريمة المنظمة برامج إجرامية متنوعة لها حسابات دقيقة ترصد في النهاية بنظرية الربح والخسارة ومن الممكن أن ترسم عصابات الجريمة خططاً مزدوجة لجرائم تكشف للأجهزة الأمنية بعضها تغطية لما هو أكبر فائدة لها.

٣ - ترتكب بعض الجرائم المنظمة بقصد تضليل الأجهزة الأمنية، كما ترتكب البعض الآخر بقصد إدخال أحد عناصر الجريمة في السجون لحمايته أو لاستخدامه في مهام أخرى

٤ - أن يُحكم على صغار المجرمين (أو الذين يتحملون مسئولية الجريمة دون أن يرتكبوها) بعقوبات رادعة مقابل تسترهم على رموز الجريمة المنظمة، يعد فشلاً للعدالة الجنائية والتحقيق الجنائي.

لذا من الضروري للعدالة أن يكشف التحقيق كافة جوانب الجريمة والمجرمين وأن يؤكد للعدالة ما إذا كانت الجريمة المكتشفة هي جريمة فردية أم جريمة منظمة لها أبعاد غير محددة وهنا تظهر أهمية فرق التحقيق المتخصصة في الجريمَة المنظمة بما لديها من معلومات جنائية مسبقة، وبما لديها من إمكانات لكشف غموض الجرائم الفردية التي تتستر خلفها عصابات الجريمة المنظمة وينبهنا خبراء التحقيق في الجريمة المنظمة إلى مسائل ثلاث هي [1]

المسألة الأولى. الأسباب التي تدعو المحقق إلى الاعتقاد أو الاشتباه بأن الجريمة موضوع التحقيق جريمة منظمة. ومن تلك الأسباب

١ - نوع الجريمة، إذ أن هنالك جرائم يجب أن تكون موضع الشك المعقول لكونها على صلة بالجريمة المنظمة وهي جرائم القتل لشخصيات لها مكانة اجتماعية أو اقتصادية، جرائم المخدرات، جرائم التزوير، جرائم تزييف العملات، جرائم حيازة الأسلحة والمتفجرات، جرائم السطو على البنوك والمصارف، جرائم أمن الدولة، جرائم التهريب، جرائم غسيل الأموال، جرائم الحاسوب.

٢ - الجاني وعلاقاته المشبوهة

٣ - المجني عليه ووضعه الاجتماعي والاقتصادي والسياسي

٤ - الأشياء المتعلقة بالجريمة من أموال وممتلكات ووثائق ومستندات

٥ - المعاملات المالية والتجارية التي يرد ذكرها في التحقيق

المسألة الثانية: رد فعل المجتمع للحدث الإجرامي، فالجريمة المنظمة مهما

---

(1) David P. Farrington & James Q. Wilson. *Understanding and Controling Crime.* Tokyo : Spring-Verlag, 1986, p. 91.

أحكم فيها التخطيط والتنظيم لا يستطيع مرتكبوها السيطرة على أسرارها كافة وتجد دائماً أن الرأي العام يفصح بصورة غير نظامية عن علاقة بعض الجرائم بالعصابات والجهات المنظمة التي تقف خلفها ولقراءة الرأي العام والاستفادة منه ينبغي الاستعانة بالمخبرين والمتعاونيين في كل جريمة عادية وفي الحوادث غير الجنائية، وحوادث المرور وحوادث الغرق.

المسألة الثالثة: وتتصل بالأدلة والشهود، والجريمة المنظمة عادةً تبعث الخوف الفطري في النفوس وتجد الشهود يتهربون من الإدلاء بشهاداتهم فيها كما تقف بعض المعوقات الروتينية أمام حركة المحققين والمختبرات الجنائية والطب الشرعي وأجهزة المراجعة الحسابية علاوة على ذوي النفوس الضعيفة من المهنيين الذين يفصحون عن أنفسهم عند تورطهم في التعاون مع عصابات الجريمة المنظمة [1]

٥ ـ قواعد فنية خاصة بالتحقيق في الجريمة المنظمة:

إن خطورة الجريمة المنظمة واتساع شبكة المتعاونين معها والسرية المضروبة على أعضاء الجريمة المنظمة ورموزها علاوة على ميل عصابات الجريمة المنظمة إلى العنف والتصفية الجسدية لكل من يهدد مصالحهم، يُحتم على المحققين مراعاة القواعد الفنية التالية لدى تعاملهم مع عناصر الجريمة المنظمة في أي مرحلة من مراحل التحقيق

١ ـ إجراء التحقيق المباشر مثل استجواب المتهمين والشهود في غرف التحقيق الخاصة، المجهزة بوسائل التسجيل والتصوير والمؤمنة تأميناً شاملاً

٢ ـ التحفظ على المعلومات الشخصية الخاصة بالشهود

٣ ـ أخذ أقوال الشهود في أماكن سرية

(1) Leigh E. Dward, Op. Cit, p. 241.

٤ ـ عدم استعمال أسلوب المواجهة بين الشهود والمتهمين .

٥ ـ عدم مواجهة المتهمين بالأدلة المتوفرة ضدهم بقصد الحصول على اعترافاتهم

٦ ـ الاحتفاظ بالمعلومات السرية بعيداً عن محضر التحقيق

٧ ـ مراعاة احتمال تورط المسئولين الكبار في الجريمة المنظمة

ثالثاً: التعاون الدولي والتحقيق في قضايا الجريمة المنظمة:

١ ـ إمتداد شبكات الجريمة المنظمة خارج الحدود الدولية:

لا تشكل الجريمة المنظمة المحلية صعوبات بالغة للأجهزة الأمنية من حيث الرصد والمتابعة أو الاكتشاف والتحقيق حالة وقوعها إذ أن عصابات الجريمة المنظمة المحلية تكاد تكون مكشوفة لدى الأجهزة الأمنية من خلال سجلاتها الجنائية وسوابقها المعروفة وأنشطتها اليومية كما أن أعضاء عصابات الجريمة المنظمة من الرتب الدنيا هم فئة من المنبوذين والمتشردين والعاطلين عن العمل الشريف ويمضون كل أو جُلّ أوقاتهم في أماكن اللهو والأنشطة الاجتماعية السالبة كما أنه من الممكن رصد الأنشطة التجارية المحلية المشروعة منها وغير المشروعة متى اقترنت تلك الأنشطة أو متى ظهرت حالات من الثراء الطارئ أو الفساد الاجتماعي

ولكن تتعقد الجريمة المنظمة متى تحركت عملياتها خارج الحدود أو ارتبطت بعناصر غير وطنية، كما تتعقد إجراءات التحقيق والتعرف على الأشخاص والأشياء المتعلقة بالجريمة يُسهل العنصر الخارجي مهمة منفذي الجريمة المنظمة خاصة فيما يتعلق بالآتي

١ ـ إعداد وثائق ومستندات مزورة أو غير حقيقيــة

٢ ـ اتخاذ إجراءات وهمية تتعلق بالتصدير والاستيراد
٣ـ استبدال الأشياء المتعلقة بالجريمة وإحلال سلع مكان سلع أو مواد أخرى.
٤ ـ تحويل الأموال عبر البنوك وفتح حسابات بأرقام سرية تُسهل مهمة المتعاملين في الجريمة المنظمة.
٥ ـ التغطية على أعمال العصابات المنظمة المحلية حالة ضبطها بتحمل المسؤليات عن تلك العصابات خاصة في حالة الأفعال غير المجرمة في بلدانها، كأن تضبط عصابة لتهريب أو حيازة خمور في دولة إسلامية وتعلن العناصر الأجنبية ملكيتها لتلك الخمور، إذ أن ذلك قد لا يشكل جريمة في بلدان تلك العناصر
٦ ـ فتح مكاتب تعمل باسم شركات وهمية مرخصة لعناصر العصابة الأجنبية
٧ ـ تبادل التسهيلات التجارية المتوفرة في الدول الأجنبية
٨ ـ تسهيل إجراءات تهريب الأموال وغسلها عبر الحدود الدولية.
٩ ـ التنسيق والتعاون للتهرب من الضرائب
١٠ ـ استخدام مكاتب عناصر الجريمة المنظمة الأجنبية كمخازن انتظار أو مخازن عبور للسلع المحظورة

في ظل تلك العمليات الإجرامية المنظمة عبر الحدود تقف الأجهزة الأمنية عاجزة عن الرصد والمتابعة ويظهر العجز بوضوح لدى أجهزة التحقيقات الجنائية المحلية المقيدة بقوانين شكلية ذات طابع وطني لا يتجاوز دائرة اختصاص محددة.

وعليه اتجهت الدول مؤخراً إلى البحث عن طرق لمواجهة حركة الجريمة المنظمة عبر الحدود الدولية والتي بدأت تتضاعف مع سياسات العولمة وحرية التجارة والانفتاح.

٢ ـ طرق التعاون الدولي في مجال كشف الجريمة المنظمة:

يقوم التعاون الدولي في مجال مكافحة الجريمة المنظمة على أسس مختلفة. فهنالك التعاون الثنائي بين دول الجوار لتبادل المعلومات وملاحقة المجرمين وإبرام اتفاقيات تبادل المجرمين كما أن هنالك مساعي لإبرام اتفاقيات إقليمية ودولية من شأنها أن تحقق إجراءات البحث والتحري وإكتشاف الجرائم المنظمة. من أهم الوثائق الصادرة في هذا الشأن معاهدة الأمم المتحدة النموذجية بشأن تبادل المساعدة في المسائل الجنائية، والتي بموجبها تقدم أطراف المعاهدة المساعدة المتبادلة في التحقيقات أو إجراءات المحاكمة في جرائم يكون معاقباً عليها وقت طلب المساعدة[1] كما أن هنالك مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لمنع الجريمة المنظمة ومكافحتها التى تتضمن تدابير وطنية وأخرى دولية وقد وردت الفقرات (٩، ١٠، ١١، ١٢) من تلك المبادئ ما يلي:

«ينبغي تركيز الاهتمام على الأساليب الجديدة للتحقيق الجنائي وعلي التقنيات التي استحدثت في بلدان مختلفة (لاقتفاء أثر الأموال)، وفي هذا السياق، يعتبر من الأمور المهمة ما يلي: الأوامر التي تتطلب من المؤسسات المالية أن توفر كل المعلومات الضرورية لاقتفاء أثر الأموال بما في ذلك تفاصيل الحسابات التي تخص شخصاً معيناً والأوامر التي تتطلب منها إبلاغ السلطات المختصة بشأن المعاملات النقدية المشبوهة أو غير العادية، ولا يجوز أن تتذرع المصارف والمؤسسات المالية الأخرى بمبدأ السرية بعد صدور أمر قضائي عن السلطة القضائية المختصة، وكذلك يعتبر اعتراض

---

(١) الأمم المتحدة، وثائق مؤتمر الأمم المتحدة الثامن لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين هافانا، ١٩٩٠م، A/CONF. 144/28.

الاتصالات السلكية واللاسلكية واستخدام المراقبة الألكترونية إجراءات ملائمة وفعالة شريطة مراعاة الاعتبارات المتعلقة بحقوق الإنسان

وتتزايد أهمية الخطط الرامية إلى حماية الشهود من العنف والتخويف في عملية التحقيق الجنائي والمحاكمة، وفي جهود سلطة تنفيذ القانون في مواجهة الجريمة المنظمة وتشمل هذه الإجراءات توفير سبل لإخفاء هوية الشهود عن المتهم ومحاميه وأماكن محمية لإقامتهم وتوفير الحماية الشخصية لهم، وتغيير أماكن إقامتهم، وتقديم الدعم الآلي لهم. وينبغي أيضاً التأكيد بشكل رئيسي على تطبيق تدابير تقنية وتنظيمية ترمي إلى زيادة فعالية سلطات التحقيق وإصدار الأحكام بما في ذلك النيابة والسلطة القضائية وفيما يلي نورد ملخصاً لأهم الموجهات التي تضمنتها مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لمنع الجريمة المنظمة ومكافحتها وهي

١ إيقاظ الوعي العام وتعبئة المواطنين عنصران مهمان لأية إجراءات وقائية، ولابد من تجنيد وسائل الإعلام للقيام بدور إيجابي

٢ـ تشجيع البحث في بنية الجريمة المنظمة وتقييم فعالية التدابير الموجودة لمناهضتها مع ضرورة التعرف على أسباب الفساد وطبيعته وأثره وصلته بالجريمة المنظمة وصولاً إلى تدابير مناهضة ناجحة

٣ـ البحث المتواصل عن وسائل ناجحة لإبطال آثار الجريمة المنظمة أو التخفيف منها، ولابد من وضع برامج مفصلة تصمم لوضع العراقيل في طريق المجرمين المحتملين.

٤ـ الاهتمام بالإجراءات الإدارية والإشراف على الموظفين والأمن المادي والاستعلام والاستخبار والحسابات الألكترونية واستراتيجيات التحري وبرامج تدريب رجال الشرطة.

٥ـتكوين هيئات متطوعة مناهضة للفساد أو أجهزة حكومية خاصة بمكافحة الفساد ووضع تدابير علاجية وإنمائية جنباً إلى جنب

٦ـ دعم فعالية إنفاذ القوانين وتحقيق العدالة الجنائية على أساس إجراءات أكثر إنصافاً وردعاً مع تعزيز ضمانات حقوق الإنسان.

٧ـالتخطيط لضمان تكامل أجهزة العدالة الجنائية والتنسيق فيما بينها حسبما نصت عليها المبادئ التوجيهية لمنع الجريمة والعدالة الجنائية في سياق التنمية والنظام الاقتصادي الدولي الجديد.

٨ـ إدخال تحسينات على التدريب للارتقاء بالمهارات والمؤهلات لدى موظفي إنفاذ القانون وسلك القضاء دعماً لفعالية الأنظمة الوطنية للعدالة الجنائية. كما ينبغي استحداث برامج تدريبية إقليمية مشتركة لتبادل المعلومات بشأن التقنيات الناجحة والتكنولوجيا الجديدة

٩ـ القضاء على العقاقير المخدرة وتجفيف منابعها مع تحقيق انخفاض الطلب عليها.

١٠ـ تشجيع التشريع الذي يحدد الجرائم التي تتعلق بغسل الأموال والاحتيال المنظم عن طريق فتح حسابات تحت أسماء مزيفة.

١١ـ الاهتمام بالجرائم التي تستخدم فيها الحاسبات الالكترونية.

١٢ـ إجراء إصلاحات في التشريع المدني والمالي والتنظيمي الذي له علاقة بمكافحة الجريمة المنظمة.

١٣ـ وضع ضوابط للسيطرة على مصادر عائدات الجريمة باعتبارها أهم مقومات الجريمة المنظمة ويتحقق ذلك عن طريق

أ ـ النص على تجميد أو حبس الممتلكات المستعملة في الجريمة أو المتأتية منها

ب ـ اعتماد المصادرة وتجريد الأموال العائدة من الجريمة كجزء من العقاب

ج ـ فرض عقوبات مالية تتناسب وأرباح الجريمة المنظمة .

١٤ ـ التركيز والاهتمام بأساليب التحقيق الجنائي القائمة على التقنيات الحديثة الخاصة باقتفاء أثر الأموال داخل المؤسسات المالية مع ضرورة ضمان تعاون المصارف في كشف الحسابات السرية المشبوهة بعد صدور أمر قضائي مس سلطة مختصة .

١٥ ـ استخدام الاتصالات السلكية واللاسلكية والمراقبة الالكترونية في تتبع الأموال المشبوهة مع مراعاة اعتبارات حقوق الانسان .

١٦ـ الاهتمام بحماية الشهود من العنف والتخويف في عملية التحقيق الجنائي والمحاكمة وفي جهود سلطج تنفيذ القانون في مواجهة الجريمة المنظمة .

١٧ـ تقوية إدارة العدالة الجنائية وضمان وجود سلطات كافية لدى أجهزة تنفيذ القانون

١٨ ـ إنشاء جهاز متعدد التخصصات للتصدي للجريمة المنظمة .

١٩ ـ التأكيد على تطبيق تدابير تقنية وتنظيمية تحقق فعالية سلطات التحقيق وإصدار الأحكام

٢٠ ـ تضمين مناهج مؤسسات تنفيذ القانون والتدريب القضائي مواد تدريسية عن أخلاقية السلوك المهني ويمكن هنا استخدام صكوك وموجهات الأمم المتحدة .

الخلاصـــــة:

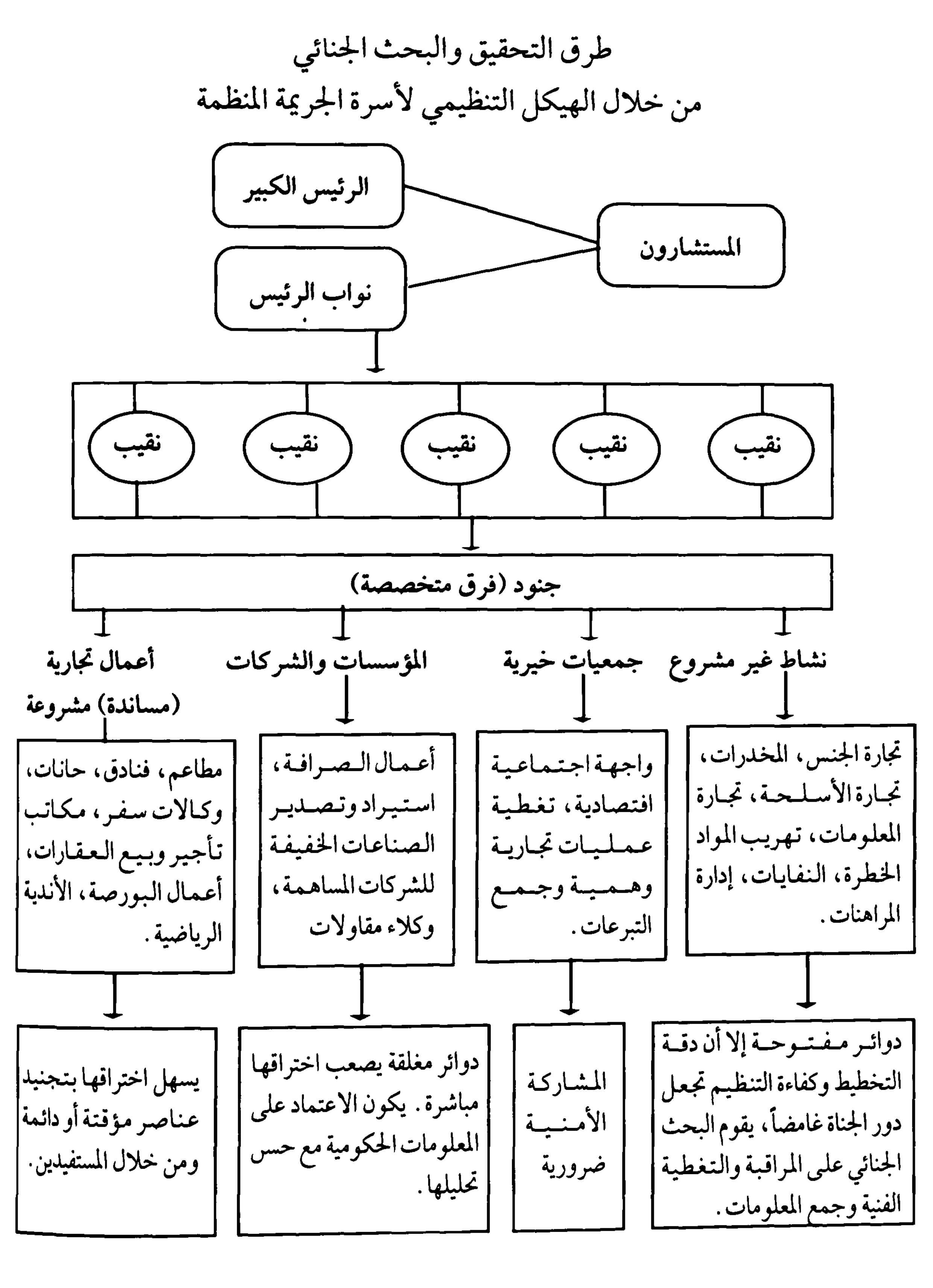
ترتكب الجريمة المنظمة بوساطة جماعات سرية منظمة تستخدم أشخاصاً يتم اختيارهم وانتقاؤهم وفق ضوابط صارمة ومن ثم يتم تدريبهم على طقوس وممارسات تكفل طاعتهم وولاءهم المطلق للعصابة

التي ينضوون تحتها وتستخدم الجريمة المنظمة أحدث الوسائل والتقنيات في ممارسة أنشطتها، كما أنها لا تلتزم بالقيم الاجتماعية والضوابط الأخلاقية أو الإنسانية السائدة في المجتمع، وتستخدم الجريمة المنظمة الترهيب والترغيب ومختلف وسائل الإفساد في سبيل تحقيق مآربها كما تلجأ لأقصى درجات العنف ضد من يقف في طريقها

ونتيجة لذلك نجد أن عمليات التحقيق في قضايا الجريمة المنظمة تقابلها صعوبات بالغة تختلف عن تلك التي تقابل السلطات عند البحث والتحري والتحقيق في الجرائم العادية

من أهم وسائل البحث والتحقيق في الجريمة المنظمة، استخدام المخبرين والعملاء السريين الذين تتم زراعتهم وسط جماعات الإجرام المنظم، بالإضافة إلى السيطرة المعلوماتية التامة على جميع المرافق والمؤسسات المالية العامة والخاصة، وتسجيل المكالمات الهاتفية والتنصت، والاطلاع على حسابات البنوك وسجلات الشركات، وتبادل المعلومات الجنائية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي ولا شك أن الأنظمة والقوانين الراهنة التي تحمي حقوق الأفراد وحرياتهم لا تسمح بإطلاق أيدي الأجهزة الأمنية في مجال الرصد والمتابعة وتوفير المعلومات السرية المناسبة، الشيء الذي يقتضي تشريعات استثنائية لمواجهة هذه الظاهرة التي تجاوزت مخاطرها كل الحدود

طرق التحقيق والبحث الجنائي
من خلال الهيكل التنظيمي لأسرة الجريمة المنظمة



المراجــع

أولاً: المراجع العربية:

١ ـ بسيوني، محمود شريف **السياسة الدولية والقومية الفعالة لمكافحـة الجريمة المنظمة والنشاط الإجـرامـي** الرياض المؤتمر الدولي المشترك الخامس لأبحاث الوقاية من الجريمة، ١٩٩٠

٢ ـ البشري، محمد الأمين. **التحقيق الجنائي المتكامل** الرياض : أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ١٩٩٨م

٣ ـ عز الدين، أحمد جلال. **الصورة الحديثة للجرائم تطبيق على الجريمة المنظمـة والإرهـاب**. الرياض أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ١٩٩٤ (غير منشورة)

٤ ـ النبهان، محمد فاروق **مكافحة الإجرام المنظـم**. الرياض : المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، ١٩٨٩م

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Albanese, Anderson. J., **Organized Crime in America**. Cincinnati , 1985.
2. Conklin, E. John. **Criminology**. N. Y. : Macmillan, 1981.
3. Farrell, Christopher. "The Economics of Crime". **Business Week**. N.Y. : Mc Graw-Hill Publication, 1993.
4. Farrington David P. & James Q. Wilson, **Understanding and controling Crime** Takyo : Spring-Verlog, 1986.
5. Kaplan , David, E. & Alec Dubara. **The Yakuza**. N. Y. : Future Publications, 1992.

6. Leigh Edward Somers. **Economic Crime : Investigative Principles and Techniqus**. New Yourk : Clark Boardman, 1984.

7. Martin Susan & E. Lawrence, **Catching Career Criminals**. Washington : Police Foundation, 1986.

8. Nelken, David.**The Futures of Criminology**. London : Sage Publications, 1994.

9. Osterburg, James & R. Ward, **Criminal Investegation.** Northbrook : Calibre, 1994.

10. Philippe, Robert **Crime and Prevention Policy**. Freiburg: Max-Planck, 1993.

11. Reckless, Walter, C. **The Crime Problem**. N.Y. : Goodyear Publishing Co. 1973.

12. Taylor, Maxwell. **The Terrorist.** London : Brassey's, 1988.

13. Terance, D. Miethe & Rabert, F. Meier. **Crime and it's Social Context**. New York : State University of New Yourk Press, 1994.

المنظور الاقتصادي والتقني والجريمة المنظمة

د. ذيـــاب البـداينة

معهد الدراسات العليا

أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية



المنظور الاقتصادي والتقني والجريمة المنظمة

مقدمـــة:

إن التطورات في البنى الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات البشرية تؤثر في أنماط السلوكيات السائدة في المجتمع المقبول منها اجتماعياً والمنحرف والإجرامي ويناظر هذه التطورات تطورات في السلوك الإجرامي ففي المجتمع الزراعي تسود سلوكيات التعدي والشجار واستخدام المتاح في البيئة في تنفيذ الجريمة (كالعصا) . وفي المجتمع الصناعي ساد استخدام الآله في ارتكاب الجريمة (كالبندقية) وفي عصر المعلومات تستخدم المعلومة في الانحراف (كسرقة بطاقات الائتمان وجرائم الحاسب) حيث الانتشار الثقافي وعولمة الثقافة وسيادة الثقافة القوية، وعولمة الاقتصاد وعولمة الجريمة وتعقدها وعلى الرغم من الاختلافات في مستويات التطورات الاجتماعية في المجتمعات إلا أن سيادة آليات وبنى الاقتصاد ستكون متشابهة (الكاملي ١٩٩٨) . وأدت الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمع إلى خلق فرص مربحة جرمياً والتي تستغل من قبل عصابات وتنظيمات الجريمة المنظمة (Kelly, 1986)

ولم تقتصر التطورات العلمية التي يشهدها العالم على الوظائف الإيجابية للتقنية الحديثة، وإنما شملت وظائف سلبية تمثلت في إنتشار الجريمة، محلياً وإقليمياً وعربياً، وأضحت الجريمة والمشكلات الأمنية مشكلةً عالمية لاتعترف بالحدود الإقليمية ولا بالمكان ولا بالزمان، وأصبحت ساحاتها العالم كله ولم يعد الأمن والأمان والاطمئنان مشكلة فردية أو مشكلة الدولة وحدها، بل أصبحت مشكلة المواطن والمجتمع أينما كان،

وأصبح من واجب المجتمع بأسره المشاركة الفاعلة في صنع الأمن والمحافظة عليه. وإن ظهور أنماط جديدة من الجريمة، وزيادة معدلاتها تهديد لأمن المواطن وسبب لاشتدادخوفه منها، ولهذا أصبح البحث عن أساليب جديدة وفعالة في التعامل معها أمراً ملحاً على المستوى الفرديّ والحكوميّ.

أولاً: البناء التقني والاقتصادي والمجتمع:

تعني التقنية استخدام وسائل مفيدة ناتجة عن تطبيق المعرفة العلمية في الحقول المختلفة. وهي تشمل المنتوج الإنساني المادي كالسيارات والطائرات، والإنارة، والطرق، والحاسب، والأنترنت، وقواعد المعلومات ... الخ. إن المتتبع لتطور التقنيات في مجالات الحياة العامة ليدرك الفجوة الكبيرة في هذه التطورات قبل وبعد الحرب الكونية. فمن استخدام النار كإشارات في الحرب، إلى التلغراف الكهربائي السلكي (عام ١٨٣٤) على يد جوس وفيبر (Gauss & Weber) إلى تطور الهاتف (عام ١٨٧٦) على يد جرهام بيل (Bell) إلى الاتصالات التلغرافي اللاسلكي (عام ١٨٩٧)على يد ماركوني (Marconi)، فالاتصالات اللاسلكية لارسال الصوت المسموع في الهاتف، فالإذاعة (عام ١٩٢٠)، فالتلفزيون (عام ١٩٣٨) فالحاسب (عام ١٩٤٦)، فالأنترنت (عام١٩٦٩). إن التطورات في علوم كثيرة وخاصة الالكترونيات قد ساهما في تطور التقنيات وادى إلى نقل العالم بأسره إلى عصر المعلومات. فتطور الألكترونيات من الصمامات المفرغة (vacuum tube) إلى الترانسيستور فالدوائر المتكاملة (IC) ثم الدوائر المتكاملة المتسعة (LSI) ادت جميعها إلى ثورة علمية في وسائل الاتصال والبحث العلمي وذلك بفعل ما تمتاز به هذه التقنيات من موثوقية في الأداء، وفي توافر الخصوصية في الاستعمال، وفي حجم

الإنجاز، ومستوى الأداء وفي خفض الكلفة (بكري، ١٩٩١) ويرى جيتس أن التقدم العلمي يتحقق نتيجة لأن شخصاً ما اقترح أداة أفضل وأعلى كفاءة وفعالية، فالأدوات المادية تسرع العمل وتنقذ الناس من الجهد البدني الشاق (جيتس، ١٩٩٥/ ١٩٩٨، ص ١٨). فعالم الغد كما يتخيلة جيتس سيعتمد على الطريق السريع في المعلومات والذي سيلغي المسافات، وان سوق المعلومات الكونية ستكون هائلة وستجمع الطرق المختلفة التي يتم فيها تبادل المعلومات والسلع والأفكار الإنسانية وتمر المجتمعات كافة بتغيرات هائلة في تغير نمط أبنيتها الاجتماعية والفكرية، فالبريد الالكتروني مثلا والأنترنت يمران بالحلقة ذاتها التي مر بها الهاتف في الاتصالات ذات الاتجاهين، فهذا الغازي للبيوت، والمزعج سرعان ما أصبح رفيق الأفراد في كل مكان يضعه الفرد في جيبه، ويلازمه في فراشه وفر الاتصال عن بعد الوقت، واختصر المسافات في مجتمع الغد التخيلي سيتم ربط آلات المعلومات ذات الفعالية العالية ويتمكن من التواصل الميسور بين الناس، تتصفح الكتاب من أي مكتبة وانت جالس خلف شاشة حاسبك، ويصبح من الممكن ان ترشدك الكاميرا المسروقة من شقتك بمكانها بالضبط، وفي أي مدينة هي.

ويسوق جيتس لقطة من فيلم الخريج للدلالة على موقع عصر اليوم من الماضي القريب، فيقول. «في فيلم الخريج الذي عرض لأول مرة عام ١٩٦٧ في ذلك المشهد أمسك رجل الأعمال بنيامين بيد خريج حديث من الجامعة . وقدم له نصيحة طوعية في المهنة لخصها في كلمة وأحدة: الباستيك ويتساءل جيتس لو أن ذلك المشهد كتب الآن فهل ستكون نصيحة رجل الأعمال كلمة وأحدة يابنيامين: «المعلومات (ص ٤١).

إن التغيرات في البناء الاجتماعي للمجتمعات يسهم في التأثير على

سلوكيات الناس وشخصياتهم وتتطور البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية تبعاً لذلك. وغني عن القول أن استخدام التقنيات قد سهل الحياة الاجتماعية، ورفع الأداء ووفر الوقت والجهد. ويمكن أن تحل الأنترنت مثلاً مشكلة التسوق التقليدي، والبحث عن المواقف، والنقل، ومرافقة الإناث إلى الاسواق خاصة في المجتمعات المحافظة، حيث لايستدعي التسوق المستقبلي هذه المرافقة إلا أن آثار هذه التقنيات قد تركزت في عولمة الاقتصاد والإعلام، والثقافة، وعولمة الجريمة، والمخدرات فلم تعد السيادة الوطنية كما هي الآن حيث الأقمار الصناعية التي تكشف أدق الأمور على الارض، وحيث دخول الإشارات التلفزيونية، والأطباق التلفزيونية (الدشات) قد استباحت السيادة الوطنية، وأصبح المجتمع العالمي مجتمعاً وأحداً

ولم يعد المجتمع تخيلياً فقط فقد أصبحت الحروب تخيلية كذلك، فيذكر كورري القصة التالية:

«أثناء تفقد القائد الأمريكي لقواته المرابطة في الصحراء السعودية خلال حرب الخليج، توجه بحديثه إلى أحد جنودة قائلاً: «ما من أحد منكم قد اشترك في حرب من قبل، وفي الحروب السابقة لم يكن باستطاعتنا تحقيق أي نجاح من أول اشتباك، كيف تفسر لي نجاحكم الباهر في معركتكم الأولى؟» فاجابه الجندي الشاب. «سيدي، لم تكن هذه معركتنا الأولى، لقد كانت هذه معركتنا رقم (١٥)، فلقد خضنا ثلاث معارك في مركز التدريب القومي في فورت إروين بكاليفورنيا، وأربع معارك في مركز التدريب على المناورة القتالية في هيونفيلز، لقد اشتبكنا بالفعل يا سيدي، وجاءت معركتنا الحقيقية في الخليج أقرب ما تكون لما تدربنا عليه» (Currie, 1992/ علي، ١٩٩٤ ص ١٥)

يتنبأ جيتس (Gates, 1995/1998) بان الثورة المقبلة ستؤثر في طريقة

التواصل بين الناس، وأن ميزاتها ومشكلاتها أكبر من تلك المرتبطة بثورة الحاسب. إلا أن الحاسب بمكوناته المادية المتواصلة التطور، وبرمجياته وتطبيقاته العلمية والعملية، ونظم خدمة الاتصال المباشر وشبكات الأنترنت والبريد الألكتروني .الخ هو الأساس في ثورة الغد ويرى جيتس أن طريق المعلومات السريع الذي سيربط العالم مكوناً مجتمعاً تخيلياً يمكن الأفراد من التفاعل عن بعد ويغير الكثير من مفاهيمنا وحقائقنا الحياتية والاجتماعية (جيتس، ١٩٩٥/ ١٩٩٨) في مجتمع طريق المعلومات السريع يجتمع الموظفون والإدارات عبر الفيديو والحاسب، ولامكان للمكاتب التقليدية، حيث يتم ربط الحاسب، بالفاكس، بالطابعة، بالجوال، بالرد الألكتروني على المكالمات: ستكون المكاتب بدون ورق كما هي الآن على الأنترنت. ستصبح المؤتمرات الكترونية، ويصبح التسوق عن بعد، باختصار المجتمعات تسير نحو البنية الجديدة وهي المجتمع التخيلي فالمكتب الجوال، والتلفون الجوال، والمجرم الجوال، فمدير الأعمال لايغادر أعماله عندما يغادر مكتبه كما هو الآن، ولكن يتجول مكتبه معه، مما يتيح له أكبر وقت مع العملاء ووقت أقل في المكتب ولقد بدأت فعلاً هذه التقنيات تعرض للجمهور، ففي معرض سيبت الألماني في هانوفر تم عرض العديد من التقنيات المتقدمة والمناسبة للمرحلة القادمة من عصر المعلومات منها جهاز قدمته شركة فرنسية (كاتيل) للاتصال المباشر مع الأنترنت، ذو شاشة ملونة، ولوحة مفاتيح، يوفر خدمات البريد الالكتروني، والصرف المنزلي، والبحث السريع في دليل الهاتف.

إن هناك مؤشرات على بداية تكون مجتمع عالمي وأحد، وللدلالة على هذه العولمة والمشاركة الاقتصادية العالمية يضرب رضا (١٩٩٨، ص ٥١) المثال التالي: عندما يشتري مواطن أمريكي سيارة بونتياك لومانس من شركة

جنرال موتورز، فإن هذا المشتري يقوم من حيث لا يعلم بصفقة تجارية عالية، ذلك أن مبلغ العشرة الآف دولار التي يدفعها لجنرال موتورز ستتوزع على النحو التالي:

- ٣٠٠٠ دولاراً تذهب إلى كوريا الجنوبية كأجور عمال تجميعية روتينية.
- ١٧٥٠ دولاراً تذهب إلى اليابان ثمن قطع تقانة دقيقة.
- ٧٥٠ دولاراً تذهب إلى ألمانيا أجور تصميم وجماليات تصميمية.
- ٤٤٠ دولاراً تذهب إلى تايوان، وسنغافورا واليابان ثمن قطع دقيقة.
- ٢٥٠ دولاراً تذهب إلى بريطانيا أجور إعلان وتسويق.
- ٥٠ دولاراً تذهب إلى إيرلاندا وجزيرة باربادوس ثمن معلومات.
- الباقي يذهب إلى واضعي استراتيجيات التسويق في ديترويت، وإلى المحامين ومصرفيين في نيويورك وحاملي أسهم شركة جنرال موتورز في الولايات المتحدة وخارجها

إن هذا المثال يبين ان السوق الاقتصادية الأمريكية وعلى الرغم من قوتها الاقتصادية قد أصبحت سوقاً عالمية للعمالة الآسيوية، والإفريقية، ولعمالة أمريكا اللاتينية. وهذا الحال ينطبق على سوق الجريمة عامة والجريمة المنظمة خاصة.

إلا أن للتقنيات جانباً مظلماً (dark side) يتمثل في استخدامها غير المشروع وخاصة في مجال الجريمة والجريمة المنظمة، والبطالة، وتلويث الثقافة ونظام القيم، والمعايير، والتفسخ الاجتماعي، وظهور أنماط جديدة من الانحرافات والجرائم. ويتمثل تعقد الجرائم المنظمة المتمثل في التركيب المعقد لها والسرية في عملها واستخدام تقنيات عالية في الاتصالات والمواصلات فاستثمار التقنيات وتوظيفها في تنفيذ وإدارة أعمال الجريمة

المنظمة أمر متوقع. وتتطور أنماط الجريمة تبعاً للتطور التقني في المجتمع. وتعد الجريمة (الألكترونية) والتي تقع على الحاسبات وتوابعها من أبرز هذه الأنماط، حيث تتعرض الحاسبات وتوابعها للاعتداء الجرمي

فسوق الجريمة قد تعولم بفعل التغيرات العالمية في الاقتصاد والاتصالات. وتعد الجريمة المنظمة مؤشراً على التغير الاجتماعي، ففي المجتمعات التي يزداد فيها التحضر تزداد فيها جرائم السرقة، أما المجتمعات الاقل تحضراً فتزداد فيها جرائم التعدي على الإنسان (البداينة، ١٩٩٨). ويرى الوهيد (١٩٩٨) إن الرفاهية الاقتصادية في مجتمع الخليج العربي قد أدت إلى جرائم الجنس والبغاء واللواط والمخدرات، حيث تهدف هذه الجرائم إلى اشباع الحاجات الغريزية، وبذلك انتشرت الجريمة المنظمة خاصة تلك المتعلقة بالمال والجنس والمخدرات (الوهيد، ١٩٩٨).

ولم يتوقف استخدام التقنيات عند هذا الحد بل شرعت المخابرات الحكومية باستخدام هذه الوسائل، ولاتزال قصة محاولة اغتيال خالد مشعل أحد قادة حماس، باستخدام رش مادة قاتله عن طريق الأذن، تؤدي إلى سبب غير حقيقي للوفاة ينتج عنه تصلب عضلات القلب، بحيث تبدو الوفاة طبيعية. وهذه التقنيات يمكن أن تستخدمها جماعات الجريمة المنظمة في تصفية الخارجين عليها أو القضاة أو المسؤولين الحكوميين ولقد استخدمت جماعات الجريمة العالمية الحاسبات ونظم الاتصالات في غسيل أموالها خاصة في مجال المخدرات ويمكن أن تستخدم تقنيات الحاسب المتطورة وتقنيات الاتصال في مجال نقل المعلومات وتحديد الأهداف بالنسبة للمجرمين. حيث تمكنهم من تغير في خططهم بأسرع وقت ممكن، ومتابعة أهدافهم بشكل فاعل. كما يمكن أن تستخدم هذه التقنيات في عمليات الإرهاب الدولي، والاختطاف، الخ.

ثانياً: الجريمة المنظمة:

لقد عبرت لجنة منع الجريمة (الأمم المتحدة) عن الاهتمام الدولي بموضوع أثر التقنيات في الجريمة المنظمة في اجتماعها السادس (٢٨/ ٤/ - ٩/ ٥/ ١٩٩٧) وإدراج موضوع الوقاية الفعالة من الجريمة (التعولم والتكنولوجيا في أعمال المؤتمر العاشر عام ٢٠٠٠ . وعربياً فإن مجلس وزراء الداخلية العرب، قد أدرج في جدول أعمال لجنة الجرائم المستحدثة عام ١٩٩٧ لدراسة موضوع جرائم الأنترنت (سليم، ١٩٩٧) . لقد أصبحت الجريمة المنظمة عالمية وانتقلت في عملها عبر المجتمعات، وأصبحت المشاركة في سوق الجريمة من قبل منظمات الجريمة المنظمة سمة للجريمة المنظمة مثل الجريمة المنظمة في إيطاليا أربع عائلات هي : (mafia) وعدد عائلاتها (١٨٦) عائلة فيها حوالي (٥٠٠٠ فرد)، و (N'drangheta) وفيها (١٤٤) عائلة فيها حوالي (٥٣٠٠) عضو، و (Camorra) وفيها (١٢٦) عائلة فيها (٦٢٠٠) عضو و (Sacra Corona Unita) . (Savona, 1993)، والروسية والصينية (Triads) والتي تعني الثالوث (Heaven, earth & man) (Chin, 1990)، واليابانية (Yakuza) (Iwai, 1986)، والكولمبية (Cartels) (UNESCCCPCJ, 1994)، والبريطانية (Mercenary) (Albini, 1986) . يذكر البانس (Albanese, 1989, p. 30) ان أكثر من (١٣) مليون نسخة من فيلم العراب (The Godfather) (فيلم عن الجريمة المنظمة) قد بيعت، وحتى القصة لاتزال أكثر الكتب رواجاً حيث حقق (١٦٦) مليون دولار، وعلى الرغم من ضعف العمل الأكاديمي في مجال الجريمة المنظمة إلا أن العمل الميداني في ضبط وإعاقة عمل الجريمة المنظمة معروفة . ويعد عقد أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية عدداً من الدورات التدريبية المتخصصة،

بالإضافة إلى هذه الندوة في هذا المجال للقطاعات الأمنية العربية خطوة وقائية وتعريف بهذه المشكلة، وزيادة الوعي الأمني العربي بهذه المشكلة

١ ـ مفهوم الجريمة المنظمة **Concept of Organized Crime:**

لعل تعريف الجريمة المنظمة من أهم المشكلات التي تواجه الباحثين، حيث لا يوجد إلا اتفاق بسيط على تعريفها ففي بعض المجتمعات هناك ترادف في استخدام مفهوم الجريمة المنظمة مع الجريمة المهنية (professional crime)، وهذا ناتج عن أن غالبية الجرائم المهنية هي جرائم منظمة، فمثلاً يقول لينداسميث (Lindesmith) إن الجريمة المنظمة هي جريمة مهنية. تشمل نظاماً من العلاقات المحددة بالتزامات وميزات متبادلة» أما سذرلاند وكريسي (Sutherland & Cressey) فقد عرفا الجريمة المنظمة على أنها «ارتباط لجماعة صغيرة من المجرمين لتنفيذ أنماط معينة من الجريمة ولقد عرفت الجريمة المنظمة على أنها « بناء جمعي مستمر من الأفراد الذين يستخدمون الإجرام أو العنف والرغبة في الفساد لتحقيق المحافظة على القوة والثراء» (Reid, 1990).

إن تعريف الجريمة المنظمة مبني على فرضية أنها منظمة اقتصادية إجرامية توحد الجماعة حول مصالحها الاقتصادية وهي مبنية على نظام اجتماعي من القواعد التي تربط الجماعة مع بعضها البعض (Amir, 1995) وتركز التعاريف للجريمة المنظمة في فترة التسعينيات على ثلاثة عناصر هي

١ ـ الجماعات الإجرامية مرتبطة عرقياً، ولغوياً، أو أثنياً أو بروابط أخرى.

٢ ـ الحامي الذي يحمي مصالح جماعة الجريمة المنظمة

٣ ـ الداعم وهم فئات المختصين والمسؤولين المهمين في المجتمع والذين

يقدمون خدمات تطوعية لمضاعفة مردودات الجريمة المنظمة المادية(Schneider, 1993).

وتعني الجريمة المنظمة جمع من المجرمين ينتظمون في بناء هرمي يقوم بأعمال قانونية وغير قانونية (Rogovin, 1982).

ويعرف الأنتربول (Interpol) الجريمة المنظمة بانها « مصلحة أو مجموعة من الأفراد ينغمسون في عمل غير قانوني بشكل مستمر يستمر إلى تحقيق الأرباح، دون احترام للحدود الوطنية) (www, htm1) ولقد اعترضت ايطاليا وإسبانيا وألمانيا على هذا التعريف لأنه لم يشمل تنظيم بناء السلطة، وتعرفها الشرطة الألمانية (BKA) بأنها «أي مجموعة من الأفراد والذين قرروا بوعي وتعمد التعاون في نشاطات غير قانونية لمدة من الزمن، مقسمين المهام بينهم، وغالباً ما يستخدمون نظم البنية التحتية الحديثة بقصد الحصول على أرباح كبيرة وبسرعة كبيرة قدر الامكان»(www, htm1). اما التعريف المستخدم حالياً في الأنتربول فهو: « أي مجموعة ذات بناء تنظيمي هدفها الأساسي الحصول على المال من خلال النشاطات غير القانونية ومستخدمة في الغالب التهديد والفساد. (www, htm1)

وعامة فإن تعريف الجريمة المنظمة مبني على أربعة تصنيفات هي:

١ ـ النمط الأول: يشمل تعريف الجريمة المنظمة من خلال وصفها

٢ ـ النمط الثاني. ويشمل تعريف الجريمة المنظمة من خلال السلوك الجرمي وعلاقته بالفعل المجرم.

٣ ـ النمط الثالث: ويشمل تعريف الجريمة المنظمة من خلال الأساس في الجرم.

٤ ـ النمط الرابع ويشمل تعريف الجريمة المنظمة من خلال السلوك المجرم وعلاقته بالسياق من الجريمة (Bersten, 1990)

٢ ـ البناء التنظيمي للجريمة المنظمة:

تمتاز الجريمة المنظمة بعدد من الخصائص التي تميزها عن أنماط الجريمة الأخرى أهمها :

١ ـ الاستمرار التنظيمي(organizational continuity) تسعى تنظيمات الجريمة المنظمة إلى المحافظة على بقائها، واستمرارها حتى عند سجن أو اعتقال أحد قادتها أو موته . ويمكنها توزيع وتنويع نشاطاتها للاستفادة من الميزات في تغير الفرص الإجرامية

٢ـ البناء الهرمي (Hierarchical structure) يترأس قائد واحد منظمة الجريمة المنظمة في غالبية منظماتها ويتكون البناء التنظيمي من أبنية فرعية ورتب متسلسلة، وتنوع وتباين هرمي في السلطة . وعامة فان تنظيمات الجريمة المنظمة مكونة من عائلات (families)متعددة، كل عائلة أو وحدة يترأسها قائد ذو شرعية تنظيمية مدعوم من موقعه التنظيمي ومكانته التنظيمية أما العضويات الجديدة والخلافات والصراعات فتحل من خلال القادة الأكثر تأثيراً في عائلاتهم

٣ـ العضوية المحدودة (restricted membership) يعتمد قبول الأعضاء الجدد رسمياً بعد أن يتم التأكد من ولائهم ورغبتهم في ارتكاب الأعمال الجرمية . وتتحدد العضوية بالعرق أو الخلفية الاجتماعية وتشمل الالتزام والولاء مدى الحياة للجماعة، وهذا يمكن تعزيزه من خلال أفعال العنف للجماعة ضد الخارجين عليها

٤ القوة، والعنف والإجرام (criminality, violence & Power) القوة والتحكم من الأهداف الرئيسة في الجريمة المنظمة، والتي يمكن أن تتحقق من خلال النشاطات والأفعال الإجرامية لنمط وأحد أو عدد من الأنماط

الإجرامية وقد تكون النشاطات الإجرامية موجهة إلى تحقيق «الدخل» أو دعم قوة الجماعة من خلال الرشوة والعنف والإذلال. قد يستخدم العنف للمحافظة على الولاء ولتحقيق وإذلال الخوارج وتشمل أعمال العنف، والقتل، والحرق المتعمد، والتفجير، والخطف الخ

٥ ـ الانغماس في الأعمال الشرعية (Legitimate business involvement). تستخدم النشاطات القانونية والشرعية في تغطية الأعمال غير الشرعية و غير القانونية من أعمال منظمات الجريمة المنظمة مثل غسيل الأموال غير الشرعية أو المسروقة، مثل الأرباح من مبيعات المخدرات والتي يمكنأن تغسل كأرباح شرعية من خلال نشاطات غير جرمية. وتستخدم هذه العمليات للتغطية على قادة الجريمة المنظمة

٦ ـ استخدام الأخصائيين (Use of specialists) تستخدم منظمات الجريمة المنظمة عدداً من المختصين مثل الطيارين، والكيميائين الخ ممن يساعدون في تنفيذ وتسهيل عمل منظمات الجريمة المنظمة كما وتستخدم أخصائيي الاتصالات والمحاسبين وغيرهم من المهن المساندة والمساعدة في عملها وتقوم منظمات الجريمة المنظمة بابرام عقود مؤقتة أو دائمة لهم ويشيع استخدام منظمات الجريمة المنظمة لإفساد كبار المسؤولين في القطاعين الحكومي والخاص، وهذا يشمل موظفي الجمارك، والبنوك، والمحاسبين الخ (Reid, 1990)

٧ ـ استخدام التقنيات من المتوقع زيادة استخدام التقنيات المعقدة في الجريمة المنظمة في العقد القادم، نظراً لما توفره هذه التقنيات من كفاءة وفعالية في تحقيق أهداف الجريمة المنظمة. ومع انتشار استخدام الأنترنت وزيادة الاعتماد على الأقمار الصناعية في الاتصالات فإنه من المتوقع زيادة اعتماد الجريمة المنظمة على تقنيات أكثر تعقيداً

كما ويضيف شنايدر(Shneider, 1993) أن من خصائص الجريمة المنظمة.

١ ـ أنها تشبع متطلبات العامة من السلع غير القانونية والخدمات

٢ ـ أنها تنفذ نشاطاتها وأفعالها في ميادين قليلة المخاطر في العقاب أو الاعتقال، وبأقل كلفة إقتصادية، وفي أقل وقت ممكن.

٣ـ إن جوهرها الجريمة تتطور بتطورها

٤ـ إنها تجمع مبني على المصالح المادية المشتركة

٥ـ تتبع الجماعات الإجرامية أعرافاً وتقاليد فرعية طورتها داخل البناء الهرمي التنظيمي.

٦ـ استخدام العنف أو التهديد بالعنف داخل الجماعة وخارجها كأسلوب في الانصياع لمتطلباتها وزيادة قوتها

٧ـ الاعتماد على جماعات وأفراد داعمين لها داخل منظمات الشرطة والقضاء والمحاكم .الخ

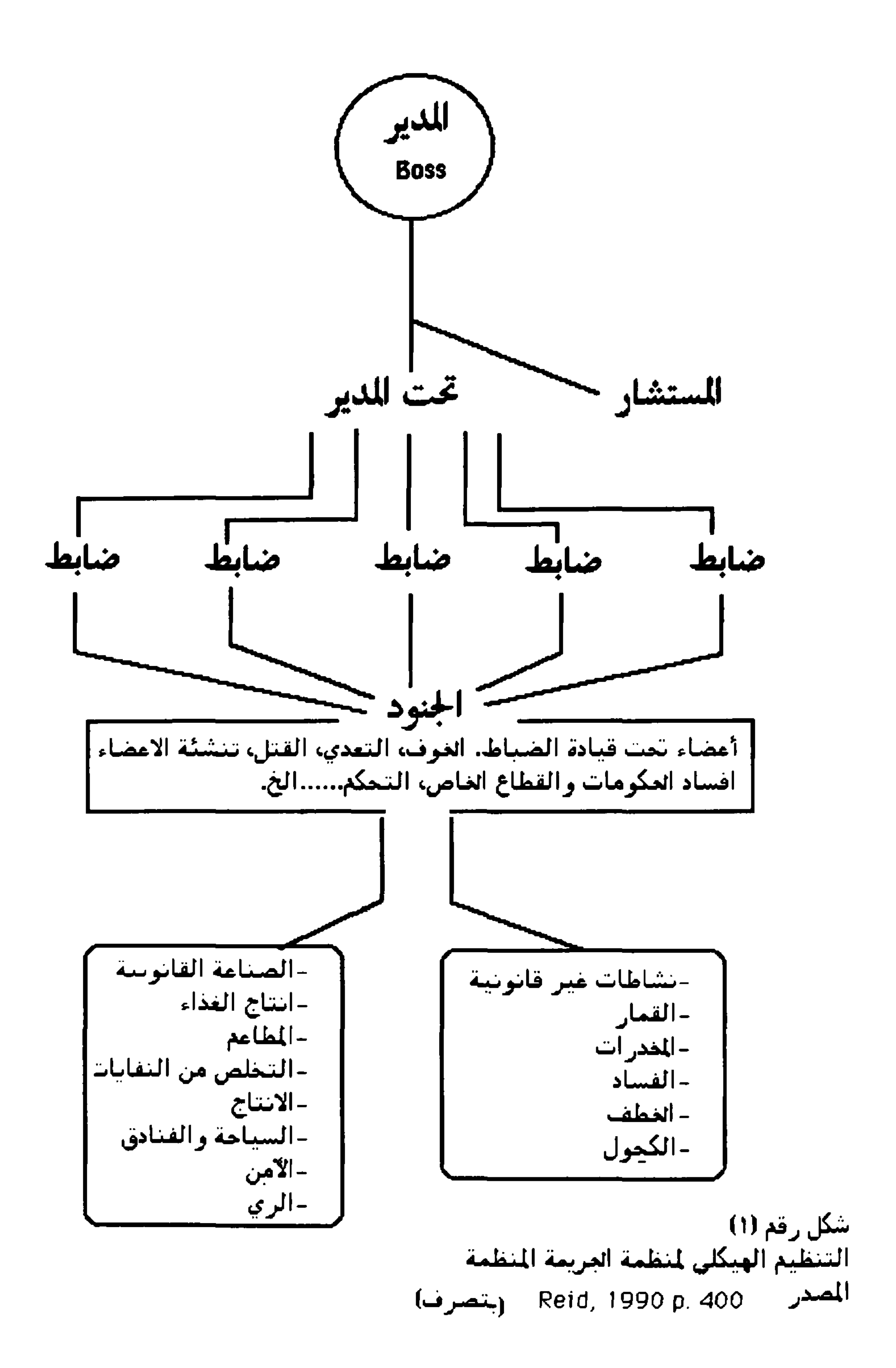
٨ـ ذات طبيعة عالمية، وقدرة عالية على التحرك إقليمياً(Shneider, 1993).

٣ـ التنظيم الرسمي للجريمة المنظمة

تعد الجريمة المنظمة ذات بناء تنظيمي عال، حيث يمثل أعلى الهرم ما يسمى بالـ (Lords) وهؤلاء الأفراد مسؤولون عن اتخإذ القرارات الهامة، ومن الصعب كشفهم، ولذلك فإن هناك القليل من المعلومات عنهم أما في القاعدة فهناك المجرمون (offender) الذين يقومون بتنفيذ العمليات والتعامل مع العامة مباشرة. وتقاد الجماعة من قبل النقابات (syndicate) وهي مجموعة من الأفراد الذين ينظمون الاوضاع المالية،

وهناك اختلاف فيما إذا كان هناك شخص وأحد أو مجموعة أفراد من هذه الفئة

وهناك من يرى أن الجريمة المنظمة مضبوطة ومتحكم بها من خلال (٢٤) عائلة، وأن عدد أفراد هذه العائلات يتراوح بين (٢٠ ـ ٧٠٠) فرد. وغالبية المدن فيها عائلة وأحدة كل عائلة يقودها مدير (Boss)وله سلطة كاملة فوق العائلة، وتقدم التقارير له ممن هم تحت سيطرته أما منصب (consigliere) فمشابه للمستشار أو المستشار القانوني في المؤسسة. اما الـ (caporegima) أو الضابط فهو الفرد الوسط في البناء التنظيمي والحاجز بين الإدارة العليا والميدانية، وأخيراً المستويات الدنيا من الجنود الذين ينفذون العمليات غير القانونية أو القانونية تحت حماية العائلة (انظر شكل رقم ١) (Reid, 1990) وللجريمة المنظمة لجنة (Commission) خاصة تعمل كمحكمة تتألف من (٩ ـ ١٢) فرداً ليسوا جميعاً بالرتبة نفسها وتحظى الجريمة المنظمة بدعم من الجماعات الإجرامية التي تنتمي لها ومن جماعات خارجية، ومن خلال الحصانة والتحكم العام (Reid, 1990). وفي عصر المعلومات من المتوقع أن تتبدل البنى التنظيمية للجريمة المنظمة، حيث الاعتماد على التقنيات العالية، الانتشار العالمي بين القارات (عولمة الجريمة المنظمة) وقد يوفر الربط الألكتروني خاصية تتيح مرونة الانتقال والحركة بين القيادة والأفراد في التنظيم.



شكل رقم (١)
التنظيم الهيكلي لمنظمة الجريمة المنظمة
المصدر Reid, 1990 p. 400 (بتصرف)

ثالثاً: خصائص الجريمة المنظمة في عصر المعلومات:

١ ـ الجريمة المنظمة بلا حدود:

في عصر المعلومات لن تكون الجرائم المنظمة مقتصرةً على دولة ما بعينها، وإنما سيكون العالم كله مسرحاً لها، حيث يمكن للفرد أن يرتكب جريمة من أي مكان في العالم وفي أي مكان لا وجود للحدود الجغرافية في الجرائم المنظمة وخاصة الالكترونية وتمكن هذه الخاصية من سهولة التواصل والمرونة في تنفيذ العمليات الإجرامية والصفقات، وغسيل الأموال الخ ويزداد عبور الجريمة المنظمة وعملياتها المالية الحدود الجغرافية بين الدول بفعل الربط الالكتروني العالمي.

٢ ـ الجريمة المنظمة والتحكم عن بعد.

نظراً لتوافر تقنيات الاتصال الحديثة مثل الهاتف النقال والأنترنت، والحاسبات المتطورة والسريعة والسهلة الاستخدام، فإن التحكم في إدارة العملية الإجرامية للجريمة المنظمة يمكن أن يكون في مكان ما بعيداً عن مسرح الجريمة ذاتها، ومن خارج حدود الدولة نفسها كذلك فإن الاتجار بأرقام بطاقات الائتمان أو استخدامها غير المشروع، أو اعتراضها خلال تنفيذ العمليات المالية عبر الهاتف أو الأنترنت يمكن أن يتم عن بعد.

يقدر عدد مستخدمي الأنترنت في المجتمع العربي بحوالي (٣٥٠ ٤٥٠) الف مستخدم، وأظهرت دراسة الكاملي(١٩٩٨) التي أجريت على عينة عشوائية من (٣٠٠) من مستخدمي الأنترنت. تبين ان ٤٪ من العينة قد خبروا الشراء من خلال الأنترنت، وتراوحت قيمته بين (٥٠-٤٠٠٠ دولار)، وكانت مصادر الشراء في ٩٢٪ منها خارجية وفقط ٨٪ منها

داخلية. أما أسلوب الدفع فقد كان في ٩٢٪ بواسطة بطاقات الائتمان. كما تبين أن ٥٨٪ من العينة يخاف استعمال بطاقة الائتمان عبر الأنترنت، وأن ٨٤٪ سيقومون بعمليات شراء بواسطة الأنترنت هذا العام (الكاملي، ١٩٩٨) ويمكن التنبؤ بزيادة حجم التعامل المالي عبر الأنترنت عربياً، مما يستدعي تطوير البنى التحتية، واستخدام نظام قياسي للغة العربية مثل نظام (ISO 8859/6) المتفق عليه عالمياً والمستخدم من قبل شركة ابل (Apple).

٣ ـ الأنترنت والجريمة المنظمة:

بلغ حجم التجارة عبر الأنترنت (٦ , ٢) مليار دولار عام ١٩٩٧ يتوقع ان يصل إلى (٥ , ٣٧) مليار دولار عام ٢٠٠٠ اما التجارة العربية فقد بلغت التجارة العربية عبر الأنترنت ٩ ـ ٥ , ١١ مليون دولار ٩٢٪ منها جاءت من خارج العالم العربي (الكاملي، ١٩٩٨) هل الأنترنت مكان آمن للنشاط الاقتصادي؟ هذا ما يطرحه واطسون في مقالته في المجلة الدولية للأمن والخطورة، والوقاية من الجريمة (Watson, 1997) وتأتي الإجابة من آسيا «بلا» وإذا ما استبدل هذا السؤال بسؤال آخر هل هي آمنة، فإن الإجابة نسبية. إن الاختباء عن العالم كما يتغير ليس بالبديل العقلاني. الأنترنت موجودة ويستخدمها (٣٠) مليون فرد، ولذا فإن نموها وتوسعها في النشاط الاقتصادي لايمكن تجنبه. إنها تمثل التغير الاجتماعي في البناء التحتي

إن البنوك تخسر مبالغ كبيرة قدرت في بريطانيا ب٧ , ٢ بليون باوند سنوياً نتيجة الاحتيال المالي وسوء الاستخدام لبطاقات التسليف (Visa Card)، وهذه من الطرق التقليدية في التعامل المالي إن المؤسسات المالية ضحية للاحتيال المالي ليس بسبب الأنترنت ففي بداية ١٩٩٥م أظهرت

نتائج دراسة ماستر كارد (Master Card) المسحية إن ٦٦٪ من المستجيبين قد استخدموا الـ Web للإطلاع على البضائع وان ٢٨٪ منهم قد اشترى عن طريقها، في حين رأى ٥٨٪ منهم إن الأنترنت قناة مهمة للإطلاع والاختيار من المواد المعروضة الخلاصة هي إن الأفراد قد قبلوا الأنترنت كمكان آمن لممارسة نشاطهم الاقتصادي (Watson, 1997, p 52).

لقد تم تبادل حوالي نصف بليون دولار على الشبكة العنكبوتية World Wide Web خلال عام ١٩٩٥م وحوالي (٨) بليون في عام ١٩٩٦م، ولقد تم تقدير المنظمات المالية في عام ١٩٩٦م التي لها أسواق الكترونية على الأنترنت بحوالي ١٧٠٠٠٠ منظمة.

هناك ثلاثة مستويات تؤثر في عملية القيام بنشاط اقتصادي أو مالي من خلال الأنترنت:

١ الحاجة إلى التاكد من شخصية البائع (the seller) وهو الجهة التي تملك البضاعة للبيع

٢ ـ المشتري (the buyer) الجهة التي تدعي أنها تريد تلقي البضاعة

٣ـ وعملية التبادل (exchange) تبادل النقود والبضاعة. وفي العالم الواقعي هناك عملية احتيال يمكن أن تقع على أي من هذه المستويات. ولحماية النشاط الاقتصادي على الأنترنت فقد اقترحت فورستر للبحوث (Forrester Research) إن خدمات سوق الأنترنت سترتفع من (١, ٤) بليون في عام ١٩٩٦م إلى (٣٠) بليون في العام ٢٠٠٠م هذا للولايات المتحدة فقط (Watson, 1997, p. 56).

لقد ازداد عدد مستخدمين الأنترنت في السنوات الأخيرة بشكل كبير، وعدد النشاطات التي تستخدم الأنترنت من أجلها فلم تعد تستخدم فقط

للأغراض الأكاديمية، وإنما أصبحت تستخدم للأغراض الاقتصادية ومن الأمثلة على« هذا الاستخدام ما يعرف بالنسيج العنكبوتي World Wide Web وهي صفحة متعددة الوسائط إن القدرة على الربط بسهولة بالغة مع ملايين المستخدمين توفر إمكانية عالية لممارسة النشاط الاقتصادي. وتمثل وسيلة ميسرة لتبادل معلومات منظمات الجريمة المنظمة وخاصة في نقل أرصدتها من حساب بنكي إلى آخر إن هذه السوق العالمية الاقتصادية الجديدة تمثل عاملاً جاذباً لمنظمات الجريمة المنظمة في غسيل الأموال بسهولة، وفي ممارسة النشاطات الاقتصادية القانونية لتغطية وغسيل الأموال غير الشرعية.

رابعاً: التقنية والجريمة المنظمة: حالة الأنترنت:

١ ـ توظيف الأنترنت في خدمة الأمن الاجتماعي:

يمكن الاستفادة من كافة الجوانب الإيجابية في الأنترنت، وتوظيفها لخدمة الأمن الشامل للمواطن والمؤسسات الاجتماعية للمجتمع فتقنيات الأنترنت المتطورة والمتسارعة في التطوير يمكن توظيفها في مجالات مكافحة الجريمة، مثل التعرف على المجرمين من خلال البصمات أو الصورة أو الصوت، أو تعميم صورها إلى المراكز على الشبكة أو المراكز الأمنية عامة. كما تساعد في حماية قواعد المعلومات الحكومية والأمنية من خلال أساليب حماية متعددة منها التشفير ومنع المتطفلين من الوصول اليها ففي بلد مثل موناكو تم وضع كاميرات على الاسطح والشوارع مما أدى خفض جرائم السرقة. فليس من المستبعد أن يكون مجتمع المستقبل متحكماً به تقنياً كوسيلة من وسائل مكافحة الجريمة لقد عقدت شرطة دبي حلقة علمية

بعنوان «الأنترنت من منظور أمني» عام ١٩٩٦م حيث هدفت الندوة إلى وضع تصور للجرائم الممكن ارتكابها عبر الأنترنت، وكيفية استخدام الأنترنت لرفع كفاءة الأجهزة الأمنية. ويعد استخدام الأنترنت من الاستخدامات الداعمة للأجهزة الأمنية، ففي مجال شرطة المجتمع يمكن استخدام الأنترنت في تعقب المجرمين، وفي التواصل السريع مع الشرطة لكشف الجريمة فعلى سبيل المثال وضعت المخابرات الأردنية صفحة لها على الأنترنت تمكن من الاتصال بها، حيث تمكن هذه الخدمة عملاء المخابرات من إرسال بريدهم بشكل سريع ومضمون، وتتمكن المخابرات من اتخاذ الإجراء المناسب بشكل سريع وفعال

كذلك يمكن استخدام الأنترنت في إرسال الرسائل الأمنية للعاملين في القطاع الأمني بشكل دوري، ومنظم وسريع، فلا حاجة لإعادة كتابة الرسائل، فيكفي كتابة رسالة مرة وأحدة تمكن من إرسالها إلى عدد كبير من العملاء أو الزبائن كما يمكن أن تستخدم الأنترنت في تقديم خدمات سريعة للجمهور، وفي تعميق الوعي الأمني لديهم من خلال عمل صفحات خاصة بالشرطة تحوي إرشادات أمنية عامة، وقد تنشر صور المطلوبين للعدالة أو الأشخاص الخطرين على أمن المجتمع والطلب من الجمهور التعرف عليهم وتسليمهم للعدالة

٢ ـ الأنترنت كمهدد للأمن الاجتماعي:

لقد أدت الأنترنت إلى ظهور أنماط جديدة ومعقدة من الجريمة والجريمة المنظمة لقد أظهرت دراسة للأمم المتحدة ان ٢٤-٤٢٪ من المنظمات في القطاع الحكومي والخاص كانت ضحية لجرائم مرتبطة بالتقنيات (الحاسب والأنترنت). أظهرت دراسة (American Bar Association, 1987) ان

بينت دراسة لـ (U. N. Commission on Crime and Criminal Justice) مخاطر جرائم الحاسب في ٧٣٪ منها داخلي ، و ٢٣٪ من مصادر خارجية (Carter & Katz, 1997) بالإضافة إلى ما تم استعراضه من خسائر اقتصادية قدرت بحوالي (٢) مليار دولار في عام ١٩٩٣م، ومثلها مثل العصابة الإسبانية التي سرقت أرقام (١٤٠٠٠) بطاقة ائتمان فإنه يمكن النظر للإنترنت كمهدد للأمن الاجتماعي وخاصة في المجتمعات المغلقة والشرقية إن تعرض مثل هذه المجتمعات لقيم وسلوكيات المجتمعات الأخرى قد سبب تلوثاً ثقافياً يؤدي إلى تفسخ اجتماعي وانهيار في النظام الاجتماعي العام لهذه المجتمعات إن الاستخدام غير الأخلاقي واللاقانوني للشبكة قد يصل إلى مئات المراهقين والهواة مما يؤثر سلباً على نمو شخصياتهم النمو السليم، ويوقعهم في أزمات نمو، ويكون لديهم عقداً نفسية، وقيماً لا تتماشى مع النظام الاجتماعي السائد، خاصة عند التعامل مع المواضيع الجنسية، وتقديم المواد الإباحية. إن الدعوة إلى المراقبة الأمنية للشبكة تتعارض مع الحرية الشخصية لأفراد المجتمع وفي التواصل وتعد ملاحقة المجرمين من أهم التحديات للشرطة المحلية، خاصة إذا كانوا من دول أخرى. (البدر، ١٩٩٧).

٣ ـ الجريمة المنظمة وجرائم الحاسب:

لقد أصبح استخدام التقنيات وخاصة الحاسب سمة من سمات العصر، وغدا العالم قريةً كونية بفعل الربط الألكتروني (الأنترنت وغيره)، وأصبح الفرد قادراً على التسوق، والبحث عن المعلومات، ونقلها، والتواصل مع الثقافات الأخرى بسهولة ويسر من خلال الحاسب وتوابعه

من المعدات الأخرى. وكأي نوع آخر من التقنيات، فان استخدام الحاسب قد قدم للإنسان وظائف ايجابية جبارة في كافة المجالات الحياتية، إلا انه قد واكب هذا الاستخدام نتائج سلبية كان أهمها جرائم الحاسب. ولم تختف من الذاكرة (٢/ ١١/ ١٩٨٨م) عندما بدأت آلاف الحواسيب المتصلة بالشبكَة تتباطأ، ثم توقفت. في تلك الحادثة التي لم تدمر فيها برامج أو بيانات لكنها تسببت في فقدان ملايين الدولارات من العمليات الحاسوبية. وقد تبين أن السبب هو برنامج حاسب مؤذ سمي بـ (الدودة) حيث انتشر من حاسب إلى آخر مستنسخاً نفسه كان يصيب هذا البرنامج ذاكرة الحاسب ويخبئ نفسه ويمرر معلومات خاطئة صعبت من عملية العثور عليه، حتى كشفت صحيفة نيويورك تايمز اسم المتسبب (روبرت موريس) عمره ٢٣ سنة، حيث أدين عام ١٩٨٦ بالاحتيال وسوء الاستخدام، (جريمة فيدرالية) وسجن ٣ سنوات وغرامة (١٠) آلاف دولار، و(٤٠٠٠) ساعة خدمة مجتمع.

لقد أصبح هذا النوع من الجرائم بلا حدود، حيث يمكن أن يكون المجرم في مكان ما ويقوم بجريمته في مكان آخر وجرائم الحاسب ظاهرة عالمية، التحقيق فيها والحكم عليها عملية معقدة وتعد هذه الجرائم مثلها مثل جرائم أصحاب الياقات البيضاء من الجرائم التي يصعب التنبؤ بها، ومن الصعب محاكمة منفذيها، وذلك لعدم توافر ادلة مادية فيها، أو شهود ولأن تقنيات الحاسب في تطور كبير فلم يواكب هذا التطور تعريفات واضحة ومحددة وتشريعات قانونية مناسبة لها.

وتعد جرائم الحاسب من أكثر الجرائم جاذبية للجريمة المنظمة خاصة في السرقات المالية وتحويل العملات إلى حسابات في أماكن آمنة وغسل الأموال. خاصة وأن مثل هذه الجرائم ترتكب من قبل الأفراد أكثر مما ترتكب

من قبل محترفي الحاسب. كما يمكن أن ترتكب من مدراء يبحثون عن الثراء أو السلطة، أو من قبل مؤسسات تبحث عن معلومات عن منافسيها، أو من وسائل أعلام تبحث عن معلومات أو أخبار أو من قبل حكومات تبحث عن معلومات تجارية، أو جريمة منظمة تبحث عن ملفات موثوقة.

يمكن تقسيم جرائم الحاسب إلى نوعين:

١ - الجرائم التي يكون الحاسب فيها طرفاً (هدفاً) أو أداة لتنفيذ الجريمة.

٢ - الجرائم التي يكون فيه الحاسب أو البيانات أو المعلومات المختزنة فيها هدفاً للعمل الإجرامي (وخاصة جرائم الحاسب، والبنوك، وقواعد المعلومات الخاصة أو الحكومية).

٤ - التقنية كأداة للجريمة:

لكل التقنيات وظائف إيجابية وأخرى سلبية فلايمكن حصر التقنيات بجانبها الفني، وهي وفق هذا التعريف تطبيق الاكتشافات والأساليب العلمية والمعرفية في الحياة العملية ويرى « بيسي (Pacey, 1991) أن التقنية لابد ان تشمل الظروف الاجتماعية التي أفرزت هذه الأدوات أو الوسائل فكما ان هناك بعداً فنياً، فهناك بعد تنظيمي وثقافي للتقنية ويرى بان «على العلم ان يكتشف وعلى التقنية ان تطبق وعلى الإنسان ان يتكيف (Pacey, 1991, p. 25). عندما يستخدم المجرم التقنية كأداة للجريمة فإنه الجرائم المرتكبة عادة ما تكون جرائم تقليدية مثل الاحتيال المالي، السرقة، ويتم استخدام التقنيات (كالحاسب) كوسيلة للجريمة (مثل القنبلة مع الإرهابي).

وتقع غالبية جرائم الحاسب الأمريكية في هذه الفئة ففي الأنترنت أظهرت دراسة الكاملي (١٩٩٨) ان ٢٠٪ من المستخدمين يرون أن عامل السرية والأمان هو المعيق في استخدام الأنترنت وكان ترتيب هذا العامل الثاني

بعد عامل قلة عدد المستخدمين (٥٠٪) كمعيق ويرى (٤٩٪) من عينة الدراسة أنهم سيستخدمون الأنترنت في المستقبل وهي الوسيلة الأكثر استخداماً مقارنة مع الفاكس والهاتف . وفيما يتعلق في التجارة رأى (٩٦٪) من شركات التطوير العربية ان عدم توافر الأمن يعد معوقاً لاستخدامها في التجارة

٥ ـ التقنية كهدف للجريمة:

وهذا نوع جديد من أنواع الجريمة تطور بفعل تطور الحاسبات ، حيث يمكن أن تستهدف الجريمة الحاسب بمعداته الفيزيقية وتوابعه من هذه المعدات ، والبرمجيات ، والبيانات ، والمعلومات المختزنة فيه . وقد يكون الجناة في هذا النوع من الداخل (موظفين) أو من الخارج (مجرمين) ، وغالباً ما يستخدم الدخول الخارجي غير القانوني (غير الشرعي) وسائل اتصال تمكن من الوصول إلى أنظمة الحاسوب .

تكلف جرائم الحاسب الولايات المتحدة سنوياً حوالي (٥٠٠)مليون إلى (٥) بلايين دولار (Charney,1992) اما في الشرق الأوسط فقد أظهر تقرير مجلة بي سي العدد (٣) لعام ١٩٩٧م (PC Magazine,vol. 3, Issue 2, 1997 pp 24-26) والخاص بجرائم الحاسب والمعتمد على دراسة ((Business Software Alliance (BSA)) في الشرق الأوسط أن هناك تبايناً بين دول المنطقة في حجم جرائم الحاسب فيها تراوح بين ٧٧٪ في السعودية إلى ٦٩٪ لعُمان أما وفق الخسارة المادية فقد تراوحت بين (٤ , ١) مليون دولار في لبنان إلى (٣٠) مليون دولار في الإمارات العربية المتحدة وانه بمقارنة بيانات عام ١٩٩٤م مع عام ١٩٩٥م فان هناك انخفاضاً في جرائم الحاسب في لبنان والسعودية بمقدار 1٪ ، كما وأظهر التقرير أن هناك تحسناً

في بعض الدول في مجال الوعي بجرائم الحاسب . إن استخدام شبكة الأنترنت في عمليات إرهابية وفي أعمال الجريمة المنظمة ممكن ، ومن أشهر النماذج كتيب الإرهاب الذي جمع مادته السيناتور الأمريكي إدوارد كيندي من الأنترنت وعرضه في جلسة الاستماع التي عقدها الكونجرس في أعقاب انفجار أوكلاهوما عام ١٩٩٥ وفيها عمليات صنع القنابل بما فيها نترات الأمنيوم المستخدمة في حادث اوكلاهوما (حسين، ١٩٩٦)

إن امتلاك الدول الكبرى للسلاح النووي والجرثوميّ جعلها تمتلك قوة عسكرية فوق الدول الأخرى، وأكسبها ميزات إضافية عليها فمإذا لو امتلك أفراد مثل هذه القوة ولو بشكل مصغر ورمزي إن تطوير هذه القوة أو امتلاكها وبوجود المعلومات الهائلة في العالم والتقنيات المتطورة أمر ممكن وغير مستبعد . إن سرقة المعلومات الخاصبة بهذه الأسلحة أمر غير مستحيل والأمثلة كثيرة على استقطاب علماء دول الاتحاد السوفيتي سابقاً في هذا المجال . إن نقل معلومات هامة عبر شبكات الاتصال قد يغني عن المواد بشكلها الفيزيقي فنقل المعأخلات اللازمة للتراكيب النوويّة والجرثومية عبر شبكات الاتصال أمر هين

٦ ـ آثار الجريمة المنظمة:

إن الخسارة الاقتصادية والاجتماعية التي تنجم عن الجريمة المنظمة بسبب توسع أعمالها الإجرامية والتي تشمل القتل وتهريب المخدرات، والمقامرة، والحرائق، والفساد الحكومي، والسيطرة على الاتحادات الخ لن تتوقف على السوق التقليدية للجريمة المنظمة، فمع التغيرات التي تشهدها مجتمعات العالم الناجمة عن ثورة المعلومات تتطور الجريمة المنظمة بوسائلها المختلفة لتدخل سوقاً جديدة وبتقنيات جديدة في عملها خاصة إذا أخذ

بعين الاعتبار الإمكانات المادية والبشرية في الحصول على التقنيات المتقدمة وتطويرها وتوظيفها في أعمالها . فمثلاً يصبح من السهولة بمكان نقل المعلومات والأموال من مكان لآخر في العالم عبر الشبكات العالمية . ويمكن تنفيذ الأعمال عن بعد مما يتيح عنصر الأمان خاصة للقادة ، وبمراقبة قريبة من الفعل ذاته ، مما يوفر سرعة الاستجابة للمتغيرات المختلفة .

يمكن تلخيص مخاطر الجريمة المنظمة في ثلاثة أبعاد هي :

١ـ البعد الاجتماعي (social) ، ويمثل الآثار السلبية الناجمة عن استخدام المخدرات غير المشروع وتأثير ذلك في سلوك الفرد وصحته ، ونمو العنف واستخدام السلاح والخوف من الجريمة ، والتحكم في المنظمات الرسمية الاجتماعية الحكومية وغير الحكومية مثل اتحادات العمال .

٢ـ البعد السياسي (political) ويمثل التأثير على الأحزاب السياسية ، وكبار المسؤولين في القطاعين العام والخاص مما يؤدي إلى فقدان الثقة الشعبية .

٣ـ البعد الاقتصادي (economic) ويمثل الخسارة الاقتصادية على مستوى الفرد والمجتمع ، وتهديد الاقتصاد الوطني (UNESCCCPCJ, 1992) .

خامساً: التقنية ومكافحة الجرائم المنظمة:

يواجه علم الجريمة تحديات في تفسير ومكافحة جرائم التقنيات ، وقد يكون بحاجة إلى أنموذج نظري جديد (Paradigm) ، كما ذكر كون في كتابه بنية الثورات العلمية ، بأن العلم عندما يواجه معضلة تؤدي إلى أزمة والأزمة تؤدي إلى ولادة نظريات وأساليب بحث جديدة . فالتقنية قد أظهرت مجرم المعلومات ، والمجتمع التخيلي ، وعولمة الجريمة ، والجريمة عن بعد ، الجرائم بلا حدود وكل هذه أنماط ومفاهيم جديد بحاجة إلى تفسيرات غير تقليدية .

فمفهوم الجريمة التقليدية لن يكون مقبولاً في المستقبل القريب، فهل يطبق قانون بلد المجرم لحظة وجودة أم قانون بلد الضحية واين يقع مفهوم السيادة الوطنية في ذلك.

١ـ المستوى الوطني:

نظراً لظهور مشكلة جرائم التقنيات كمشكة أمنية، وقانونية واجتماعية، فان خبراء الأمن المعلوماتي وصانعي السياسات الحكومية ومسوقي الحاسب، والأفراد المهتمين في هذا الموضوع بحاجة إلى تغيير نظرتهم تجاه جرائم التقنيات، لا لأنها مشكلة وطنية فقط أو وإنما كمشكلة عالمية. تتطلب الإجراءات الوطنية تعاوناً في مجال القطاعين العام الخاص، فعلى القطاع الخاص الالتزام بإجراءات الوقاية، وعلى القطاع العام تنفيذ الإجراءات اللازمة لمكافحة المشكلة، وبشكل عام هناك حاجة لـ:

١ ـ وجود التشريعات اللازمة لحماية ملكية الحاسب، وللبيانات، والمعلومات والمعدات اللازمة للتشغيل والتوصيل.

٢ ـ الوعي الوطني لجرائم الحاسب والأنترنت وللعقوبات المترتبة عليها

٣ـ وجود المؤسسات المختصة في التحقيق في جرائم الحاسب (في المحكمة، ولدى الشرطة)

٤ ـ التعاون مع الدول الأخرى في الحماية والوقاية من هذه الجرائم.

٥ ـ خفض فرص الجريمة المنظمة في الربح التراكمي من خلال النشاطات الشرعية وغير الشرعية وباستخدام الأنترنت.

٦ ـ تقليل ضوابط الخصوصية في البنوك لكشف أسماء المشتبه بهم

٧ـ مكافحة غسيل أموال المخدرات كأهم نشاط للجريمة المنظمة، من خلال الوصول إلى هويات العملاء في البنوك في حالات الاشتباه

٨- استخدام ضوابط تقنية للحيلوله دون توظيف التقنيات في أعمال الجرائم المنظمة .

٩- استخدام أساليب التشفير للحيلولة دون اختراق مراكز المغلومات والبنوك في عمليات الجريمة المنظمة، خاصة مع وجود المجرم المعلوماتي، ولصوص البطاقات .

في الولايات المتحدة الأمريكية فقد تم إنشاء وحدة جرائم الحاسبات تابعة لقسم العدالة الجنائية، من مهامه: تقديم التدريب، والمساعدة، والخبراء للقضاة، ويتشارك في المعلومات حول جرائم الحاسب مع مكتب التحقيقات الفيدراليّة (FBI) والاستخبارات .

وفي اليابان تبين أن هناك زيادة في جرائم الحاسب أدت إلى تعديل القوانين لمواجهتها أما أكثر هذه الجرائم فكانت الاحتيال المالي، وسرقة الحسابات البنكية، وشطب البيانات و البرمجيات، والتدمير الفيزيقي للحاسب، والدخول غير القانوني لأجهزة الحاسب وقواعد المعلومات، والاستعمال غير القانوني لأجهزة الحاسب، ونشر فيروسات الحاسب في قواعد المعلومات وأنظمة الحاسب، وأخيرا استخدام الحاسب بأسلوب (المحاكاة) للتحضير لارتكاب جريمة فعلية (Ogawa, 1990) .

٢ - المستوى العالمي:

بما أن العالم مترابط ألكترونيا، فيجب الاهتمام والفعل العالمي إزاء مشكلة جرائم الحاسب وخاصة في مجال التشريعات والتعاون المتبادل ويرى مركز الأمم المتحدة للتطوير الاجتماعي والشؤون الإنسانية أن الوقاية من جرائم الحاسب تعتمد على الأمن في إجراءات معالجة المعلومات، والبيانات الألكترونية، وتعاون ضحايا جرائم الحاسب، ومنفذي القانون،

والتدريب القانوني، وتطور أخلاقيات استخدام الحاسب والأمن الدولي لانظمة المعلومات ففي المجال الدولي هناك حاجة للتعاون الدولي المتبادل، والبحث الجنائي والقانوني عن بنوك المعلومات، وقد يعكس الاتجار بالمخدرات للجريمة المنظمة العلاقات السياسية الدولية في التعاون الدولي المتعدد المشروع في تجارة المخدرات الدولية كما في الأعمال الدولية المتعددة. فالمواد الخام تنتج في المجتمعات النامية لسد حاجات العملاء (المستهلكين) في الدول الصناعية ويمكن تفسير النمو السريع في النشاطات الدولية غير الشرعية هي العلاقات الاقتصادية العامة بين الدول الصناعية والنامية. إن الدَّين الاجنبي للعديد من الدول النامية قد وسع الفجوة بين الدول الصناعية والنامية. إن كلفة المواد الخام والتي تشكل مصدر الدخل في الدول النامية قد انخفضت في السوق العالمي، بينما ارتفعت كلفة البضائع من الدول الصناعية، ولقد خفضت الخدمات المقدمة لمواطني الدول النامية (برنامج صندوق النقد الدولي)، لكي تتمكن هذه الدول من تسديد ديونها ولم يعد أي مصدر شرعي ممكن ومتوافر لمواطني هذه الدول. لقد تحول المزارعون الريفيون إلى زراعة المخدرات حيث تعطي فوائد أكثر من زراعة المنتوجات الزراعية، وهم يدعمون تجار المخدرات حيث يوفرون لهم الخدمات الصحية والاجتماعية التي لا تستطيع الدولة تأمينها وتفضل حكومات الدول الفقيرة غض النظر عن إنتاج المخدرات لانه يؤدي إلى انسياب العملات الصعبة لبلادهم إن محاربة جذور المخدرات أثبتت انها سياسة فاشلة، وقد صعدت سوء العلاقات بين الدول (Newman, 1990).

المراجـــع

أولاً: المراجع العربية:

١ ـ البداينة، ذياب. (١٩٩٨). التحضر والجريمة في المجتمع العربي. بحث قدم في ندوة المدينةوالسكن العشوائي المغرب: حمرية مكناس ٢٠-٢٢/ ٤/ ١٩٩٨

٢ ـ ________ . (١٩٩٧) جرائم الحاسب الدولية ورقة قدمت في ندوة جرائم الحاسب معهد التدريب: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية الرياض.

٣ ـ البدر، بدر حمود، والزومان عبدالعزيز حمد (١٩٩٧) ضبط استخدام الأنترنت لماذا وكيف. المؤتمر الوطني الخامس عشر للحاسبات الالية جامعة الململك فهد للبترول والمعادن، وجمعية الحاسبات السعودية، ١٧ـ١٩/ ١٠/ ١٩٩٧م.

٤ ـ تميم، ضاحي (١٩٩٦). «الأنترنت. رؤية أمنية» **بحوث ودراسات شرطية** مركز البحوث والدراسات، شرطة دبي

٥ ـ جعفر، فهد عبدالكريم. (١٩٩٧). شبكة الأنترنت: محتوياتها وطريقة عملها الاجتماع الخامس للجنة المتخصصة بالجرائم المستجدة. تونس، ٧ـ١٩/ ٧/ ١٩٩٧م.

٦ ـ جيتس بيل (١٩٩٨). **طريق المستقبل**. ترجمة عبدالسلام رضوان. عالم المعرفة الكويت.

٧ ـ حسين، سمير محمد (١٩٩٦) مستقبل النشر الألكتروني العلمي. **المجلة العربية للدراسات الإنسانية** ١٤ (٥٦)

٨ـ الخميس، عبدالعزيز (١٩٩٧). «الأنترنت أصبحت عربية». **المجلة**. ع ٨٨٤، ٢٥/ ١/ ١٩٩٧

٩ـ داود، حسن طاهر (١٩٩٧) أمن المعلومات. ورقة قدمت في ندوة جرائم الحاسب معهد التدريب أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية. الرياض السعودية

١٠ـ سليم، طارق عبدالوهاب. (١٩٩٧). الجرائم المرتكبة بواسطة الأنترنت وسبل مكافحتها الاجتماع الخامس للجنة المتخصصة بالجرائم المستجدة. تونس، ٧ـ١٩/ ٧/ ١٩٩٧م.

١١ـ سنو، مي العبدالله (١٩٩٨) «العرب في مواجهة تطور تكنولوجيا الاعلام والاتصال» **المستقبل العربي**، ٤

١٢ـ الشحي، راشد. (١٩٩٨) «التخطيط الأمني لوقاية دول الخليج من الجريمة المنظمة» **الفكر الشرطي**، ٦ (٤).

١٣ـ عبدالدايم، عبدالله. (١٩٩٨). «التربية والقيم الانسانية في عصر العلم والتقانة والمال». **المستقبل العربي**، ٤، ٦٤ـ٨٦.

١٤ـ علي، نبيل (١٩٩٤). **العرب وعصر المعلومات**. عالم المعرفة. الكويت

١٥ـ الكاملي، عبدالقادر (١٩٩٨). التجارة الالكترونية العربية حاضراً ومستقبلاً أنترنت، ١ (٨) مايو

١٦ـ كون، توماس (١٩٩٢) **بنية الثورات العلمية** ترجمة شوقي جلال. عالم المعرفة. الكويت.

١٧ـ الوهيد، محمد. (١٩٩٨). ماهية الجريمة المنظمة. بحث مقدم في الندوة العلمية السابعة والاربعون «الجريمة المنظمة وأساليب مواجهتها في الوطن العربي» ١٨ـ٢٠/ ٥/ ١٩٩٨ الاسكندرية.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Albanese, J. (1989). **Organized crime in America**. Cincinnati, Ohio: Anderson Publishing co.
2. Albini, J. L. (1986). Organized crime in Great Britain and the Caribbean. In Robert J. Kelly.**Organized crime**. NCJ 101278. pp 95-112,
3. Amir, M. (1995). "Organized crime and violence" **Studies on Crime and Crime Prevention**. 4 (1), 86-104. NCJ, 154195
4. Bersten, M. (1990). Defining organized crime in Australia and in the U.S.A. **Australian and New Zealand Journal of Criminology**, 23 (1), 39-59
5. Carter, D. L. & Katz, A. (1997). Security directors on computer crimes. http://www.ssc.msu.edu/~cj/secdir.html
6. Chin, K. (1990). From secret societies to organized crime . From Chinesesubculture and criminality: non-traditional crime groups in America, pp 27-45.
7. Currie, M. R.(1992).Technology, sharing technology and working together. invited speech at the 13th National Computer Conference of the Kingdom of Saudi Arabia. November, 28-30.
8. Gollmann, D. (1997). "The case for: The internet is a secure place for conducting business". **International Journal of Risk, Security and Crime Prevention**, 2 (1), 56-62
9. Iwai, H. (1986). Organized crime in Japan. In Robert J. Kelly , **Organized Crime**. (NCJ 101284). pp 208-233.
10. Kelly, R. (1986). **Organized Crime: A Global perspective**. Totowa: BK Books, Roman and Allanheld Publishers. NCJ 101273.

أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab Academy For Security Sciences

Seminar on:

Organized Crime and its Means of Combating

This Seminar Was Organized, By Training Institute - Naif Arab Academy for Security Sciences, In Cooperation with the Ministry of Interior-United Arab Emarates, During 14 - 18 November 1998

Riyadh
1999

© Naif Arab Academy for Security Sciences,1419H

King Fahd National Library Cataloging-in-Publication Data

Seminar on: Organized Crime and its Means of Combating. (1998:Riyadh)

This Seminar Was Organized, By Training Institute - Naif Arab Academy for Security Sciences, In Cooperation with the Ministry of Interior-United Arab Emarates,...Riyadh

300p., 17x24 cm

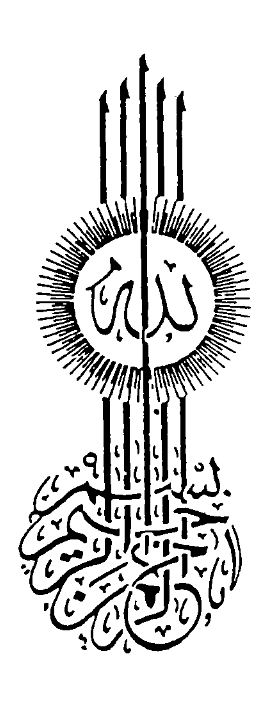
ISBM: 9-66-725-9960

1- Organized Crime, Prevention, Investigation

Seminar Research - Arab Contries I-Title

364dc 3133/19

Legal Deposit no. 3133/19
ISBN: 9-66-725-9960



Content

Organized Crime in Asia and Far East: Current Situations and Effective Countermeasures

Tomoko Akane
Professor
United Nations Asia and Far East Institute
for the prevention of Crime and the Treatment of Offenders

I. INTRODUCTION

In many international criminal justice or criminology seminars and conferences, organized crime has been identified as one of the most important issues the international community is facing. However, there is no internationally recognized definition for organized crime or what constitutes an organized crime group. In my experience, organized crime is defined according to the interests of the people discussing the matter.

On this note, some may consider a meticulously planned bloody mass murder to be the work of an organized crime group. Others may think that drug trafficking is the most lucrative business for Mafia type organizations. Some experts on computer crime may contend that information and data delivered by computer networks is increasingly becoming the target of organized crime groups. Others may say that white-collar crime, such as financial fraud, corruption and money laundering fall within the scope of activities engaged in by organized crime groups.

In other words, any type of crime can be the subject of organized crime. Organized crime is the product of greed of a specific group of people and therefore, where there is room to gain huge illicit profit, there is room for organized crime.

In this connection, there exists research concerning the extent of the monetary damage sustained as a result of the commission of organized crime. However, nobody knows whether the estimated cost is accurate.

From the perspective of a law enforcement official, it is most

important to arrest criminals and gather sufficient evidence to successfully prosecute and punish them, and by doing so, it may curb organized crime little by little.

In my paper, I will refer to types of organized crime groups and typical crimes committed by them in the Asia and Far East context. Additionally, reference will be made to countermeasures against organized crime.

II. WHAT IS ORGANIZED CRIME?

I will refer to several criminal groups which are regarded as typical organized crime groups and their major illicit activities. After that, I will touch upon the definition of organized crime.

A. Mafia, La Cosa Nostra, Boryokudan, Chinese Triad, and Colombian Cartel[1]

Mafia, one of the most visible and notorious organized crime groups, is not a specific gr oup of criminals. Rather, the term Mafia refers to a type of organized crime group. The Mafia's origin can be traced back to the early nineteenth century in Italy. They were local bosses in the rural area who became rich by exploiting sharecroppers, someti mes using violent means. These bosses gradually developed intimate relationships with powerful politicians, bureaucrats and businessmen thereby becoming political themselves. One of the more famous Mafia type groups gained political power in Sicily. A significant characteristic of the Mafia group, which is analogically called a family, is that it operates like a pyramid. The members keep strong ties to each other and are governed by a code of silence, violation of which means death. The Mafia engages in arange of illegal acts, including drug trafficking, arms trafficking, theft of vehicles and fine art, human trafficking, prostitution, and gambling. It is commonly understood that the Mafia launders dirty money and invests in licit activities.

In Italy, the struggle between the Mafia and law enforcement

(1) Hisao Kato, Organized Crime Researchs , Tokyo: Seibundo, 1993. p. 30.

has had a long history. Although many precious lives have been lost during this struggle, a number of Godfathers have been caught and brought to justice. However, to date, there remain some ten thousand Mafia members.

Since the Mafia is well known, the word Mafia is synonymous with organized crime group. Some Mafia groups migrated to North and South America. Some of these groups evolved into other kinds of organized crime. For example, in the United States, La Cosa Nostra is an organized crime group whose origin is said to be the Italian Mafia. La Cosa Nostra is involved in drug trafficking, gambling, arms trafficking, prostitution, extortion, skimming public and private work contracts, and influencing unions .The organization comprises of 3,000 individual soldiers in 25 families, five of which are based in New York.

In the United States, however, various Mafia type groups exist such as the Mexican Mafia, the Chinese Triad, and Vietnamese Gangs. The Japanes e Boryokudan is a newcomer but is becoming one of the more powerful organized crime groups in the United States.

Boryokudan means organized crime group in Japanese. The Boryokudan is well known and feared by citizens in many countries. The Bokyokudan's characteristics are similar to the Mafia.

The Boryokudan can be traced back to the feudal era in nineteenth century Japan. Members of the Boryokudan were mainly professional gamblers and street peddlers who were dropouts from legitimate society. However, at that time, such dropouts were given their territory, and they did not interfere with legitimate society under the rule of Samurai lords. After Japan's modernization (The Meiji

Restoration 1868) and the legitimacy of the government was recognized, the Boryokudan were regarded as outlaws and gradually increased their criminal activities. They repeatedly split and merged among themselves playing the power games sometimes leading to violent struggles. They engaged in criminal activities for their livelihood including gambling houses and brothels, extortion, loan sharking, as well as drug trafficking. In keeping with socio-economic changes in Japan, they expanded their activities to other lucrative businesses such as restaurants and bars, construction, financial business, and real estate. Although such businesses are licit, the violent characteristics of the Boryokudan surface whenever they reach a stalemate position with respect to these businesses.

Although the Boryokudan is structured like a pyramid, it differs from the Italian Mafia. The top figure of the dominant Boryokudan group is like a union leader with secondary level group leaders below him. Such secondary level group leaders can organize a second level union which consists of the third layered group leaders. A leader of a lower group may also be a member of upper group. On the other hand, lower groups may be smaller but relatively independent groups. Thus, the Boryokudan groups are united with loose bands under an unwritten code of conduct. The upper group has the right to collect tax-like money from lower groups. Otherwise, the upper group gives a lot of autonomy to the lower groups. In 1997, there were approximately 45,000 full time and 35,000 associate Boryokudan members(1). They have expanded their activities globally and now have links to other organized crime groups in Colombia, Germany, China and the Russian Federation.

---

(1) Paper presented by a Japanese participant at UNAFEI, National Police Agency, 1998

The battle between Japanese law enforcement officials and the Boryokudan has a long history, however, only recently have new regulations and legislation in relation to organized crime been considered.

The Chinese Triad[1] originated from Southeast Asia, specifically, Hong Kong and Taiwan. Some of the group members migrated to other parts of Asia, the United States, and Europe and ex panded their business. Chinese Triads employ around 170,000 persons headed by a Boss, an Under Boss, and a Recruiting Boss. The majority of the organization is made up of soldiers. They engage in various types of seemingly legitimate businesses, however,these businesses are usually supported by illicit businesses such as drug trafficking, loan sharking, extortion, gambling, and smuggling in illegal aliens.

In the early 1980s, one of the Chinese Triad groups called 14K Triad invited some Chinese Mafia group leaders from the United States, Canada and Taiwan to a Hong Kong Summit to forge cooperation with one another and to share their respective business territories to perpetuate their co-existence and co-proliferation.

The Colombian Cartel consists of dozens of groups which mainly engage in cocaine trafficking. The two dominant groups are the Medellin and Cali Cartels, named after the cities where their operations are centered. Some 75% of all illegal trafficking of cocaine to the United States from Latin Ais controlled by these groups. Their organizational structure is similar to that of a big company with several divisions and sections wherein a group of experts work towards a common goal. For example, the organiza-

---

(1) World Drug Report, UNDCP, 1997

tion is divided into production, distribution, and specialization sections employing forgers, bankers, attorneys, drug couriers, extortionists etc. The structure is very beneficial in so far as it promotes organized and concerted activities and protects the organization and its high-ranking officers.

B. Terrorist Groups:

Terrorist groups engage in destructive actions motivated by political purposes. Whether such groups should be included under the category of organized crime is the subject of controversy

I will not discuss political intentions of terrorist groups in this paper, however, later I will address the illegal activities of such groups including bombing and narco-terrorism.

C. Gang Type Groups:

This type of group is often seen in North America and Asia. Such groups do not have strong bonds amongst members or with other groups. To date, gangs have not been well organized, but there are signs that they are becoming more organized and also strengthening their relationship with other organized crime groups. In most cases three or more people engage in a specific crime, such as drug trafficking, gambling, and extortion.

In the United States, young boys sometimes form gangs and engage in petty crimes such as vandalism, small fights, and extortion. However, some gangs have expanded their activities to drug trafficking and sometimes more violent activities.

In many cities of Japan, a lot of hot-rodder groups exist. Their main activities involve running in the street without respecting traffic rules and disobeying police instructions. They sometimes com-

mit violent crimes such as assault against ordinary citizens. Some groups have characteristics that make them candidates for the Boryokudan in their adult years[1].

D .Corporate Crime and Other Types of Groups:

Corporate crime has sometimes been regarded as criminality different from organized crime. However, recent cases such as the Bank of Credit and Commerce International (BCCI) case shows that a lawfully established corporation can become a criminal organization.

In Japan, the president and number of his subordinates at Keizai Kakumei Club (KKC), (literally meaning in English Economic Revolution Club) were arrested in 1997 and KKC was determined to be an organizational fraud group. The president of KKC and his subordinates collected money from unsuspecting victims fraudulently promising a 400 percent profit within a short period of time. The number of companies engaging in this type of fraud is increasing and under some circumstances, such companies can be regarded as organized crime groups.

Religious groups can also become criminal organizations. For example, the Aum Sinrikyo case of 1995, known as the sarin gas attack on the Tokyo Metropolitan subway, claimed 11 lives and injured approximately 4,000. This group was originally established according to the law but when the number of members increased up to around 10,000, was recognized as a organized crime group. They committed several murders, produced illicit drugs, engaged

---

(1) Some 20 ％ of hotrodder groups in Japan have some relationship with Boryokudan groups according to the National Police Agency's research. Asahi Newspaper, October 3, 1998.

in extortion, abductions and so on under Asahara Shoko, their mastermind and guru. This group may be defined as a terrorist group since Asahara seemed to have the political intention to topple the legitimate Government of Japan. However, most of the lower rank members had no such political intention.

Another type of organized crime group known as Snake Head exists in Japan and southern China. Compared to the Boryokudan or Chinese Triad, their organization is poorly structured with less continuity and fewer members. However, they engage in various illegal activities such as illegal human trafficking, illegal immigration, drug and arms trafficking. In recent years, several cases suggested a close relationship between the Snake Head groups and the Boryokudan.

E. Definition of Organized Crime:

As I already mentioned, there is no internationally recognized definition of organized crime. Some endeavor has been made in this regard, and I will address those efforts.

Firstly, I will show the way the *Naples Political Declaration and Global Action Plan against Organized Transnational Crime, Article 12 of the Global Action Plan against Organized Crime tries to access to this problem.*

It says:

"While not constituting a legal or comprehensive definition of the phenomenon, the following qualities are characteristic: group organization to commit crime; hierarchical links or personal relationships which permit leaders to control the group; violence, intimidation and corruption used to earn profits or control territories or markets; laun-

dering of illicit proceeds both in furtherance of criminal activity and to infiltrate the legitimate economy; the potential for expansion into any new activities and beyond national borders; and cooperation with other organized transnational criminal groups.

In view of the foregoing, a working group was est ablished in April of 1998 by the Commission on Crime Prevention and Criminal Justice of the United Nations Economic and Social Council[1]. The working group has engaged in discussions on a draft convention against organized transnational crime. During this d iscussion, Articles 1 and 2 of the draft convention attempts to define the objective and scope of the convention. Several approaches were shown by some delegates in terms of the definition of organized crime. It does not seem to be an easy task for the international community to reach consensus in this regard. The convention is aimed to conclude by the year 2000 and now the working group is involved in informal meetings.

In another attempt to define this organized crime, an official of Ministry of Justice of Japan[2] wrote:

If we try to find out its common core image of organized crime, it could be said that it is a criminal activity or a series of criminal activities which are continuously or continually committed by a member or members of a continuous as sociation or a group of considerable number of persons and a criminal activity or series of criminal activities which are committed for the purpose of facilitating criminal activities or other illicit activities by such an asso-

(2) United Nations Commission on Crime Prevention and Criminal Justice, Report on the Seven th Session (21-30 April 1998).

(1) Yuki Furuta, former Assistant Vice-Minister, Chief Public Prosecutor Maebashi District Prosecutors Office

ciation or a group. Thus, neither plurality of offenders is an indispensable element nor crime committed in highly organized form by plural offenders is necessary(sic).

F. Purpose of Organized Crime Groups:

In short, the purpose of organized crime groups is to acquire money and polit ical and economic power. Although they resort to both legal and illegal measures to obtain money and power, once they face a stalemate situation, or obtain enough money or power to control a certain segment of society, their real face as criminals surfaces posing a threat to society.

For some organized crime groups, especially traditional Mafia type groups, the maintenance of their organization and power over certain members of society is itself the purpose of their existence. So, if a new organized crime group emerges or if the government tries to suppress their activities, they may fight back for their survival. Under such circumstances, such organizations could be most dangerous and detrimental to society.

III. CURRENT SITUATION OF ORGANIZED CRIME IN ASIA AND FAR EAST

A. General Observation:

Generally speaking, the biggest and most lucrative business of organized crime groups in Asia and the Far East is the illegal drug business. Although contradictory data exists, one can speculate that numerous orga nized crime groups of varying sizes are involved in cultivation of opium or cannabis, the transformation of raw materials, international trafficking, drug distribution to destination countries, and money laundering of drug money. The most famous groups are Chinese Triads (Hong Kong and Taiwan), Boryokudan (Japan), and the Khun Sa (Thailand). Also millions of smaller groups engage in this business utilizing their criminal connections with other groups to facilitate their activities.

Other illegal activities committed by organized crime groups are arms trafficking, human trafficking or smuggling illegal aliens, trafficking stolen vehicles, controlling prostitution businesses, gambling, loan-sharking and other underground financial business such as Hawala in India or Pakistan.

Generally speaking, most organized crime groups in Asia, except the Boryokudan and Chinese Triad, seem to be centralized and small in size. Such small groups are eagerly seeking ways to co-exist with other groups and strengthening their ties with each other. There are a few very rich kingpins whose earnings are the

product of illicit drug trafficking and other illegal activities, but there are huge numbers of organized crime members whose earnings are moderate and who live almost the same type of life as ordinary citizens. Only lower ranked members are exposed to the risks of being arrested by law enforcement agencies and sacrificed by opponent groups. They might be said to be exploited human resources by such kingpins.

If we observe the current situation from an historical and cultural view point, the root of organized crime lies in the difficult social and economic situations they faced in their respective countries such as poverty, high unemployment, political instability, low literacy rate, and so on. Many of the criminal organized crime group members originally began their commitment to such activities to earn a living.

B. Situation of the Organized Crime in the Selected Countries in Asia and Far East:

1. China

There is a very limited amount of credible data regarding organized crime in China. However, in terms of organized crime related to drug trafficking, *the International Narcotics Control Strategy Report* (March 1998, United States Department of State Bureau of International Narcotics and Law Enforcement Affairs), suggests that as a result of China's proximity to Laos, Myanmar, and Vietnam (The Golden Triangle), China is one of the most prominent drug transit points in Asia. Around 90,000 drug arrests were made in 1997. More than 5,400 tons of heroin was seized from January to October 1998 in China. Recently in China, a number of suspects from Laos, Myanmar and Vietnam were arrested.

Regarding other types of organized crime, there are some reports which indicate that there exists in China a mysterious underground organizations called the "Black Society." Members of the Black Society engage in various types of crimes including kidnapping, human trafficking of children and women, murder, extortion, robbery, etc.

Most criminal organizations in China including the Black Society are said to be rather small in scale and shorter in life span. However, they continue to mushroom and the number of such groups are significant. According to one UNAFEI participant (December 1996), the police in China disbanded 140,000 criminal groups and arrested 540,000 people in 1995[(1)].

2. Hong Kong

As mentioned earlier, there exist Chinese Triad groups in Hong Kong, the most notorious being the 14K. Chinese Triads engage in various types of crimes, such as drug trafficking, loan sharking, gambling, racketeering, smuggling merchandized good, money laundering and smuggle illegal aliens. Their original center of operation was in Hong Kong and Taiwan, however, they have expanded their activities world wide.

Not all Hong Kong organized crimė groups belong to Triads. There exist numerous smaller organized crime groups which are less hierarchical and less dominant than the Triad. However, they have strong horizontal relationships not only to similar organiz ations in Hong Kong, but also with other organized crime groups abroad and engage in illegal activities similar to the Triads.

---

(1) United States, Department of State Bureau of International Narcotics and Law Enforcement Affairs. The International Narcotics Control Strategy Report (March 1998).

Of all the illegal activities the organized crime groups in Hong Kong engage in, drug trafficking is the most conspicuous. Hong Kong is a transit point for drug traffickers transferring opiates and heroin from the Golden Triangle to the United States. Moreover, a number of organized crime groups engage in drug trafficking not only in their own territory, but abroad such as in the United States and Canada with the collaboration of aligned organized crime groups including the Boryokudan and La Cosa Nostra. Recently, organized crime groups in Hong Kong have also acted as a bridge between drug producing countries to Mainland China. The number of drug arrests in 1996 was 14,827

3. India[1]

In India, thousands of organized crime groups of varying sizes operate in the cities and country side. They engage in crimes including drug trafficking, murder, bombings, and kidnapping. There were 14,673 drug trafficking arrests in India in 1995, many of them at the border area between Myanmar and India.

The illegal activities by the Hawala are also noteworthy. Hawala is an underground banking system operating in India and is used by drug traffickers, arms smugglers, kidnappers and other criminals. This system operates internationally so that the flow of money is secured with the help of a network of illegal banking systems in other countries.

Terrorism is a serious problem in India. However organized crime is defined, and even if terrorists actions are excluded from the category of organized crime, terrorists groups depend, in part,

(1) The source of information is from Mr. Madan Lal. Sharma, visiting expert fot the 108th International Seminar

on other criminal acts for financing. Therefore, terrorists groups are sometimes involved in kidnapping, extortion and drug trafficking. In such cases, it is not inappropriate to call the activities of terrorists organized crime. Additionally, drug traffickers are sometimes involved in murder, kidnapping, arms sales, and other violent offences in order to protect their so urce of income. In these cases, we use the term narco-terrorism.

Although there are no official reports or statistics on organized crime itself, there are a number of significant organized crime groups.

The Bombay Gangs which operate in Bombay originally smuggled illicit liquor, gold and silver. However, since such businesses have become less lucrative, Bombay gangs now engage in other activities. There are four major groups among the Bombay Gangs. The Dawood Gang with a membership of 4,000 to 5,000 are involved in transnational crimes, such as smuggling drugs and other goods, extortion and contract killing. The leader of the Dawood Gang, however, has invested heavily in legitimate businesses such as construction and management of shopping centers, hotels and trading companies. The Arun Gawli Gang with a membership of 200 to 300 is involved in collecting protection money from rich businessmen and contract killings. The Amarnaik Gang with a membership of 200 survive by collecting money from street venders. The Chota Rajan Gang, formerly part of the Dawood Gang, created in 1994-1995 has a membership of approximately 800. They are involved in drug trafficking and contract killings. The Bombay Gangs sometimes fight with each other for hegemony. In 1993, such inter-warfare caused serial bomb blasts and a number of deaths.

The Delhi Gangs engage mainly in kidnapping for ransom, targeting rich businessmen and professionals. The numbers of arrests related to this kind of kidnapping in Delhi in 1993, 1994, 1995, 199 6 and 1997 were 76, 86, 81, 59, and 45 respectively.

One powerful gang near Delhi (Uttar Pradesh) which formerly had 50 members, is also involved in murders and kidnappings in which ransom money is paid through an illegal underground bank system, referred to earlier as the Hawala. This group was involved in the murder of a customs officer in 1993 in Uttar Pradesh. The leader of the gang was arrested in Singapore, and in 1995, he was extradited to India for investigation and prosecution. After the leader was arrested, the membership shrank, although the group still exists. There are more than 700 organized crime groups in Uttar Pradesh.

The Rashid Gang, one of the Calcutta gangs, had around 1,000 members between 1975 and 1985. The Rashid Gang's original a ctivity was gambling. The leader had a close relationship with the ruling party in Calcutta. However, since the leader's arrest for masterminding a huge bomb explosion claiming 69 lives, the group's prosperity has decline.

4. Indonesia

With respect to orcrime in Indonesia, drug trafficking, especially in heroin and ecstasy is of great concern. Indonesia is regarded as a new transit point for drug trafficking between Southeast Asia and the United States. A number of Nigerians and Indonesians alleged to be members of organized crime groups were arrested in the course of drug trafficking investigations in recent years in Indonesia.

In Indonesia, organized crime groups as sophisticated as the

Mafia or Boryokudan do not exist. However, some organized racketeering groups or organized crime groups which target corporations to embezzle money have emerged.

5. Republic of Korea

In Korea, the police estimate that approximately 310 organized crime groups exist with membership reaching 8,300. They are mostly local based, smaller than their Japanese counterparts, the Boryokudan. Three groups in Korea have a network of nationwide organizations.

Their activities are manifold, including gambling, loan sharking, prostitution, extortion, contract violence or killings, illegal infiltration into legitimate businesses, and drug trafficking. Drugs, including methamphetamine and heroin related crime, has shocked the citizens and law enforcement agencies in Korea.

Some organized crime groups in Korea seem to have some con nection with the Japanese Boryokudan and Russian Mafia in drug trafficking cases. In 1996, 6189 people were arrested in drug related crimes which is greater than drug arrests of previous years[1].

7. Malaysia

For decades, organized crime in Malaysia has been associated with Chinese Triads or Chinese secret societies. However, most of the secret societies have not grown to large scale groups and have remained thug groups. Although thug groups carry out outrageous violent crimes motivated by a desire for money, more often, they get money through corruption and mere threats.

---

(1) The number of drug arrests are 4,222, 3,133, 2,968, 6,773, 4,555, and 5,418, in the years of 1990 , 1991, 1992, 1993, 1994 and 1995 respectively.

Organized crime groups in Malaysia are mostly involved in traditional illegal activities such as gambling, prostitution, extortion and racketeering. Organized crime groups who engage in drug trafficking have connections with their counterparts in Thailand. Since drug trafficking is a lucrative business for organized crime groups, it is likely that there will be an increase in such activity in the future. Firearms trafficking is still mostly committed by individual criminals, however, it is drawing increased attention as this activity may be attractive to organized crime groups.

7. Pakistan

The major concern relating to organized crime in Pakistan is drug trafficking by Pakistanis and Afgha ns. Pakistan has approximately three million drug addicts of which 1.5 million are heroin addicts. As a point of comparison, there are 600,000 heroin addicts in the United States. Pakistan is not only a drug producing country but also serves as atransit point for Nigerians.

Although a lot of drug related suspects have been arrested in recent years, no major traffickers have been arrested. From time to time, heroin laboratories are raided and destroyed by the police, however the owners of such laboratorie s have not been arrested[1].

The numbers of drug arrests in recent years are 48,296, 59,081, 51,119, in the years 1994, 1995, and 1996 respectively.

Organized crime groups which deal in illicit gun trafficking or illegal immigrants are also present in P akistan. Gun trafficking is sometimes dealt with by Afghans who have guns as a result of internal problems.

---

(1) The reason why they have not been arrested is unknown.

The Hawala underground financial system engages in money transactions and gold smuggling. Gold worth billions of dollars is smuggled from the United Arab Emirates, Hong Kong and Singapore into Pakistan. Liberalization in the gold importation policy in early 1990s by Pakistani Government was aimed to reduce the significant capital flight affiliated with the Hawala system and to secure foreign exchânge[1].

8. Thailand

The major concern in relation to criminal activity in Thailand is drugs. Thailand is a drug producing country and consuming country, as well as transit country. The major drugs illicitly produced in this country are opium, heroin, marihuana , and methamphetamine. Only one illegal heroin refinery was destroyed in 1995, and three illegal heroin refineries were destroyed in 1996. Most of these refiners are located in the vicinity of the Myanmar border. As to methamphetamine production, armed minority groups located along the Thai-Myanmar border have begun mass production of this drug as an alternative to producing heroin.

Thailand serves as a transit point for international drug trafficking in a number of ways. Drugs are brought to Thailand fr om Malaysia over land. Traffickers cross the border either on foot or by car. After the Thai-Lao friendship bridge was built in 1994, traffickers crossed over the border by car. However, Bangkok International Airport remains the main transit point for drug trafficking often with Europe or the United States as the final destination. Bangkok International Port and other coastal areas are also used as transit points. The drugs usually originate from Southeast

(1) Source: a UNAFEI participant, Tahir Anwar Pasha, Pakistan (1998).

Asia, including Thailand. However, the use of sea ports is decreasing as new trafficking routes emerge. Traffickers also come from Russia, Poland, Czech Republic and Romania, and engage in drug trafficking in Thailand.

Opium and heroin trafficking are conducted by local organized crime groups, as well as international organized crime groups. Khun Sa is a drug kingpin's name and is the name of a group which engages in drug trafficking. In 1997, a drug trafficker from the Khun Sa group, wanted by the United States was arrested in Myanmar, sent to Thailand , and finally to the United States for a criminal trial. Smaller minority groups including Wa, and Ko Kan also engage in heroin trafficking. New groups are emerging with the increase in amphetamine addicts in Thailand. Near the Myanmar border, Chinese Triads are said to control the drug trafficking. Recently, African organized crime groups have become major suppliers of heroin to Singapore, Malaysia, South Africa, Europe, and the United States.

Most organized crime groups are small in size, but they are usually connected to ethnic minorities with dual nationality or refugee status and they can therefore cross over the border without any difficulty. This latter point is one reason why it is difficult to curb trafficking by these groups.

Another major concern is arms trafficking. Since Thailand is located near countries with a history of warfare, soldiers from other countries such as Cambodia cross into southern Thailand and sell weapons to arms traffickers belonging to organized crime groups. The arms traffickers in turn sell the weapons to others near the Thai-Malaysia border.

9. Japan

Boryokudan

Since the Boryokudan is a well known Japanese organized crime group, general data about the Boryokudan and the crimes committed by them will be addressed in this paper.

As already stated, the number of Boryokudan members and associates was approximately 80,000 in 1997. According to the 1997 White Paper on Police, there are three major Boryokudan groups, Yamaguchi-gumi, Inagawa-kai, and Sumiyoshi-kai, and the total number of members or associates of these three groups is approximately 31,000. The number of members and associates of the Boryokudan is decreasing, but at the same time, their activities are more covert infiltrating legitimate businesses by disguising their true nature behind front companies.

In 1996, police arrested a total of 33,270 Boryokudan members and associates, up 259 from the previous year. The breakdown of arrests of Boryokudan members and associates according to Penal Code is 18,779 (a decrease of 117 persons from the previous year). Those arrested for other laws is 14,491 (increase of 376 persons from the previous year). Those arrested for violation of Stimulant Drug Control Law was 7,883; 4,581 persons were arrested on charges of inflicting injuries; 2,666 persons were arrested on charges of extortion; and 2,482 persons were arrested on charges of gambling.

There were approximately 180 firearms shooting incidents committed by Boryokudan members or associates in each year from 1991 to 1993. The number of such incidents increased in 1994 to 210, but decreased in 1995 to 128. In 1996, the number of such

incidents was 108, and the deaths caused by the incidents were 14. The number of seized handguns from Boryokudan members or associates in 1996 was 1035, down 361 from the previous year.

Tazaki-gumi Case (Drug Trafficking)

Mr. Tazaki was a boss of the Tazaki-gumi (Tazaki-gumi is a Boryokudan which is one of the subordinate Boryokudan groups of Matsuba-kai). He engaged in drug trafficking by using subordinates from 1992 to 1996. In 1996, he was arrested and indicted on charges of methamphetamine trafficking, illegal possession of firearms and ammunition, and manufacturing methamphetamine (small amount). He was convicted in May 1997 and sentenced to life imprisonment with labor and a 5 million yen fine was imposed. Naturally, the methamphetamines were confiscated. As to the proceeds derived from the methamphetamine trafficking, the prosecution succeeded in persuading the presiding judge to apply the *Special Law*[1] to collect the equivalent value of the proceeds (33,480,000 yen) from Mr. Tazaki as the actual proceeds were gone. It was a difficult case because Mr. Tazaki himself did not touch the methamphetamine nor contact his customers directly. Moreover, he did not use any banking account for depositing money. It took almost two months of covert surveillance by police before his arrest, and a great number of customers and subordinates were targeted for police interviews.

Kageyama-gumi Case (Illegal Possession of Firearms).

Mr. Kageyama was a boss of Kageyama-gumi (Kageyama-gumi is a Boryokudan group which is under Yamaguchi-gumi). His 20 members engaged in loan sharking and drug trafficking.

(1) See Section V

Mr. Kageyama was arrested and indicted on allegations of illegal possession of 15 hand guns and hundreds of bullets. This case was difficult because Mr. Kageyama did not keep the guns and bullets at home, but his subordinates kept them in a secret place for him.

Sokaiya

Sokaiya are a corporate racketeer group. Sokaiya buy shares in companies to gain access to their shareholders meetings. They solicit payoffs by threatening to disrupt the meetings by making embarrassing verbal words or using scandalous rumors. However, they sometimes threaten the companies by implying that they may resort to violence. Some of them have links with Boryokudan groups. In 1996, the police made 719 arrests of corporate racketeers and so-called false political campaigners advocating social reform (White Paper on Police, 1997).

What follows are two recent examples related to Sokaiya activities. The first one involves large payoffs to Mr. Koike, a Sokaiya. He was an influential Sokaiya who was the head of a Sokaiya group. In few years, he had received some 700 million yen in illegal pay offs from the then "Big Four" securities companies and illegally receive loans from a bank in excess of 11 billion yen subsequently deemed to be bad loan. Mr. Koike extorted money from company executives threatening to disrupt their annual shareholders me etings if he were denied money. Mr. Koike and 33 top executives of such financial institutions were arrested and indicted by public prosecutors on allegations of special breach of trust stipulated in the Commercial Code, and violation of the *Securities and Exchange Law* (Japan Times, January 27 1998 and July 18 1998).

In February 1998, Police arrested Mr. Ikeda, a Sokaiya who

tried to threaten Daiwa Securities Co. into compensating him for investment losses. Mr. Ikeda purchased shares in an amusement park operation for some 25 million yen in August 1996 on the recommendation of Daiwa. But the stock price fell sharply, resulting in considerable losses. He then visited Daiwa in November and demanded that Daiwa compensate the loss. After that, in one call to the executive, Ikeda threatened to kill at least one employee unless he was compensated. He was arrested immediately upon Daiwa's report to the police. (Japan Times, February 25, 1998),

Snake Head

In 1997, 1360 people were arrested for illegaliy entering Japan (Japan Times April 4, 1998). From January1 to August 18, 1998, the number arrested for illegal entry was 677. It is feared that the number may reach 1,000 by the end of the year (Japan Times, August 18, 1998). The number of illegal entries has dras tically increased since 1990. For example, in 1995 and 1996, the number of arrested people for illegal entry was 344 and 675, respectively. Not all these cases are facilitated by Snake Head, however their involvement is increasing.

On 22 December 1996, police arrested nine Japanese Boryokudan members and three Chinese suspected to be Snake Head members for allegedly helping 40 illegal Chinese immigrants enter Japan. According to the police investigations, the Chinese set sail from near Shanghai on a Chinese ship. With the help of the Japanese Boryokudan, they transferred to a Japanese fishing boat off the coast of Nagasaki Prefecture (West part of Japan), and traveled to Tokyo by chartered bus. The same route was used at least four times within a few months. The average amount paid to the Snake Head by the illegal Chinese immigrants was three mil-

lion yen, with the Japanese Boryokudan taking 700,000 yen. One Boryokudan member who was involved in the case stated to the police," It is a lucrative business since we can bring at least 10 Chinese each time" (Japan Times, February 7, 1997).

In January 1998, Police arrested 29 Chinese who illegally entered Japan, and 8 Japanese who helped the illegal Chinese to stay in Japan. Among the Chinese who were arrested, two Chinese Snake Head members were included (Japan Times, January 27, 1998).

These cases are just the tip of the iceberg. It is said that 30 percent of illegal entries are successful, and consequently a lot of illegal immigrants remain in Japan. In 1997, the number of illegal immigrants in Japan was estimated to be 270,000.

Aum Shinrikyo Religious Group Case

Aum Shinrikyo is a newly established religious group. The guru is known as Asahara Shoko, but his real name is Mr. Chizuo Matsumoto. Aum Shinrikyo rec ruited young followers without their parents consent, took donation money with forcible measures, and repeatedly raised conflicts with neighbors due to unreasonable demands, and odd rituals and aggressive attitudes towards outsiders. This terrorist type organized crime group became public after the subway sarin attack broke out in the center of Tokyo.

The subway sarin attack broke out in the early morning on 20 March 1995 in central Tokyo. At approximately 8:00 a.m., five subway trains all headed for Kasumigaseki were sprayed with a sarin, a strong toxic nerve gas. There are many governmental buildings in Kasumigaseki. As a result of this incident eleven people were killed and more than 5,000 people were hospitalized.

The police started a massive invest igation immediately after the sarin attack. It revealed that the incident was committed by followers of Aum Shinrikyo, conspiring with Mr. Asahara. The police and public prosecutors further detected a lot of crimes committed by Aum Shinrikyo members and Mr Asahara. Mr. Asahara was arrested in May 1995 and finally indicted 15 times on different counts, including murder. More than 260 Aum Shinrikyo members were indicted on various types of crimes, including homicide, attempted homicide, abduction, extortion, producing illegal drugs, and so on. The major case of Mr. Asahara and his followers are being tried before the Tokyo District Court.

IV. COUNTERMEASURES AGAINST ORGANIZED CRIME IN THE COURSE OF INVESTIGATION

A. General Investigative Methods in Japan:

The investigative methods to which Japanese investigators can resort under current laws are rather limited. For example, wiretapping is not stipulated in law as a possible investigative tool. Additionally, immunity to extract statements from important witnesses is not permitted by law. Controlled delivery can be utilized only for drug and gun trafficking cases[1]. but this investigative method is limited by practical difficulties.

Undercover operations can be used by narcotic control officers in drug trafficases but only with the permission of the Minister. Moreover, narcotic control officers can only purchase drugs from

(1) Narcotic Control Law and Law for Controlling Possession, etc. of Firearms and Sword.

targeted traffickers. Similarly undercover operations can be used to investigate gun trafficking with the permission of a local public safety commission, but it is unpopular as Japanese society perceives this method as unfair and deceitful.

In Japan, arrest, search and seizure, and detention are closely supervised by public prosecutors and judges. Moreover, in Japan, the arrest and detention period before indictment is limited to a maximum of 23 days which is shorter than many countries including China, Indonesia, Korea, France and the United States.

B. Traditional Methods:

1. Questioning and Frisking of Drug Offenders

In Japan, questioning and frisking are employed by police as a means to detect drug offences, gun related offences, and other conventional crimes, including crimes committed by organized crime groups This measure often brings about satisfactory results in certain types of crimes. Police officers are allowed by law to stop and question suspicious persons such as those trying to flee or hide something suspicious upon seeing a police officer, driving a stolen vehicle, etc. The law also allows the police to search the belongings of such suspicious persons under certain circumstances where it is deemed reasonable and appropriate to do so. In addition, the police, according to the law, may ask them to come volunt arily to the nearest police box for questioning. There are a lot of court decisions related to the limitations of police powers as to questioning, frisking, and asking a suspicious person to come to the nearest police box. Police officers must obtain proper training and they must seek continuously to improve their skills on how to ask questions effectively in difficult circumstances.

2. Covert Investigation or Preliminary Investigation

Boryokudan members engaging in illegal activities are so careful and elusive that investigative authorities have a great deal of difficulty detecting their activities. The typical means of detecting such activities is to collect information from citizens, drug abusers, former organized crime members, cooperators or informants of law enforcement agencies. In order to secure a search warrant from a judge, law enforcement authorities usually maintain surveillance over the activities of members who belong to the target group as well as their residences for an extended period of time. Through such means, for example, in the above-mentioned Tazaki-gumi case, law enforcement officials sought to discover the places where drug dealing is conducted and where drugs might be hidden. They also check relevant bank accounts with possible links to Boryokudan members, including their relatives' accounts. After a long-term investigation of the suspects, law enforcement officers decide whether or not to begin a compulsory investigation.

3. Law against Criminal Organization

Japanese law does not specifically criminalize membership to a criminal organization. In other words, a person cannot be punished only for the fact that he belongs to a criminal organization..

4. Conspiracy

Japanese law does not recognize conspiracy as a crime. Thus a person cannot be punished for the sole reason that he conspired with some other persons. He can be punished only when he is considered to be a co-principal, instigator or accessory, and only after someone actually begins to commit a specific crime. So when a person is considered a mastermind, it is necessary to prove that he

is a co-principal by various facts even if he did not physically attend or participate in a specific crime.

5. Bank Secrecy

Japan has no bank secrecy act. Investigators can seize bank records based on a search warrant from a judge. However, usually, when investigators (such as the police or public prosecutors) request a bank to provide the records with the necessary explanations, the bank honors the request. Besides that, bank clerks usually know their customers very well, especially when the customers' transactions are frequent and large, even if the customers open an account under a false name. It is prohibited to open a savings account under a false name, but such practices are still seen in a number of Japanese banks.

6. Role of Prosecutors in Investigations:

In Japan, prosecutors have the power to investigate any criminal case. additionally, even after a case is referred to the public prosecutor, the police can investigate together with the public prosecutor. When it is very important, public prosecutors actively participate in investigations even before the case is referred to them. This means that the police and prosecutors need to cooperate with each other from the very beginning of a case, and they usually do. For example, in the above-mentioned Aum Shinrikyo case, a special investigating team was formed inside the Tokyo District Prosecutors Office, and they cooperated with the police and gave them necessary instructions even at the first search and seizure operation which was enforced two days after (March 22, 1995) the sarin attack case and two months in advance of Mr. Asahara arrest (May 16, 1995).

7. Undercover Operations and Wiretapping

In Japan, undercover operations are not prescribed explicitly by law and such practices are considered impermissible if they lead to entrapment. Undercover operations are utilized for investigating drug and gun trafficking, but it is strictly regulated so as not to induce a criminal to commit a new crime.(As already mentioned, for example, if the case is the drug trafficking, narcotic control officers can only purchase drug from the drug trafficker upon the approval of the Minister). Wiretapping is not stipulated in law, and is used in very limited cases, because a judge does not approve it unless there are urgent and indispensable needs and the case is very serious. Consequently, investigators are required to en gage in persistent work until they can identify the commission of certain criminal conduct which will enable them to obtain a search warrant. They must also rely on the ability to obtain credible statements from the accused persons and witnesses in order to probe thoroughly the criminal case together with the real evidence. (As I already stated, in Japan, the system of granting immunity does not exist. Thus, skills to extract credible statement from suspected persons are regarded important among investigators).

8. "Climbing up to the Higher Echelons" Method

Usually, the police deploy a number of officers to monitor a person's activities for a certain period of time. However, unless the target person actually deals with the drug himself, it might be very difficult to determine whether he is the mastermind of the drug trafficking.

The police also use arrested persons to get information. For example, if a person is arrested on suspicion of possession of an

illegal drug, the police question him to learn from whom he obtained the drug. However, this is not an easy way to get such information.

In practice, it is extremely difficult to extract the truth from Boryokudan members even if they are in custody. This is attributable to various factors including the fact that Japanese law does not permit immunity nor plea bargaining, and the Boryokudan has the strict rule known as "code of silence". In the case mentioned above (Tazaki-gumi Case), the investigators succeeded in securing statements from subordinates , but this does not always happen.

If the police are successful in extracting a credible statement from a lower ranking person rega rding the criminal organization or higher level Boryokudan members which are involved in the case, they conduct search and seiof the alleged supplier's premises based upon a warrant issued by a judge. If more drugs or other contrabands or evidence are found, they arrest the next person (hopefully a person who is in the higher rank) based on the real evidence. Thus, again the police begin trying to locate other persons (hopefully higher-ranking) by using the arrested persons. In only a few cases have the police reached the top figure by such means.

C. New Investigative Methods for the Future

In Japan, law enforcement agencies fully utilize traditional measures to tackle organized crime. However, more organized crime group members seem to remain silent, and to utilize complex and sophisticated modus operandi to escape punishment. Law enforcement agencies will have to utilize new methods and tech-

nology including controlled delivery and wiretapping to detect such crimes.

In particular, controlled delivery is used as a means of catching the person to whom a drug shipment is heading. The investigative agencies such as the police and narcotics control offices operate the controlled delivery under unified cooperation with related governmental bodies such as customs and the postal service. Public prosecutors usually play an important role in coordinating such joint operations and giving directions to the related organizations. The number of cases in which controlled delivery was used is on the increase. In the years 1992, 1993, 1994, 1995 and 1996, the numbers were 4, 17, 11, 24 and 19, respectively.

Controlled delivery does not raise theoretical problems. Although a useful method, there was some hesitation to use controlled delivery among investigators (sometimes due to the lack of knowledge and experience, and sometimes due to their personal beliefs that it is inherently unfair and violates one's human rights). In the beginning, it was not used so frequently. Ensuring that a shipment is not lost is difficult work and needs many investigators and much cooperation from other agencies such as customs and the postal service. The timing to raid the private premises and arrest the receiver of the package must be very precise. Even if an investigator catches the receiver who just opened a package and confirmed the contents, a shrewd receiver may avoid prosecution by adamantly claiming to be an innocent receiver. However, these problems can be solved over the years, based on careful planning and accumulated experiences. Recently, the use of this method has been increasing.

Wiretapping raises controversial issues in terms of human

rights. However, there is room to utilize this method more frequently to reveal the hidden and illicit activities of criminal organizations under strict surveillance and upon a judge's warrant. Under deliberation at present Diet sessions is a new law which is called"Anti-organized Crime Law" with regards to wiretapping in the case of organized crime and of other designated serious crimes.

V .EFFECTIVE PROSECUTION AGAINST ORGANIZED CRIME

A. General Overview of Prosecution in Japan:

In Japan, when the formal indictment is initiated, a trial hearing is not omitted even when the defendant admits his guilt. In general, the acquittal rate is extremely low (less than 1 per cent). Thus, the prosecution over all is quite successful.

However, as for the organized crime group members, the confession rate is much lower compared to those who are not, and victims tend to be scared since they might receive unreasonable revenge from the organized crime groups, if they cooperate with the prosecution, or testify in court. A witness o r a victim may have ongoing agony from the mere fact that the court procedure is continuing fearing that he might be exposed to a furious defendant and severe cross-examination by a defense counsel.

B. Secure the Speedy Trial:

Japan does not have specific provision to promote a speedy trial. However, as everyone admits,"Justice delay, Justice denied", public prosecutors try to secure a speedy trial. Public prosecutors in charge of public trials often have meetings or telephone contact

with defense counsel to discuss how to proceed. The court is also concerned with the speedy completion of the trial, and sometimes organizes a meeting with the prosecution and defense, if the case is complicated or has a lot of witnesses.

Currently, around 90 per cent of trial cases at the first instance court are concluded within 6 months. However, for example, in the above-mentionèd Aum Shinrikyo case, some prefessionals speculate that the trial against Mr. Asahara will not conclude within 10 years due to the uncooperative defense team which consists of 9 defense lawyers.

C. Admissibility of the Evidence:

In Japan, the hearsay rule has been adopted. Thus, any statement untested by cross-examination is inadmissible as evidence in the trial. However, Code of Criminal Pro cedure has a provision (Article 321.1.2) which provides that a written statement of a witness taken by a public prosecutor is admissible as evidence under the following conditions:

(1) The witness does not appear or testify on the date for the public trial bec ause of death, unsoundness of mental condition, is missing or staying outside Japan; or

(2) the witness, appearing on the date, testifies contrarily to or materially different from his previous statement contained in the document. In this second case, however, admissibility is given to the statement only when the court finds that special circumstances exist in which the previous statement is more credible than the present testimony.

The second type is often utilized when, for example, victims and witnesses of an offence committed by an organized crime

group have to testify, but they cannot tell the truth in front of the furious defendant.

Regarding a suspect's written statement made before the police or public prosecutor, if it contains a confession or admiss ion of facts adverse to his interests, it is admissible as long as made voluntarily.

Consequently, the law enforcement officers, including public prosecutors in Japan, tend to take written statements from the suspects or witnesses during investigations.

D. Witness Protection:

In Japan, fortunately, there are very few cases in which the witness or victim who testified in court receive retaliation from organized crime group members. However, it is quite understandable for witnesses and victims to be scared of retaliation. However, it is also understandable that victims or witnesses who cooperate with the public prosecutor in the case of organized crime may fear retaliation from the organized crime group. Moreover, organized crime groups have been changing their characteristics gradually, so there is no guarantee that they will not retaliate against victims or witnesses in the future.

When the witnesses or victims require the protection from the organized crime group, the police, usually upon the public pro secutor's request, provide frequent patrol service, also escorting the witness from home to the court house.

The above-mentioned new "Anti-organized Crime Law" under deliberation in Diet envisions giving systematic protection to victims and witnesses of organized crime.

E. Severe Punishment for the Organized Crime Group Members:

As I already stated, in Japan there are no provisions to punish the person only for his membership in an organized crime group. Establishment of any kind of organization, even if its main purpose is for committing crime, cannot be punished. However, in the above-mentioned law, there are provisions to punish organized crime members more severely than those who are not such members.

VI. ANTI-MONEY LAUNDERING POLICY

In the Curre nt System in Japan, Money Laundering is a crime only when the illegal money originated from illegal drug trafficking. Since becoming a signatory to the Unite Nations Convention against Illicit Traffic in Narcotic Drugs and Psychotropic Substances, 1998 (hereinafter,U.N Convention), Japan enacted the Law Concerning Special Provisions for the Narcotics and Psychotropics Control Law, Etc. and Other Matters for the Prevention of Activities Involving Controlled Substances Through International Cooperation (hereinafter, the Special Law) in 1991 (in 1992 it was enforced). The Special Law has provisions which enable investigators to use controlled delivery. Confiscation of illegal proceeds from drug trafficking can be made and money laundering has been criminalized. I will just outline the Special Law regarding the anti-money policy

(i) Reporting by financial institutions of suspected transactions became mandatory (Art. 5). This provision may help investigators to detect the existence of money laundering. In other pro visions, the money laundering of proceeds derived from drug trafficking is stipulated as an offence (Art. 9). The conduct punishable under the provisions as money laundering is

disguising facts with respect to the acquisition or disposition of illicit proceeds, or concealing illicit proceeds. Article 10 stipulates that any person who knowingly receives illicit proceeds or the like shall be punished.

(ii) Proceeds, property or the like derived from illicit drug trafficking is confiscated (Art. 14). When the traf ficking is considered to be conducted as a professional engagement (Art. 8), the value of the property which was obtained by the offender, if it is unreasonably large, is presumed to be illicit proceeds (Art. 18). These provisions enable the confiscation o f illicit proceeds as long as a specific amount can be proven, even if it is not directly produced by drug trafficking, in sharp contrast to the period before the enforcement of the new law.

(iii) The offenses of engaging in professional drug trafficking, money laundering and the like (Arts. 8 to 10) were made extraterritorial offenses.

(iv) Special provisions stipulate practical and realistic procedures for confiscation (Arts. 20 to 51).

The Special Law mentioned above provides the criminal justice system practical weapons in the combat of drug trafficking cases. The Special Law enables law enforcement agencies to investigate money laundering cases. The proceeds from drug-related crime can be confiscated. By utilizing these measures, criminal justice officials may have a chance to arrest drug trafficking kingpins or to deprive them of their illicit profit. If the new system works well, it will discourage criminal organizations, such as the Boryokudan from engaging in drug trafficking, because their profits will decrease, while their risk of being apprehended will increase.

If the criminal decides to engage in professional drug traffick-

ing, the property which was obtained by him during the term of his involvement is presumed to be illicit proceeds to the extent that the amount is unreasonably large. This means that the criminal justice authorities need not prove each individual transaction which produced a specific amount of illicit proceeds. If they can prove the total amount of his gains during a specific term, then the entire property can be confiscated unless the defendant proves that the funds originated from a legitimate source This Special Law, thus, provides criminal justice organizations with efficient tools for the easier confiscation of illicit proceeds. However, only a few heads of criminal organizations have been indicted on the allegation of money laundering or had the ir proceeds confiscated so far.

Several problems as well as their possible solutions can be pointed out in implementing the Special Law. Some examples are as follows:

(i) Money laundering is criminalized only when the launder ed money is derived from illicit drug trafficking. This means, for example, that the money derived from extortion or illegal firearms trafficking, cannot be the subject of a criminal money laundering case. In other words, even if a criminal organization launders a huge amount of money, only the money derived from drug trafficking is subject to the crime of money laundering. However, differentiating the money of drug trafficking from other activities is not so easy . In this connection, again, the new law "An ti-organized Crime Law" being deliberated in Diet has extended predicate crimes to robbery, murder, and so on. Also crimes allegedly committed by organized crime are targeted.

(ii) In Japan, unlike the United States and European countries, a

relatively large amount of cash is used commonly in legitimate businesses and transactions. Therefore, it gives financial institutions a good excuse to accept money of questionable origin and not to report properly. For example, even if a bank accepts the deposit of a large amount of money from an unknown person, it can easily escape from blame for not reporting it. Such institutions may say something like this, "We could not know that it was a suspect transaction because the depositor introduced himself as a business owner, and, of course, he said nothing about a drug-related business." Moreover, there are no criminal sanctions for the failure by financial institutions to report suspicious transactions. (Similar excuses as above can also be used by financial institutions to escape from the accusation of money laundering).

(iii) For your reference, I would like to touch upon regulations concerning financial institutions in Japan. The regulations issued by the Finance Ministry stipulate that banks should identify any person or business by way of an identification card or other means to avoid the creation of anonymous saving accounts. Moreover, banks should report transactions which exceed 30 million yen (approximately US$230,000). However, these regulations are not accompanied by criminal sanctions. It is said that the major banks in Japan strictly follow these regulations, but that there are other banks which blatantly ignore such rules.

(iv) Boryokudan groups are united with loose bands under an unwritten code of conduct and make up a big pyramid organization. For example, Matsuba-kai consists of a lot of layered organized crime groups. In the above case, Mr. Tazaki was the

boss of a small Boryokudan group, called Tazaki-Gumi in the Matsuba-k ai group. The Tazaki-Gumi may be a subordinate m ember of another faction in the Matsuba-kai. Mr. Tazaki must have paid some percentage of his proceeds to the faction as a kind of tax according to the rules of the organized crime group. Accordingly, the faction will follow the same procedure. Thus, high-ranking Boryokudan members of the Matsuba-kai can gain a lot of money easily, without the fear of being caught by the police. About 20 percent of the Boryokudan's income is gained by licit business. A number of Boryokudan run ordinary companies. The higher-ranking persons in the Matsuba-kai may not know Mr. Tazaki personally. So anti-money laundering provisions may be useless for such persons.

To utilize Article 9 of the Special Law as a means against money laundering, it may be necessary to cooperate more with banks and other financial institutions. For example, they must be instructed not to allow their customers to open savings accounts under false names. They must be encouraged to report suspicious transactions to the authorities. They must be encouraged to circulate information among themselves and the police for the supervision of suspicious transactions. These measures may be helpful to detect new cases, and hopefully, may discourage organized crime groups from engaging in illegal activities.

Article 8 of the Special Law has become popular among investigators, and it is now used in many cases. As I stated, the difficulties in using this article are still there, but the police, in consultation with public prosecutors, try to conduct persistent investigations to gather sufficient evidence to prove the professional engagement in drug-trafficking activities by organized crime.

VII . ANTI-MONEY LAUNDERING LAWS AND PRACTICES IN OTHER ASIAN COUNTRIES

Many Asian countries have anti-money laundering provisions related to drug trafficking or are now trying hard to enact such legislation to meet the requirements of the U.N. Convention. Although the substantial contents differ fromcountry to country, China, Hong Kong, India, Hong Kong, have anti-money provisions. However, it is my understanding that only a few cases which have been successfully concluded in this region. Many Asian countries also have provisions for the confiscation of illicit proceeds from drug trafficking. Although it can be an useful tool against organized crime, not all countries utilize the provisions efficiently.

VIII. CONCLUSION

Current investigation methods for organized crime in Japan are mainly based on the methods which have been used for a long time. Despite efforts by law enforcement agencies, successful results are not always the case. Now under deliberation in Diet is the enactment of new laws to facilitate investigation by allowing wiretapping upon a warrant by a jûdge. However, this raises numerous constitutional issues and is likely to evoke strong opposition from lawyer associations and human rights advocates.

As to the utilization of anti-money laundering legislation, I think extensive experience based on accumulated cases is necessary, as well as the enactment of more effective laws to extend the predicate crimes, in order for Japanese law enforcement agencies to combat money laundering. I have read that in the United States, for example, investigators who belong to such organizations as the

Federal Bureau of Investigation (FBI), the Drug Enforcement Administration (DEA), and the Internal Revenue Service (IRS), are well equipped and trained to investigate money laundering cases. Consequently, they detect a number of large scale drug trafficking cases and money laundering cases yearly. Nonetheless a number of cases, especially money laundering cases, end up in acquittals in the United States. Organized crime groups shrewdly try to escape from arrest or conviction. The criminal organizations manipulate existing systems and technology, to extinguish any traces of evidence of their crime. The means for laundering money are becoming more and more complex. Thus, as practitioners, we must continuously brush up on our skills and utilize the given tools to arrest the offenders and to bring them to justice.

One must bear in mind that provisions for criminalizing money laundering are useful only when confiscation of property is efficiently enforced. Well organized anti-money laundering provisions are primarily necessary. Ensuring the means to trace the money flow is indispensable to identifying money laundering. Measures for provisional confiscation or forfeiture of proceeds or assets must be provided. It must be also noted that if a bank secrecy law is too protective of the activities of banks, anti-money laundering provisions are useless. Moreover, there must be some regulations to secure reports about suspicious transactions not only from conventional financial institutions, such as banks and brokerage firms, but also casinos and street exchange brokers.

Furthermore, other means such as controlled delivery and wiretapping will be a strong support, because law enforcement agencies may go after the core person of an organized crime group which engages in illegal activities. These measures will attain the same

purpose as that of anti-money laundering provisions. I would like to reiterate, inter alia, the importance to receive the understanding and cooperation of the victims, witnesses, and the general public in order to enforce controlled delivery or the wire-tapping effectively and smoothly. It is acquired only through a long term, consistent, diligent and honest pursuit of official duties by law enforcement agencies.

Law enforcement personnel also can acquire extensive experience and expertise through investigating organized crime cases and on-the-job training programs. Inte rnational cooperation in this field is extremely important for preventing and combating organized crime. Moreover, acquiring internal cooperation among various domestic agencies, such as law enforcement, prosecutors, customs, financial institutions, postal services, and so on is a fundamental and a very strong tool.

References:

1. Hisao,Kato. **Organized Crime Researches**. Tokyo: Seibundo, 1998.

2. Japanese National Police Agency. Boryokudan, Unafei Seminar Report, 1998.

3. UNDCP. World Dray Report. Veinna U.N. Center, 1997.

4. U.S. Department of State Bureau for International Narcoties and Law Enforcement Affairs, The International Narctics Control Strategy Report, 1998.

Organized Crime in the United Kingdom And other Western Countries Major Trends and Preventive Measures

John Franks

Intelligence Co-ordinator

International Intelligence Branch U.K.

Organized Crime in the United Kingdom
(And other Western Countries)
Major Trends and Preventive Measures

I. Introduction:

What follows is based upon research and analysis carried out by the National Criminal Intelligence Service and relates essentially to the situation prevailing in the United Kingdom. This paper does not seek to represent the views of other countries.

In spite of the above, it is contended that the general patterns and trends are broadly similar throughout the West, particularly in the European Union, though of course details will vary from country to country.

Greater divergences are to be found in the responses to the challenge of serious and organised crime on the part of Western law-enforcement agencies though some common threads may be discerned.

1. What is Organized Crime?

There is no formal, internationally accepted definition of organised crime to provide the basis for precise qualification. While the key manifestations are obviously within the scope of the term itself, the boundary between organised and other forms of serious crime is not clear-cut. For the purposes of this paper, the NCIS definition is adopted; i.e.. "Organised crime constitutes any enterprise, or group of persons, engaged in continuing illegal activities which has as its primary purpose the generation of profits, irrespective of national boundaries.

This paper will not address the problem of terrorism.

While there is a shortage of detailed data on some of the areas of criminality covered by this paper, it should be pointed out that the amount of intelligence available may reflect law-enforcement priorities rather than the actual level of particular threats.

2. Overview:

Indigenous crime families currently pose the greatest threat to the UK. These groups dominate the criminal landscape in terms of numbers and sphere of influence. A number of other ethnic criminal groups also pose serious threats; in the United Kingdom these include Colombians, West Indians, Indo-Pakistani, West Africans, Turks, Chinese and nationals of the former Soviet Union. Other Western countries are likely to confirm the dominance of their own indigenous criminal groups, though will vary as to the ethnic mix of the remainder.

A trend is emerging which suggests that many organised criminals are expanding into criminal activities which offer a blend of high profits coupled with light custodial penalities. Substantial increases were reported in activities such as intellectual property theft, environmental crime, prostitution, cross-border smuggling and illegal immigration. Despite this trend, the threat posed by global drug trafficking, which is universally regarded as the most serious criminal activity, is also predicted to increase. This will be reflected by new types of designer drugs, increased co-operation between drug traffickers and increases in drug crop cultivation throughout the productive regions of the world.

Violence and the threat of violence are integral elements of organised crime. Although there has been a decrease in armed rob-

bery and of firearm offences in general, this paper maintains that there is an increased probability of violence being used, especially between drug-trafficking groups. Occasionally, organised criminal groups will attempt to subvert law-enforcement individuals or those in other public institutions. Although this does, and will continue to, occur on an individual basis, it is not assessed to be a major concerted threat.

Money laundering is an essential component of organised crime. There appears to be a movement away from banks and building societies towards the more unregulated sectors of the financial industry. There is also an increase in the movement of criminally-derived assets to the criminal's close friends and family. More importantly, the emergence of new forms of electronic payment systems, as well as the greater role of, and interconnections between, major computer systems, may provide greater opportunities for organissed criminals to carry out financial fraud and money-laundering activities; these could have serious side-effects on the banking and investment sectors.

3. Trends:

10. With the demise of the Warsaw Pact and the military threat associated with it, three specific challenges to the security and interests of the West have been identified by various informed commentators. These are: Socio-political instability, (particularly in regions where ethnic and religious tensions exist), international terrorism and organised crime. The three themes have natural associations and affinities, with the first often leading to, or facilitating, the other two.

The last of the threats, organised crime, also has the potential

to cause socio-economic and political unrest on a large scale and even result in the fall of governments. Albania and the pyramic scandal, Russia and the mafiya, as well as Colombia and the drug cartels, are just a few international cases where countries have experienced major problems. On the smaller, though no less pernicious scale, is the damage done to individuals through drug abuse, extortion on specific businesses and deprivation of communities through lost opportunities.

Pervading the system at all levels is the fact that organised criminality can illegally remove or divert vast sums of money from the earnings of any country. Rough figures put the global sum at 500 billion pounds sterling, but this is likely to be an under-estimate, probably by several orders of magnitude. Reports by the German authorities allege that around 160 billion pounds sterling alone has been removed from Russia by organised criminal activities in recent times. Moreoever, the drug cartels in South America run organisations whose assets are larger than the gross domestic production, (GDP), of the country from which they operate. As for the United Kingdom, the case proceeds from crime in general is estimated to be worth at least 12 billion pounds sterling, or 2% of GDP.

Without doubt, the tentacles of criminality are becoming more co-ordinated and widespread. The internationalisation of the problem is acknowledged by all law-enforcement organisations. Associated with the scale of the problem is the sophistication of the major criminal organisations, their ruthlessness and their ability to buy and employ the latest technologies and techniques in pursuit of their illegal activities. Encryption of communications, is already evident while rocket-propelled grenades have also been used. High-

speed power boats, helicopters, and even mini submarines have been used by criminals to move their illicit cargoes.

organised criminals of different nationalities will co-operate in order to facilitate profit. For example, organised crime groups of different ethnic backgrounds are involved in the production, trafficking and distribution of drugs. In the United Kingdom, co-operation amongst organised criminals is perceived to work along loose networks of contacts rather than through rigidly-structured/ defined groups. Organised criminals do not usually confine themselves to concentrating on one criminal activity but tend to be involved in a variety of forms of criminality in order to achieve a profit. There is, however, one theme permeating the majority of organised crime; that is drug trafficking.

II. Organised Crime Groups in the United Kingdom

As indicated above, indigenous crime groups are the most prevalent types of criminal organisation within the United Kingdom. Their strong loyalty, sometimes engendered by the close family ties upon which these groups are based, remains one of the key charscteristics. The groups nevertheless retain a fair degree of flexibility and will make use of functional contacts when necessary. Drug trafficking is their primary criminal activity.

The mose powerful groups possess sufficient criminal contacts to facilitate the importation of drugs and maintain associations with the resident groups of British drug traffickers in the Netherlands and Southern Spain. Although these traffickers tend to import cannabis to the United Kingdom via Morocco and Spain, the NCIS assesses that they can also organise the importation of drugs through different routes.

1. Colombian Organised Crime:

Colombian organised crime is synonymous with the production and supply of cocaine world-wide. The vast majority of cocaine is produced either by, or on behalf of, or with the support of, Colombian crime groups, more popularly known as cartels. Colombians import cocaine into the United Kingdom using a variety of methods. The emphasis though is on couriers on commercial transports, carrying a few kilos per trip rather than single, large consignments. These couriers will either fly from South America, (though rarely direct from Colombia), or, increasingly, they will travel to Europe, (principally Spain or the Netherlands), where they will pick up cocaine and return through one of many different routes such as the Channel Tunnel.

2. West Indian Organised Crime:

Jamacian so-called "posses are loosely-organised local gangs, relatively fluid in nature and non-hierarchical in structure. Such characteristics have resulted in posses not usually being compared to other organised crime groups, though some members may be considered as high-quality targets and some maintain strong links with the criminal hierarchy of Jamaica. The supply and distribution of cocaine and crack cocaine is the primary concern of these groups and violence is used as necessary to maintain their supply and to maximise profits.

The "gun culture" of Jamaica has been brought over the United Kingdom. The threat of "turf wars" has seen a rise in street-level dealers obtaining firearms for their own protection, to intimidate others and to use as a status symbol. Firearms are also being used

against the police. Many killings and violent incidents are a result of revenge attacks and saving face; there were 18 murders of Afro-Carribeans in drug-related shootings in 1997

3. Indo-Pakistani Organised Crime:

Although India and Pakistan are important transit points for heroin, with Pakistan having an additional role in the production of heroin, Turkish groups dominate heroin trafficking in South-west Asia. Nevertheless, Pakistani drug trafficking syndicates do pose a threat to the United Kingdom, together with other Western countries, and have access to criminal networks which are capable of supplying drugs from source-to-street distribution. Pakistani organised groups are also involved in the trafficking of cannabis resin. Many of these networks are made up on criminals holding British nationality but having Asian ethnicity.

In India and Pakistan, there is an alternative remittance system, (money transfer system), which is an important component of drug trafficking, money laundering, tax evasion and customs offences. This system is known as "black hawala, (also known as havala, hawallah or hawalah); its origins pre-date the Western banking system. The advantages of this system are that it is not conducted through the banking system, anonymity is assured, few Westerners understand the system and there is rarely a clear audit trail.

4. West African Organised Crime:

West African criminal groups tend not to be organised in a hierarchical fashion or in a "cell system. Instead, they are described as "fluid functional networks. Their criminal activities are termed "network crimes due to the highly-planned nature of the crimes

and because, very often, a group of criminals are recruited in order to commit a specific offence. Their powerbase is dependant upon tribal and family links which are world-wide.

General awareness of the effects of West African fraud is high Traditional West African fraudulent activity includes the "advanced fee fraud which thrives on greed and is surprisingly effective. The modus operandi of Nigerian fraud in the United Kingdom centres around the use of multiple false identities.

The creativity of these groups is illustrated by the way in which group members infiltrate or are recruited from official institutions, thus enabling the groups to compromise the security and anti-fraud measures in place. Examples of this sort of infiltration include passport office staff, bank staff, etc. The level of West African fraud in the United Kingdom is put as some 3.5 billion pounds sterling per year.

Although the United States of America is the main market for West African heroin traffickers, because of higher profits there are the dominance of Turkish traffickers in the United Kingdom, the West Africans have used Europe as a base and transit point for their heroin trafficking operations. These groups will also traffic heroin from Pakistan to Europe. There has been a significant trend for West African crime groups in recruit couriers from Western Europe and to use illegal immigrants as couriers.

The involvement of West African groups in drug trafficking is based around the movement of drugs from source countries to the consuming markets; i.e., they act as wholesalers. West African drug traffickers are involved in the trafficking of cocaine from south America, particularly Brazil, to Europe and South Africa using a variety of routes, transit points and packaging methods. There are

also examples of West African groups trafficking heroin from Southeast Asia to the USA where it is exchanged for cocaine which is then trafficked back to Europe.

5. Turkish Organised Crime:

The principal activity of Turkish organised crime groups, (TOC), is heroin trafficking. It is estimated that these groups are responsible for some 80-90% of heroin seized in the United Kingdom. They are known to have access to large amounts of cheap heroin at various states of the supply chain from Southwest Asia into Europe. A significant amount of the opium produced in Southwest Asia is transported as dry opium or base morphine to secret processing sites in Turkey. Such a ready supply allows the Turkish groups to control the market and means that they have the capability to withstand large law-enforcement seizures. In fact, it has been noted that, although there have been several major law-enforcement successes against Turkish traffickers, the street price of heroin has not yet been affected. These Turkish organised criminals are also heavily involved in the distribution of heroin in the United Kingdom. Much of the heroin for this particular market travels along the Balkan route from Turkey to the Netherlands.

Turkish organised groups will use extreme violence to protect their interests. Since 1994, there have been at least eight heroin-related murders. These groups will also use kidnapping as a form of recovering bad debts. In the United Kingdom, three Turkish organised groups constitute the top tier of Turkish organised crime. Around a dozen other Turkish organised groups form the second tier of Turkish organised crime; these groups very often have to pool their resources in order to organise a heroin importation.

Turkish organised crime groups are also involved in illegal immigration, extortion from Turkish businesses and fraud directed against the public sector and financial institutiokns.

There is unlikely to be any reduction in the amount of heroin being trafficked by Turkish organised groups. In fact, an increase in violence between these groups and other ethnic groups, for example the West African drug traffickers, may be anticipated as competition within the illicit market develops.

6. Chinese Organised Crime:

The threat from Chinese organised crime groups has two strands. Traditionally, attention has focused on the Traid groups emanating from Hong King. There are differences of opinion within international law-enforcement circles concerning the unified nature and hierarchical structuting of the Traid groups. Our current assessment is that these groups are not particularly unified and are not part of a tightly linked international criminal network. In the United Kingdom, somewhat differently from other countries, they are not believed to be involved in large-scale heroin trafficking. Instead, they tend to concentrate on extortion, credit card fraud and illegal immigration.

Basides the Traids, an emerging threat has recently been identified relating to the threat posed by nationals of the People's Republic of China, (PRC). This mainly concerns illegal immigration amounting to, perhaps, some 250 individuals per week. These illegals are often subject to blackmail once they have arrived in the United Kingdom.

7. Former Soviet Union Organised Crime:

The threat to the United Kingdom from Russian-speaking organised crime groups is somewhat limited due to the absence of an established Russian immigrant community. In contrast to this, the USA, which has a Russian-speaking immigrant community, appears to suffer a greater threat from these groups.

There are indications that criminals from the former Soviet Union are prepared to commit crime in co-operation with indigenous groups. They would also appear to be more professionally organised and financed than many of the other ethnic groups discussed above. This, in part, may be due to the political break-up of the Former Soviet Union which has resulted in large numbers of highly trained professionals having to seek out alternative sources of income.

Specifically, the main threats posed by criminals from the Former Soviet Union are money-laundering, financial crime, fraud and excise fraud. They are also involved in cigarette smuggling, prostitution and human trafficking within the growing vice market. The Former Soviet Union is also a main transit point for illegal Chinese immigrants on their way to Western Europe and the United States of America.

The Former Societ Union also produces a high level of the precursor chemicals used in the production of synthetic drugs. Current median speculation suggests that sizeable amounts of criminal profits are being used to fund significant property deals in the United Kingdom.

There has been increase in the level of threat from the Former Societ Union in recent years, particularly in relation to financial

crime, money laundering and synthetic drug smuggling. Further more, criminal involvement in prostitution and human trafficking may lead to gang warfare.

III. Specific Criminal Activities

1. Armed Robbery:

In general, the frequency of armed robbery is low, except in the London area. However, over the past five years there has been a slight increase in the hi-jacking of cash-in-transit vehicles in relation to major attacks, i.e.: those involving more than 100,000 pounds sterling.

Explanation for the decline in armed robbery may relate to the development of effective police responses, including the formation in the United Kingdom of armed police teams. In addition, it could be suggested that some armed robbers have been attracted towards the low risk/high profit crimes.

Although armed robbery using firearms is decreasing, street robbery using knives, etc., is on the increase. It should also be pointed out that there is more of a willingness on the part of the criminal to use some form of violence.

2. Organised Illegal Immigration:

The number of people who try to enter the United Kingdom illegally each year is probably at leat as great as the 60,000 who are allowed to settle lawfully. Those who arrive with the help of organised crime may be in the order of 50,000 but this, of course, cannot be confirmed.

Organised immigration crime continues to be a significant growing threat which is, nevertheless, very dependant on demand.

Crime groups often operate in global networks using the same methods and routes as drug traffickers to exploit open borders and, in some countries, low-level corruption of government officials.

The current "price" for transportation from China to the United Kingdom is now in the region of 10,000 pounds sterling. The facilitators believe that their criminal activity offers them the opportunity to earn easy money with the minimum of risk. Previously, the United Kingdom was mostly viewed as a transit point when travelling to other countries such as Canada but now it would seem to be considered as more of a host country in its own right.

Increasing numbers of people are likely to seek entry to the United Kingdom illegally as people leave their indigenous lands to improve their economic well-being and take advantage of the UK's standard of living.

3. Kidnap and Extortion:

Kidnap for ransom is an extremely rare offence in the United Kingdom but is on the increase. A slightly different version of this crime is the kidnap of a family member or associate of an opposing criminal groups in order to enforce outstanding drug debts. "Tiger kidnap", where a hostage is held until their associate performs some act for the criminals, is becoming more common but actual figures are still very low, (16 in 1997).

In the United Kingdom, many instances of kidnap are related to the Chinese who traditionally engage in this form of criminality.

The overall figures for extortion have remained fairly constant since 1993. While such attacks were at one stage directed against bigger companies, recent figures have shown a shift towards smaller companies. This may actually have a greater effect

as these smaller companies do not possess the resources to withstand the extortion demands. Letters usually contain threats claiming that food has been contaminated with glass or some such dangerous substance and, recently, there have been instances of HIV threats on food products.

Rarely is the threat to contaminate carried out and, since 1995, no money has been paid for lost to an extortion demand in relation to product contamination. In 1997, extortionists showed a greater tendency than in previous years to threaten to plant bombs or indendiary devices in stores and premises.

Kidnapping is expected to go on rising as criminals take advantage of the potential profits. Extortion demands to show a seasonal trend with more occuring around Christmas but the overall pattern reveals a gradual decline because of the reluctance of large companies to accede to demands.

4. Counterfeit Currency:

The almost world-wide acceptance of the US dollar results in its status as the most counterfeited currency in the world. In 1997, US dollar counterfeits accounted for approximately half of all counterfeits received by the NCIS. In addition, the printing of counterfeit Spanish pesetas in the United Kingdom and ultimately throughout the Iberian Peninsula has recently come to prominence with the discovery of several different peseta counterfeits linked to UK criminal organisations.

It is expected that the continued emphasis on tactical pro-active operations aimed at the production and pre-production stages of the counterfeiting process will result in the further dismantling of the counterfeiting network in the United Kingdom. Despite tech-

nological advances, and the accesibility of computer-based origination for counterfeits, a criminal group intending to print counterfeits lithographically will always require printing expertise at the production stage. Rapid advances in the quality and quantity of output from colour copier/inkjet technology will undoubtedly see a rise in the percentage of counterfeits produced by such methods. With 200 and 500 euro notes available next year, these may displace the US dollar as the favoured currency for organised criminals.

5. Organised Vehicle Theft:

Organised vehicle crime has a serious impact on society in various ways. In terms of money, registered vehicle theft is estimated to be around 600 million pounds sterling, while fraud from the leasing, rental and finance industries accounts for at least 200 million pounds sterling and theft of plant a further 600 million, Profits generated by such activities are often used to finance other forms of crime and organised vehicle theft is used to launder proceeds of crime or pay for criminal commodities, particularly drugs. Vehicle theft is also used to help facilitate crime by providing untraceable and apparently legitimate vehicles to criminal organisations.

As vehicle security continues to improve, the traditional methods of theft will become more difficult. Consequently there will be a rise in fraud, whether by finance or rental, to obtain high-value vehicles. The export of stolen vehicles among legitimate shipments, particularly to Cyprus, Africa, Australia and the Middle East, will also continue to pose a threat.

6. Small-Arms Trafficking:

Small arms have become globally more widely available in recent years following the decline in the markets for Former Societ Union arms manufacturers, weak export controls and an increased willingness to sell small arms to whoever will pay. Croatia and Serbia are aggressively marketing their own small-arms industries in an attempt to earn hard currency. There is also an increased demand for small arms due to an increasing number of low-level regional, ethnic and sectarian conflicts.

Despite the decrease in the United Kingdom of firearms offences, there is an increasing trend amongst criminals towards the use of automatic and semi-automatic weapons. There is also a new level of ruthlessness in the drugs market as competiton increases.

7. Intellectual Property Theft:

Intellectual property theft, (IPT), is otherwise known as the counterfeiting and piracy of goods. The most commonly affected commodities are in the areas of music, software, videos, pharmaceuticals and branded clothing, (sportswear). However, there is a growing and worrying market in key components such as aircraft spare parts. The cost of this form of criminality is estimated to be around 5-7% of world trade, (about US $ 250 billion). Most of the counterfeit goods recently seized in the UK originate from Thailand, Hong Kong, Pakistan, Bangladesh and the USA. Turkey is also emerging as a high-risk area for the production of counterfeit goods.

8. Prostitution:

The vice industry continues to proliferate, providing greater financial benefits for those who control it. Two types of prostitu-

tion have been identified; street prostitution and off-street per night. The pimps controlling the prostitution are extremely police-aware and use violence and drugs to control the girls. There appears to be an increase in the recruitment of call girls from Eastern Europe, South America and Southeast Asia although the problem in the United Kingdom is not on the same scale as in the rest of Europe.

Related crimes include pornography and the trafficking of women and drugs. Examples of the groups which have some involvement in this criminal activity include. Chinese Traids, Jamaican "posse" groups, Russain mafiya and the London networks.

The prostitution industry will continue to thrive. The services offered are becoming more bizarre as bigger profits are generated and more choice is demanded. The issue of human trafficking is emerging and this produces the additional problem of encouraging the presence and involvement of more foreign criminals within the United Kingdom.

9. Pornography:

Most pornography reaches the United Kingdom as imported master taped from the Netherlands, Germany or the USA; copies are then made and distributed. Extreme pornography is sold via mail order or on the Internet thus ensuring great difficulty when attempts are made to trace the path of an order. It has been estimated that there are about 7000 Internet sites offering pornography and this is set to increase. The high profitability and low-risk aspects of this crime are sure to continue to be an attraction criminals and will ensure that many continue to involve themselves in the business.

10.Computer-Related Crime and Information Warfare:

The extent of growing interconnections between computers gives cause for concern regarding the vulnerability of a country's infrastructure to disruption or compromise by electronic means, otherwise known as "Information Warfare ", (IW). The degree of disruption to financial and other commercial markets by criminals could be sufficient to have serious side-effects so as to undermine confidence in central institutions. With electronic business transactions in the USA expected to reach 178 billion pounds sterling by 2002 and the "digital economy" expected to grow at twice the pace of the overall economy, then the potential for criminal activity and attack is immense. However, the greater use of secure electronic transfer systems and encryption facilities may mitigate against the danger to a degree.

The Internet is used as a specialist communication tool by criminals. Also, since the material on the Internet is uncensored, there exists a considerable amount of information on how to commit fraud, hacking and other criminal activities. There are indications that the Internet has been used to facilitate blackmail. Criminal activity on the Internet is assisted by several factors; anonymity is preserved, interception of information is technically and legally limited and very often there is a problem in establishing the jurisdiction of a crime.

Software piracy causes the industry considerable financial losses. There are groups which specialise in cracking copyright protection but there is no information to suggest that they benefit financially from this activity.

11. Environmental Crime:

Environmental crime covers three main areas of criminality: the illegal trafficking in endangered species, the illegal trafficking and dumping of toxic waste and the illegal trafficking and dumping of nuclear waste.

The trafficking in endangered species is estimated to be the second most valuable trafficked commodity after drugs though it must be accepted that no completely reliable data exists. Nevertheless, the market for traditional Chinese medicine, for example, is large and the profits sustantial. In a trail in early 1998, two British individuals were prosecuted for trading 235 Kg of rhino form at 12,000 pounds sterling per kilo, a potential deal worth 2.8 million.

The United Kingdom is still assessing the extent of environmental crime and, at present, it does not attract a particularly high priority. Nevertheless, there is little doubt that as more resources are directed towards this area, more incidents of this type will be uncovered.

12. Drug Trafficking and its Commodities:

This paper does not seek to offer a study of drug trafficking; the subject is too vast and is already the subject of much well-informed and documented comment available elsewhere. Nevertheless, since no paper on organised crime would be complete without some reference to the problem, set out below are a number of general points for consideration.

Drug trafficking is the kernel of organised crime in most parts of the Western world. Essentially, there are two reasons for this. The first factor is the level of organisation required to participate in the market. Individuals do not possess the capability to process

drugs from raw materials or chemicals, arrange bulk shipments and sell those amounts on the street. This required organised groups who must negotiate supplied and payments, arrange transport and distribution, provide security protection and then launder the proceeds. The second factor is that organised crime is attracted by vast profits. Most estimates of the UK drug market are between 3-9 billion pounds sterling although these figures should be treated with caution.

13. Heroin:

Although heroin abuse amonst the population is less then 0.5%, the consequences of the trafficking of this drug are considerable. The pursuit of petty crime to support addition together with criminal profits being redirected to other illegal activities mean that the cost to society is a a great deal more than the drug's estimated street value of 145.4 million pounds sterling. These figures, of couse, only relate to amounts seized which we must assume is only a small proportion, perhaps 10% of the overall quantity imported.

Evidence suggests an increase in heroin usage throughout the UK which is an attractive market for heroin traffickers with wholesale prices generally higher than in the rest of Europe, largely because of the greater threat of interdiction en route. Around 80% of heroin seizures are linked to Turkish organised crime.

14. Cocaine:

The street price of cocaine remains low, suggesting widespread availability. Crack concaine is available but its use does not appear to be as common.

Although Spain represents the traditional route for cocaine entering Europe, because of cultural links with South America, other

routes through Africa and Eastern Europe are becoming more important. south American crime groups continue to develop links with Eastern European and Eurasian crime groups to target the European market which will remain one of the most profitable markets for cocaine.

15. Cannabis:

73. Cannabis resin remains the most widely available form of this drug but now only accounts for about two thirds of all seizures, down from about 90% a few years ago. Most of the UK's cannabis resin orginates from Morocco and tends to be imported by UK-based organised crime groups with the heavy involvement of spain-based UK criminals.

The Rif mountain region of northern Morroco is the source of 60-80%, (1800-2500 tonnes per year), of the cannabis resin supplied to the illicit market in Western Europe. It is no understatement to say that the economy of the region is dependant upon this trade and attempts to engage the Moroccan authorities on the matter have, to date, proved rather less than successful.

There is growing evidence to suggest that oranised groups are becoming more involved in domestic cannabis cultivation, thereby avoiding the difficulties presented by the need to organise importations.

The Central Asian republics have the potential to produce large amounts of cannabis and it is predicted that this region will become a major source of the drug.

16. Synthetic Drugs:

It is widely predicted that the world-wide threat from synthetic drugs will one day be greater than the threat from traditional plant-

based drugs such as heroin and concaine. Innovation in this field indicates that new drugs, which may not be covered by existing legislation, are liable to be introduced onto the market.

The main production areas are currently, principally, the Netherlands and Belgium although Eastern Europe is becoming increasingly important, particularly with regard to the German and Nordic markets. Some state companies in China have been found producing illicit chemicals.

17. Corruption:

Two levels of corruption have been identified; institutional and individual. Institutional corruption is dependant upon the political regime within a country and involves endemic, systematic and widespread corruption and is related to structural factors present within society. There is little evidence of such corruption in the United Kingdom.

Individual corruption is much more common and an NCIS survey this year has identified a small number of cases suggesting that major criminals make use of friendly police or Customs officers in order to further their criminal enterprises. The sort of "help" offered would typically include supplying the criminal with information concerning current operations or "turning a blind eye" to criminal activities.

Recently the Metropolitan Police Service, (MPS), set up a special undercover unit aiming to report upon cases of police corruption. The Commissioner of the MPS has recently gone on record stating that he believed there were around 250 officers (0.9% of the uniformed establishment) who could be considered corrupt.

According to other sources, some 15% of criminal groups re-

corded were suspected of attempting to subvert individuals in politics, public service, the media, the courts, business and law-enforcement. This trend is set to continue and is firmly linked to the vast sums of money available to certain criminal groups, particularly those involved in drugs trafficking. It is also an extremely worrying trend and needs to be treated with the utmost seriousness.

IV. Preventive Measures

83. There has been a general trend in the United Kingdom over the past few years towards "pro-active, intelligence-led policing" This stems, essentially from the realisation that the widening gulf between the public demand for policing services and the availability of those services required a radically new approach. Given finite, if not shrinking resources, coupled with the inexorable rise in crime evident since the end of the last war, it was clear that the traditional reactive police response to crime would become increasingly less effective, giving rise to the fear that vigilante groups, poorly trained private security companies and individual members of the public would fill the gap.

The idea is a simple one; without entirely abandoning the old reactive style of policing, significant resources would be shifted towards targeting the most prolific and dangerous criminals. Since, for example, one criminal may be responsible for a large number of individual crimes, carrying out a traditional investigation in respect of each crime appears to offer poor value for money when set against the likely effectiveness of concentrating on the criminal himself. This is pro-active policing and means taking the battle to the enemy rather defending against attack. It also means that there is a need for reliable, quality intelligence.

Law-enforcement has traditionally been viewed as something apart from the world of intelligence, but this is changing. In fact, the use of intelligence has always been there, most often in the guise of informants; the difference today is to be found in a wider and more structured approach where pro-active tasking coupled with classic and technical surveillance are all brought to bear on the problem. The end of the cold war has also freed up some of the recourses of the intelligence agencies and these are also being harnessed to the common effort. Such services are no simply provided in isolation; there is also a process of education underway where intelligence service experience and expertise have begun to permeate through the law-enforcement world.

The aim of all law-enforcement activity is, ultimately, the absence of crime. In this context, arrest and prosecution constitute one weapon in the armoury; where this proves impossible, (unusable evidence, jurisdictional problems, etc), the selective and considered use of disruption techniques constitutes a further weapon. To this end, resources may be devoted to disrupting distribution networks, illicit financial transactions etc. Overt surveillance and photography of prolific criminals has also been shown to have a significant effect.

Effective international law-enforcement co-operation is also vital if quality intelligence is to be obtained in a timely fashion. Often, quick reaction to requests for information is an indispensable corollary to a successful outcome. National bureaucracies are not designed for speed and, as part of the effort to 'oil the wheels; there is a network of liaison officers spread throughout the world.

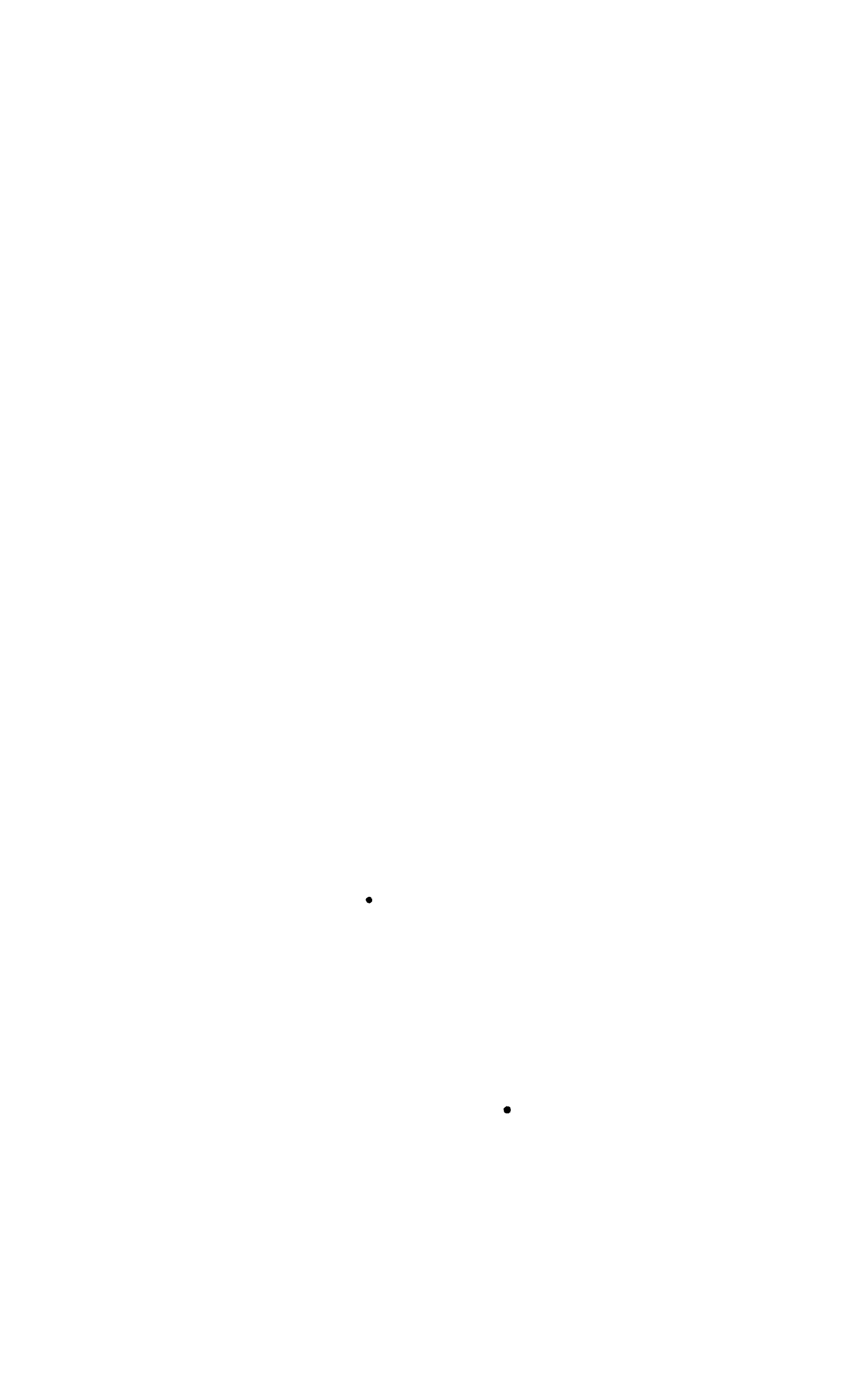
In tandem with these particular developments have come a variety of other initiatives all aimed at reducing crime and the fear of crime. (There have recently been encouraging statistics which

may indicate that the tide has at last turned, although wider social factors are no doubt also having an effect). Law-enforcement has been obliged to look outwards at the surrounding political, social and commercial environment and to engage with decision-makers in these and other areas to ensure that everyone considers what impact their activities may have upon the level of crime. The various branches of law-enforcement have also recognised the need for far greater co-operation and even, in some cases, for integration; where one agency fails, another may be able to make progress This trend has come to be known as the "multi-agency approach.

The law-enforcement intention here is to make crime harder to commit. In this area, we are only limited by out imaginations. From 'designing out crime in the layout of housing estates and car anti-theft devices to co-opration with financial institutions, there is a vast raft of measures, both actual and theoretical, which could be and are being employed to that end.

V. Conclusion

The ideas set out in the previous section are embodied within the organisation of the National Criminal Intelligence Service. Intelligence-led policing is central to tackling serious and organised crime effectively and the NCIS is the focal point for law-enforcement activity in this respect. Sir Geoffrey Dear, in his latest Inspection Report, wrote, "an effective national response to the problem of organised crime requires effective collaboration between all law-enforcement agencies and the NCIS has a major, and possibly unique, role to play in developing and cementing such arrangements.





11. **PC Magazine.** (1997). "Crime and Punishment: Piracy in the Middle East". February, 1997, 24-26.

12. Reid S. T. (1990). **Crime and criminology**. Fort Worth, TX.: Holt, Rinehart and Winston, Inc.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Albanese, J. (1989). **Organized crime in America**. Cincinnati, Ohio: Anderson Publishing co.

2. Albini, J. L. (1986). Organized crime in Great Britain and the Caribbean. In Robert J. Kelly.**Organized crime**. NCJ 101278. pp 95-112,

3. Amir, M. (1995). "Organized crime and violence". **Studies on Crime and Crime Prevention**. 4 (1), 86-104. NCJ, 154195

4. Bersten, M. (1990). Defining organized crime in Australia and in the U.S.A. **Australian and New Zealand Journal of Criminology**, 23 (1), 39-59

5. Carter, D. L. & Katz, A. (1997). Security directors on computer crimes. http://www.ssc.msu.edu/~cj/secdir.html

6. Chin, K. (1990). From secret societies to organized crime. From Chinesesubculture and criminality: non-traditional crime groups in America, pp 27-45.

7. Currie, M. R.(1992).Technology, sharing technology and working together. invited speech at the 13th National Computer Conference of the Kingdom of Saudi Arabia. November, 28-30.

8. Gollmann, D. (1997). "The case for: The internet is a secure place for conducting business". **International Journal of Risk, Security and Crime Prevention**, 2 (1), 56-62

9. Iwai, H. (1986). Organized crime in Japan. In Robert J. Kelly , **Organized Crime**. (NCJ 101284). pp 208-233.

10. Kelly, R. (1986). **Organized Crime: A Global perspective**. Totowa: BK Books, Roman and Allanheld Publishers. NCJ 101273.



أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية

The Studies and Research Center

Seminar on:

Organized Crime and its Means of Combating

(14 - 18 November 1998)

Riyadh
1999

207

ISBN: 9-66-725-9960